الموسم الثاني
للانصات المركزي

الاتحاد الوطني : ما قام به اعلام البارتي لم يكن أقل من استهداف على السليمانية

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 33
الاحد
2026/07/19
No. :8109

استياء وادانات لاستهداف أربيل والسليمانية

شعبنا أولاً..وسلامته خط أحمر

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

بيان الرئيس بافل: انتهاك صارخ للأعراف الدولية

استياء كبير وادانات لاستهداف مدينتي أربيل والسليمانية

الاتحاد الوطني : ما قام به اعلام البارتي لم يكن أقل من استهداف على السليمانية

الاتحاد الوطني يعزي بوفاة عقيلة المرحوم باباشيخ

قوباد طالباني يؤكد دعمه الكامل لابناء مدينة خانقين

رئيس الجمهورية: العراق ينتهج سياسة خارجية متوازنة

توقيع 48 اتفاقاً ومذكرة تفاهم وتعاون اقتصادي بين العراق والولايات المتحدة

ترحيب امريكي بالتعاون بين بغداد ودمشق بشأن خط أنابيب النفط الخام

قضايا كردستانية

د.شيلان فتحي: الفراغ الدستوري وتحديات الاستقرار السياسي

ثورة 19 تموز ستواصل مسيرتها في بناء سوريا ديمقراطية

حسين جمو: ماذا رأى ليندسي غراهام في الكرد؟

وردة رشيد: دور ومكانة المرأة في المجال الدبلوماسي

حيدر خليل: أي خطاب يحتاجه إقليم كوردستان اليوم؟

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

عماد أحمد: 14 تموز؛ .. ثورة جاءت بالجمهورية، أم انقلاب فتح أبواب الدم؟

واشنطن وطهران تتنافسان على النفوذ في العراق

الفساد في العراق.. حائط صد أمام جذب الاستثمار وتنويع الاقتصاد

د.محمد السهر: الفساد بين نموذج (فلوسك بالقوطية) ، ونموذج أسرة (ميديتشي)..

المـرصد الايراني

امريكا تضرب في الاعماق و ايران تهدد بتدمير البنى التحتية في المنطقة

شريف هريدي: ورقة هرمز من طوق نجاة إلى فخ استراتيجي

د.محمد الرميحي: إيران الحائرة... والمحيّرة

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

الشرق الأوسط الجديد: القوة، التصورات، ونظام ما بعد الحرب الإيرانية

روسيا، والحرب مع إيران، والشرق الأوسط..(راي خبراء)

ثلاثة عناصر أساسية لنظام عالمي أكثر إنصافا

الفصل الثاني من اتفاقيات أبراهام

الاخيرة..

محمد شيخ عثمان : رويبضة العصر الرقمي

انتهاك صارخ للأعراف الدولية

«ضرورة التحلي بالهدوء واليقظة وضبط النفس ليس ضعفا»

تعرضت سيادة وأمن أمتنا ليلة أمس لانتهاك خطير وغير مقبول ، حيث استهدف هجوم بالصواريخ الباليستية، أُطلق من إيران، وطننا وقواتنا الأمنية الباسلة.

وقبل كل شيء، فإن أولويتنا القصوى هي سلامة مواطنينا ورفاههم وحمايتهم، وقد استنفرت أجهزة الطوارئ وقوات الدفاع كامل طاقاتها، وتعمل بلا كلل لضمان الأمن في جميع أنحاء الوطن.

وفي هذا الظرف العصيب، نقف إلى جانب إخوتنا في أربيل، فالهجوم على أيّ منا هو هجوم علينا جميعاً.

وندعو الجميع إلى التحلي بالهدوء واليقظة، والالتزام بالتوجيهات الرسمية الصادرة عن أجهزتنا الأمنية، إننا نقف معاً، صامدين وثابتين.

إن هذا العمل العدواني المتعمد يُعد انتهاكاً صارخاً للأعراف الدولية، وتصعيداً غير مبرر، وإننا ندين هذا الهجوم بأشد العبارات وليكن واضحاً للجميع: إن استهداف أمتنا أمر غير مقبول على الإطلاق، وإن سلامة شعبنا خط أحمر لا يمكن تجاوزه.

لسنا نسعى إلى تصعيد الصراع، ولا نرغب في المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. غير أن ضبط النفس الذي نتحلى به يجب ألا يُفسَّر على أنه افتقار إلى العزم أو القدرة. ونحن ننسق بشكل فاعل مع حلفائنا وشركائنا لضمان رد دبلوماسي ودفاعي مدروس وحاسم وقوي، بما يكفل حماية أمتنا.

وندعو إلى الوقف الفوري لهذه الأعمال العدائية، ونطالب بتوضيح فوري بشأن هذه الانتهاكات.

وسيظل تركيزنا منصباً بالكامل على الدفاع، وخفض التصعيد، والحماية المطلقة لجميع مواطنينا.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٦/٧/١٨

استياء كبير وادانات لاستهداف مدينتي أربيل والسليمانية

لم تكن الاعتداءات التي استهدفت مدينتي أربيل والسليمانية مجرد حادث أمني عابر، بل مثلت تصعيدا خطيرا أعاد التأكيد على هشاشة الأمن الإقليمي، وأثار موجة واسعة من الإدانات السياسية والرسمية داخل العراق وخارجه. فقد اعتبرت مختلف المواقف أن استهداف إقليم كوردستان يشكل انتهاكا لسيادة العراق، وتهديدا مباشرا لأمن المواطنين، ومحاولة لجر البلاد إلى دائرة الصراعات الإقليمية.

وفي أعقاب هذه الهجمات، توالت بيانات الإدانة من رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء العراقي والاتحاد الوطني ورئاسة إقليم كوردستان ورئاسة مجلس وزراء الإقليم، إلى جانب مواقف من شخصيات وقوى سياسية كردية، فضلا عن إدانات عربية وإقليمية ودولية أكدت جميعها رفض المساس بسيادة العراق، والدعوة إلى وقف التصعيد، واحترام القانون الدولي، وتحصين المنطقة من الانزلاق نحو مزيد من التوتر وعدم الاستقرار.

ويستعرض هذا التقرير أبرز ردود الفعل الرسمية والسياسية التي أعقبت استهداف أربيل والسليمانية، وما حملته من رسائل تؤكد ضرورة حماية سيادة العراق، وتجنيب إقليم كوردستان والمنطقة بأسرها تداعيات الصراعات الإقليمية، وترسيخ منطق الحوار والدبلوماسية بوصفهما السبيل الأمثل لمعالجة الأزمات:

رئيس الجمهورية : انتهاك مرفوض لسيادة العراق

في منشور لفخامته، دان رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، السبت ١٨ تموز ٢٠٢٦، الاعتداءات التي استهدفت مدينتي أربيل والسليمانية وقال:» ندين الاعتداءات التي استهدفت مدينتي أربيل والسليمانية، ونؤكد أن أي استهداف للأراضي العراقية، تحت أي ذريعة، يمثل انتهاكاً مرفوضاً لسيادة العراق، ويهدد أمن مواطنيه واستقراره.

إن العراق يرفض أن يكون ساحة للصراعات أو ميداناً لتصفية الحسابات الإقليمية، ويجدد تمسكه بعلاقات تقوم على الاحترام المتبادل وحسن الجوار، بما يصون سيادة الدول ويجنب شعوب المنطقة مزيداً من التصعيد وعدم الاستقرار.».

رئيس مجلس الوزراء: عدم التهاون إزاء هذه المحاولات الآثمة

أدان رئيس مجلس الوزراء علي فالح الزيدي، الخميس، الاعتداء من خلال الطيران المسير الذي اخترق أجواء مدينة أربيل.

وقال الزيدي في تدوينة له على منصة (إكس): «من منطلق مسؤوليتنا الدستورية، ندين بشدة الاعتداء من خلال الطيران المسير، الذي اخترق أجواء مدينة أربيل في إقليم كوردستان، ونؤكد عدم التهاون إزاء هذه المحاولات الآثمة، التي تحاول بيأس أن تنال من استقرار شعبنا ومساره الواثق في بناء الدولة والسلم المجتمعي».

وأضاف: «وجهنا الأجهزة والتشكيلات الأمنية المختصة ببذل كل الجهود، مع القوات الأمنية في الإقليم، لاتخاذ كل ما يلزم لمنع تكرار هذه الاعتداءات، وقطع دابر كل من يحاول الإساءة إلى أمن مجتمعنا العراقي الكريم، في كل مكان».

الاتحاد الوطني : انتهاك صارخ للأعراف الدولية

تعرضت سيادة وأمن أمتنا ليلة أمس لانتهاك خطير وغير مقبول ، حيث استهدف هجوم بالصواريخ الباليستية، أُطلق من إيران، وطننا وقواتنا الأمنية الباسلة.

وقبل كل شيء، فإن أولويتنا القصوى هي سلامة مواطنينا ورفاههم وحمايتهم، وقد استنفرت أجهزة الطوارئ وقوات الدفاع كامل طاقاتها، وتعمل بلا كلل لضمان الأمن في جميع أنحاء الوطن.

وفي هذا الظرف العصيب، نقف إلى جانب إخوتنا في أربيل، فالهجوم على أيّ منا هو هجوم

علينا جميعاً.

وندعو الجميع إلى التحلي بالهدوء واليقظة، والالتزام بالتوجيهات الرسمية الصادرة عن أجهزتنا الأمنية، إننا نقف معاً، صامدين وثابتين.

إن هذا العمل العدواني المتعمد يُعد انتهاكاً صارخاً للأعراف الدولية، وتصعيداً غير مبرر، وإننا ندين هذا الهجوم بأشد العبارات وليكن واضحاً للجميع: إن استهداف أمتنا أمر غير مقبول على الإطلاق، وإن سلامة شعبنا خط أحمر لا يمكن تجاوزه.

لسنا نسعى إلى تصعيد الصراع، ولا نرغب في المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. غير أن ضبط النفس الذي نتحلى به يجب ألا يُفسَّر على أنه افتقار إلى العزم أو القدرة. ونحن ننسق بشكل فاعل مع حلفائنا وشركائنا لضمان رد دبلوماسي ودفاعي مدروس وحاسم وقوي، بما يكفل حماية أمتنا.

وندعو إلى الوقف الفوري لهذه الأعمال العدائية، ونطالب بتوضيح فوري بشأن هذه الانتهاكات.

وسيظل تركيزنا منصباً بالكامل على الدفاع، وخفض التصعيد، والحماية المطلقة لجميع مواطنينا.

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني
٢٠٢٦/٧/١٨

واشنطن: مساس مباشر بالسيادة العراقية

أدانت الولايات المتحدة الأمريكية بأشد العبارات، يوم الجمعة، الهجمات الصاروخية والجوية بالطائرات المسيرة التي شنتها إيران مؤخراً على مدينتي أربيل والسليمانية في إقليم كوردستان، واصفةً إياها بـ «الانتهاك الصارخ والواضح» لسيادة العراق ووحدة أراضيه.

وقال متحدثٌ باسم وزارة الخارجية الأمريكية، في تصريحٍ لـ كوردستان ٢٤: إننا ندين بشدة هذه الهجمات الإيرانية الشنيعة، مؤكداً أن الاستهداف العسكري المتكرر «يمثل مساساً مباشراً بالسيادة العراقية».

وجددت واشنطن موقفها الداعم للحكومة الاتحادية في بغداد؛ حيث شدد المتحدث باسم الخارجية على مساندة بلاده الكاملة للحكومة العراقية قائلاً: «نحن نقف إلى جانب رئيس الوزراء العراقي، علي فالح الزيدي، ونبدي دعمنا المطلق لكافة الجهود التي يبذلها لحماية الشعب العراقي وضمان أمنه».

رئاسة إقليم كوردستان :هذه الهجمات وتعرقل جهود السلام في المنطقة

أدانت رئاسة إقليم كوردستان بشدة الهجمات الأخيرة على الإقليم، وقالت إن استهداف إقليم كوردستان واستئناف أعمال العنف يُعدّان «تطوراً خطيراً وانتهاكاً صارخاً لسيادة العراق».

وقالت رئاسة إقليم كوردستان، في بيان الجمعة (١٧ تموز ٢٠٢٦)، إن هذه الهجمات «تهدد استقرار

البلاد وتعرقل جهود السلام في المنطقة».

وذكرت الرئاسة في بيانها أن «استهداف إقليم كوردستان ومعاودة انتهاج لغة العنف يمثلان تصعيدا ميدانياً خطيراً، وانتهاكاً صارخاً للسيادة الوطنية العراقية».

وأكد البيان أن هذه الاعتداءات لا تقتصر تداعياتها على الداخل فحسب، بل «تهدد بشكل مباشر استقرار البلاد، وتضع عراقيل جسيمة أمام كافة المساعي والجهود الرامية لتحقيق السلام في المنطقة».

واختتمت رئاسة الإقليم بيانها بالتشديد على ضرورة وقف هذه الهجمات التي تقوض المصلحة الوطنية وتدفع بالبلاد نحو مآلات غير مستقرة.

رئاسة مجلس وزراء الإقليم :هجمات غير مبررة

نُدين الهجمات غير المبررة التي تشنها الجمهورية الإسلامية الإيرانية على إقليم كوردستان، ونؤكد أن استمرارها من شأنه أن يُزعزع ويقوض استقرار المنطقة برمتها.

وفي الوقت الذي نطالب فيه الجمهورية الإسلامية الإيرانية بوقف هذا التصعيد، فإننا ندعو الحكومة العراقية الاتحادية والمجتمع الدولي إلى وضع حد لهذه الانتهاكات.

رئاسة مجلس وزراء إقليم كوردستان

١٧ تموز ٢٠٢٦

مظلوم عبدي: ندين كل هجوم يستهدف أمن واستقرار الإقليم

أدان القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، «كل هجوم يستهدف أمن واستقرار إقليم كوردستان»، وذلك إثر هجوم صاروخي إيراني أودى بحياة ٩ من عناصر جمعية كادحي كوردستان إيران.

وقال مظلوم عبدي في منشور على إكس، السبت (١٨ تموز ٢٠٢٦): «ببالغ الحزن والأسى تلقينا نبأ استشهاد ٩ من مقاتلي بيشمركة جمعية كادحي كوردستان في مدينة السليمانية»، جراء هجوم إيراني.

قطر :انتهاك سافر

أدانت دولة قطر بأشد العبارات الهجوم الإيراني الذي استهدف إقليم كوردستان العراق، واصفةً إياه بأنه «انتهاك سافر» لسيادة جمهورية العراق وإقليم كوردستان، وخرق فاضح لقواعد القانون الدولي والمواثيق والاعراف الدبلوماسية.وشددت وزارة الخارجية القطرية، في بيان رسمي يوم الجمعة (١٧ تموز ٢٠٢٦)، على ضرورة تجنيب المنطقة تبعات الهجمات «غير المبررة»، محذرةً من مخاطر التصعيد العسكري.

ودعت الدوحة إلى تغليب لغة الحوار والدبلوماسية، والعمل على خفض التوترات بما يضمن ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

كما جددت الوزارة تأكيد تضامن دولة قطر الكامل مع جمهورية العراق الشقيقة وإقليم كوردستان، مؤكدةً دعمها لكافة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العراقية للحفاظ على سيادة البلاد وصون أمن مواطنيها.

الإمارات : تهديد للأمن والاستقرار

أدانت دولة الإمارات العربية المتحدة، بأشد العبارات، الهجوم الإيراني الذي استهدف إقليم كوردستان، مؤكدة تضامنها الكامل مع العراق وحكومة الإقليم.

وقالت وزارة الخارجية الإماراتية، في بيان يوم الجمعة (١٧ تموز ٢٠٢٦)، إن الهجوم يمثل انتهاكاً صارخاً لسيادة جمهورية العراق وإقليم كوردستان، وتهديداً لأمنهما واستقرارهما.

وأكدت الوزارة دعم الإمارات لكل ما من شأنه حفظ أمن العراق وإقليم كوردستان واستقرارهما.

فلسطين : انتهاك صارخ

أدانت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية «بأشد العبارات» الهجوم الإيراني الذي استهدف إقليم كوردستان، مؤكدة تضامنها الكامل مع العراق في مواجهة ما وصفته بـ«الانتهاك الصارخ» لسيادته.

وفي بيان رسمي، قالت الوزارة إنها تعتبر الهجوم «انتهاكاً صارخاً لسيادة جمهورية العراق، وخروجاً على قواعد القانون الدولي، بما يهدد أمن المنطقة واستقرارها».

وأكدت الوزارة على «تضامن دولة فلسطين الكامل مع جمهورية العراق وما تعرض له إقليم كوردستان».

وأضاف البيان أن فلسطين تدعم «كل الجهود الرامية إلى صون سيادتهما، والحفاظ على أمنهما واستقرارهما، وتجنيب المنطقة مزيداً من التصعيد والتوتر».

محافظ السليمانية: نؤكد حياد المدينة والاقليم من الحرب

باسم محافظة السليمانية، ندين بشدة الهجمات التي تستهدف مدينة السليمانية وإقليم كوردستان، ونؤكد مجدداً أن إقليم كوردستان والإدارة المحلية في السليمانية يقفان على الحياد ويتصرفان بمسؤولية، وليسا طرفاً في الحرب الدائرة التي تشهدها المنطقة.

وندعو المواطنين الكرام إلى عدم الاقتراب من مواقع سقوط المقذوفات، وعدم إعاقة حركة قوات الأسايش والداخلية والجهات المعنية الأخرى، بما يتيح لها أداء واجباتها بمهنية.

د. هفال أبو بكر

محافظ السليمانية

١٧ تموز ٢٠٢٦

الاتحاد الوطني :

ما قام به اعلام البارتي لم يكن أقل من استهداف السليمانية

تعرضت محافظة السليمانية ليلة أمس ٢٠٢٦/٧/١٧ لعدة هجمات بطائرات مسيّرة، وفي هذا السياق قال مسؤول مكتب الإعلام في الاتحاد الوطني الكوردستاني إن وسائل إعلام الحزب الديمقراطي تعاملت مع قصف السليمانية بشكل غير مسؤول، معتبراً أن تغطيتها لم تكن أقلمن الهجمات التي استهدفت المدينة، مضيفا أن التغطية المباشرة، ونشر المعلومات، وتحديد مواقع القصف، كانت محاولة واسعة لنشر الخوف والهلع بهدف دفع المواطنين إلى مغادرة تلك المناطق.

وقال لطيف نيرويي، مسؤول بورد الإعلام في الاتحاد الوطني الكوردستاني، خلال تصريح خاص لـ PUKMEDIA، إن ما قامت به وسائل إعلام الحزب الديمقراطي ليلة أمس تجاه مدينة السليمانية وحدود المحافظة لم يكن أقل من الهجمات التي تعرضت لها، لأنها خالفت تعليمات نقابة الصحفيين ومواد القوانين الخاصة بالعمل الصحفي في إقليم كوردستان والعراق، وكذلك القرارات التي أصدرتها وزارة الداخلية بشأن تغطية الأحداث.

وأوضح أن البث المباشر، وتقديم المعلومات، وعرض مواقع القصف، كان محاولة واسعة لنشر الخوف والهلع، مضيفاً: «يمكن تلخيص ما حدث أمس بأن وسائل إعلام الحزب الديمقراطي وضعت حدود محافظة السليمانية خارج دائرة الأمن القومي والوطني، من خلال نشر رسائل مضادة».

وأشار إلى أن التساهل الذي أبدته إدارة السليمانية تجاه وسائل إعلام الحزب الديمقراطي، مقابل ما قامت به، أمر غير موجود ولا يُرى في أي دولة متقدمة في العالم، موضحا أنه عندما يتعلق الأمر بتهديد يمس الأمن القومي والوطني، وخاصة في مدينة كبيرة، فلا يمكن السماح تحت ذريعة حرية الإعلام بأن تقوم جهة إعلامية محددة بزيادة المخاطر الأمنية أو نشر الخوف والهلع، أو الكشف عن بعض المواقع المستهدفة وتقديم معلومات قد يستفيد منها منفذو الهجمات.

وأضاف: «نحن، كإعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني، نعبر عن قلقنا إزاء ما قامت به وسائل إعلام الحزب الديمقراطي،

وفي الوقت نفسه نطالب الجهات المعنية في إدارة السليمانية باتخاذ إجراءات تتوافق مع قانون نقابة الصحفيين وتعليمات فرع السليمانية للنقابة، وكذلك مع التوجيهات الصادرة عن وزارة الداخلية، لأن استمرار وسائل إعلام الحزب الديمقراطي بهذا الأسلوب الذي شهدناه ليلة أمس في السليمانية يمثل خطرا يزيد من حالة الخوف والهلع».

وفي المقابل، أشار لطيف نيرويي إلى موقف إعلام الاتحاد الوطني وقال: «نحن كإعلام الاتحاد الوطني، نتحمل مسؤوليتنا، ونمتنع عن نشر معلومات حول المواقع التي تتعرض للقصف في مناطق نفوذ الحزب الديمقراطي. نحن نعتبر أنفسنا إعلاماً مسؤولاً، بمعنى المسؤولية الأخلاقية والوطنية والقومية والاجتماعية، لأننا لا نريد التسبب بعدم الاستقرار للمواطنين، ولذلك اخترنا الصمت. وفي بعض الأحيان لا ننشر حتى أخبار القصف الذي يطال أربيل ودهوك، لأن ذلك يوضح للناس أي وسيلة إعلامية هي إعلام وطني وأيها إعلام غير مسؤول».

انتقادات من خبراء والنقابة لطريقة تغطية إعلام البارتي لاستهداف السليمانية

وأثار تزويد خصوم الكورد بالمعلومات من قبل وسائل إعلام تابعة للحزب الديمقراطي الكوردستاني قلق خبراء الإعلام وإدارة محافظة السليمانية والمواطنين، الذين طالبوا هذه الوسائل بمزيد من المسؤولية في تغطية الهجمات التي تستهدف المحافظة. ويؤكد خبير إعلامي أن بعض وسائل إعلام الحزب الديمقراطي اختارت عناوين لأخبارها بشأن قصف السليمانية ليلة أمس، ابتعدت فيها عن معايير وأخلاقيات العمل الصحفي.

وقال الدكتور كارزان محمد، المختص في قانون وأخلاقيات الإعلام، في تصريح لـ PUKMEDIA، إن أي جهة أو طرف أو دولة تنفذ هجوماً يجب أن يُذكر اسمها بوضوح، مشيراً إلى أنه في حال عدم معرفة الجهة المنفذة أو عدم الرغبة في تسميتها، فعلى وسائل الإعلام، في أقل تقدير، عدم تضليل الرأي العام.

وأوضح الدكتور كارزان، مستشهداً بأحد الأمثلة، أن إحدى وسائل الإعلام استخدمت عنواناً رئيسياً جاء فيه: «هجوم السليمانية»، بدلاً من «هجوم على السليمانية»، معتبراً أن هذا النوع من الصياغة قد يعطي انطباعاً مضللاً وكأن المدينة نفسها هي مصدر الهجوم أو الجهة المنفذة له.

وفي السياق ذاته، أثارت هذه التغطيات الإعلامية ردود فعل من نقابة صحفيي كوردستان، حيث طالبت نقابة صحفيي كوردستان – فرع السليمانية – في بيان لها بعدم السماح بتحول المؤسسات الإعلامية إلى منصات قد تهدد الأمن الوطني وأمن حدود السليمانية، مؤكدة ضرورة الاعتماد على المصادر الرسمية أو تصريحات المتحدثين باسم المؤسسات الأمنية.

ودعت النقابة وسائل الإعلام إلى تجنب نشر الشائعات والأخبار المضللة التي لا تستند إلى أدلة، كما شددت على ضرورة عدم تغطية مواقع القصف والانفجارات قبل استكمال الجهات المختصة تحقيقاتها الميدانية.

وأضاف البيان أن على وسائل الإعلام الامتناع عن إجراء المقابلات أو تنظيم التجمعات الجماهيرية في مواقع القصف، مشيراً إلى أن نشر الإحداثيات أو تحديد الموقع الجغرافي الدقيق للحوادث يُعد مخالفة لمبادئ المسؤولية القانونية والإعلامية.

وتأتي هذه التطورات في وقت تشهد فيه المنطقة تداعيات مرتبطة بالجولة الثالثة من المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران، حيث تعرضت عدة مواقع في مدن إقليم كوردستان، ليلة أمس، للقصف، من بينها هجمات استهدفت مدينة السليمانية.

الاتحاد الوطني يعزي بوفاة عقيلة المرحوم باباشيخ

السادة في العائلة الكريمة للمرحوم «بابا شيخ»،

الزعيم الروحي السابق للكورد الإيزيديين في كوردستان والعالم

ببالغ الحزن والأسى، تلقينا نبأ وفاة السيدة «بهار»، عقيلة المغفور له «بابا شيخ» (الشيخ خرتو حاجي إسماعيل)، الزعيم الروحي السابق للكورد الإيزيديين في كوردستان والعالم.

وبهذا المصاب الأليم، نتوجه بخالص التعازي والمواساة إلى ذوي وعائلة السيدة «بهار»، الذين كان لهم دور مشهود في الصالح العام وتعزيز روح التعايش الديني في بلادنا.

ندعو الله عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته ويسكنها فسيح جناته، وأن يلهم الجميع الصبر والسلوان.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٦/٧/١٨

كما وتقدّم المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني البالتعازي والمواساة إلى عائلة وذوي الراحلة بهار، عقيلة المرحوم بابا شيخ، الرئيس السابق للمجلس الروحاني الإيزيدي في كوردستان والعالم، معرباً عن تعازيه ومواساته بهذا المصاب، ومتمنياً لأفراد عائلتها الصبر والسلوان. وفيما يأتي نصه البرقية»

السادة ذوو وعائلة المرحوم بابا شيخ، الرئيس السابق للمجلس الروحاني الإيزيدي.

ببالغ الحزن والأسى، تلقّينا نبأ رحيل السيدة بهار، عقيلة الراحل بابا شيخ، الرئيس السابق للمجلس الروحاني الإيزيدي في كوردستان والعالم.

وبهذه المناسبة الأليمة، نتقدم إليكم وإلى جميع أفراد الأسرة الكريمة بأحر التعازي والمواساة، راجين لكم الصبر والسلوان لتجاوز هذا المصاب، وأن تنعم روح الفقيدة بالسلام والطمأنينة.

نسأل أن يكون هذا آخر الأحزان عليكم.

المكتب السياسي

الاتحاد الوطني الكوردستاني

الاتحاد الوطني يؤكد دعمه الكامل لابناء خانقين

خلال زيارته الى إدارة كرميان، اجتمع قوباد طالباني مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، الخميس ٢٠٢٦/٧/١٦ مع مسؤول وأعضاء مركز تنظيمات خانقين للاتحاد الوطني الكوردستاني.وخلال الاجتماع، هنأ قوباد طالباني، كاروان يارويس بمناسبة تسلمه مهام مسؤول مركز تنظيمات خانقين، وأعضاء مركز التنظيمات، متمنياً لهم التوفيق في مهامهم.

وأشار مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال إلى أهمية مدينة خانقين للاتحاد الوطني الكوردستاني، مؤكداً أنها كانت مركزاً هاماً للاتحاد الوطني منذ انطلاق ثورة شعبنا. وقال: يتعين على أعضاء مركز تنظيمات خانقين في المستقبل التكيف مع الوضع الجديد للاتحاد الوطني الكوردستاني، وبذل قصارى جهدهم لتعزيز مكانته في المنطقة،

ووعد بتقديم كل الدعم اللازم لهم.

في جانب آخر من الاجتماع، تحدث قوباد طالباني عن سياسة الاتحاد الوطني الكوردستاني وموقعه في هذه المرحلة. أوضح: أن الاتحاد الوطني الكوردستاني بقيادة بافل جلال طالباني، يواصل تعزيز موقعه وقوته في كوردستان والعراق والسياسة الدولية، بحيث تُعطى الأولوية لسياسة الاتحاد وموقفه على جميع المستويات وفي مختلف القضايا.وبعد الاستماع إلى آراء ومطالب أعضاء مجلس مركز تنظيمات خانقين، وعد مسؤول سكرتارية الرئيس مام جلال بمتابعة جميع المشاكل والنواقص وحلها. وأكد أن الاتحاد الوطني الكوردستاني وممثليه في بغداد سيبذلون قصارى جهدهم لحل مشاكل أهالي خانقين.

و يفتتح مركز آران الثقافي في قضاء كلار

في اطار زيارته الى إدارة كرميان، افتتح قوباد طالباني مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، الخميس ٢٠٢٦/٧/١٦ مركز آران الثقافي في قضاء كلار.

وقال قوباد طالباني في منشور على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي الفيسبووك: شهد قضاء كلار تطوراً ونمواً سريعاً على صعيد السكان والاقتصاد والخدمات. وفي خضم هذا التطور، بات من الضروري إنشاء مركز ادبي وثقافي يليق بالتطورات التي شهدها قضاء كلار.

واضاف: اتقدم بالتهاني لابناء كلار الذين أصبحوا من اليوم يمتلكون مركزاً ثقافياً رائعاً ومتطوراً. لقد سررت بافتتاح مركز آران الثقافي، الذي يضم قاعة سينما حديثة، ومكتبة غنية، ومعرضاً فنياً بديعاً، ومركزاً لتدريب الموسيقى، وغيرها. يُمثل هذا المركز فرصة قيّمة وخاصة للشباب الموهوبين ومحبي الفن والثقافة لتطوير الجوانب الثقافية في كرميان.

رئيس الجمهورية:

العراق ينتهج سياسة خارجية متوازنة

تقوم على الانفتاح وبناء الشراكات الفاعلة

في منشور لفخامته، دان رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، السبت ١٨ تموز ٢٠٢٦، الاعتداءات التي استهدفت مدينتي أربيل والسليمانية وقال:» ندين الاعتداءات التي استهدفت مدينتي أربيل والسليمانية، ونؤكد أن أي استهداف للأراضي العراقية، تحت أي ذريعة، يمثل انتهاكاً مرفوضاً لسيادة العراق، ويهدد أمن مواطنيه واستقراره.

إن العراق يرفض أن يكون ساحة للصراعات أو ميداناً لتصفية الحسابات الإقليمية، ويجدد تمسكه بعلاقات تقوم على الاحترام المتبادل وحسن الجوار، بما يصون سيادة الدول ويجنب شعوب المنطقة مزيداً من التصعيد وعدم الاستقرار.».

نزار ئاميدي
رئيس الجمهورية

أهمية دعم الدبلوماسية العراقية

هذا واستقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الخميس ١٦ تموز ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، وفد المجموعة العراقية للشؤون الخارجية برئاسة السيد يوسف محمد.

وجرى، خلال اللقاء، بحث مستجدات الأوضاع السياسية والإقليمية وآفاق تعزيز حضور العراق في محيطه العربي والإقليمي والدولي، فضلاً عن مناقشة أهمية دعم الدبلوماسية العراقية وتطوير مسارات الحوار والتعاون مع مختلف الدول.

وأكد رئيس الجمهورية أن العراق ينتهج سياسة خارجية متوازنة تقوم على الانفتاح وبناء الشراكات الفاعلة، مشيراً إلى أهمية تكامل الأدوار بين المؤسسات الرسمية ومراكز الفكر والبحث في دعم القرار الوطني، وتوحيد الجهود لتوظيف الخبرات والكفاءات العراقية في تقديم الرؤى التي تسهم في تعزيز مكانة البلاد إقليمياً ودولياً وترسيخ نهج الحوار والتعاون بما يحقق المصالح العليا للعراق، ويثبّت الأمن والاستقرار ويفتح آفاقاً أوسع للتعاون الاقتصادي والاستثماري.

من جانبه، استعرض السيد يوسف محمد أبرز نشاطات المجموعة العراقية للشؤون الخارجية ورؤيتها في دعم مسارات السياسة الخارجية، مؤكداً استمرارها في تقديم الدراسات والمقترحات الهادفة إلى خدمة المصالح الوطنية وتعزيز حضور العراق على الساحة الدولية، ومثمناً اهتمام السيد الرئيس بالانفتاح على المبادرات الوطنية والاستفادة من الخبرات العراقية في دعم توجهات الدولة.

تهنئة الصابئة المندائيين بمناسبة حلول رأس السنة المندائية

في منشور لفخامته على موقع X، هنأ رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الخميس ١٦ تموز ٢٠٢٦، أبناء شعبنا من الصابئة المندائيين بمناسبة حلول رأس السنة المندائية «دهوا ربا».وفي ما يلي نص المنشور:

« أبارك لأبناء شعبنا من الصابئة المندائيين حلول رأس السنة المندائية «دهوا ربا»، وأتمنى أن تكون أيامهم عامرة بالخير والطمأنينة وأن يبقى العراق وطناً يحتضن الجميع ويزداد قوة بتنوع أبنائه، الذين صنعوا معاً تاريخه وسيصنعون معاً مستقبله.

فالصابئة المندائيون حملوا إرثهم بصبر وحافظوا على هويتهم بمحبة وبقوا جزءاً أصيلاً من هذا الوطن، يضيفون إلى تنوعه معنى وإلى حضارته عمقاً.

ونؤكد في هذه المناسبة العزيزة أن الأوطان العظيمة لا تُقاس بما مرّ عليها من محن، بل بما حافظت عليه من قيم وإنسانية وتنوع عبر الزمن.».

توقيع 48 اتفاقاً ومذكرة تفاهم وتعاون اقتصادي بين العراق والولايات المتحدة

رعى رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، مساء أمسِ الجمعة بتوقيت بغداد، توقيع (٤٨) اتفاقاً ومذكرة تفاهم وتعاون وإعلان شراكة، بين مختلف القطاعات العامة والخاصة في العراق والولايات المتحدة الأمريكية، بما يؤسس لمسار واضح من التعاون الاقتصادي والمالي بين البلدين، وينتقل بالعلاقة إلى مستوى متقدم من التبادل الذي يصبّ في مصلحة الطرفين. وتضمنت الاتفاقات ومذكرات التفاهم، تعاوناً وشراكة بين وزارتي النفط والكهرباء وشركاتهما وباقي القطاعات الحكومية، وكل من؛ شركة أيكسون موبيل، وشركة كي بي آر، وشركة جي إي فيرنوفا، وشركة شيل، وشركة هاليبرتون، وكذلك اتفاق للتعاون وإدخال الخدمة بين ستارلنك وهيئة الإعلام والاتصالات، واتفاق للتعاون مع شركة هاليبرتون.

كما تضمنت الاتفاقات الموقعة بين الجانبين، مذكرة للتفاهم بين كيزلايت للتكنولوجيا والقطاع الخاص العراقي، وكذلك شركة بيبسيكو، وعدد من الشركات لما يتعلق بمد خطوط

الأنابيب النفطية الناقلة إلى بانياس على البحر الابيض المتوسط، واتفاقيات للشراكة في مجال التعليم، واتفاقيات بين القطاع الخاص في مجال التوريد وصنع الأدوية.

واشتملت الاتفاقات ومذكرات التفاهم مع شركتي كي بي آر/ KBR، و يو أو بـــي/UOP، ومع شركة بولاريس، وجمعية مهندسي الطاقة/ AEE، وشركة PPTA الرائدة في مجال الشبكات الإلكترونية، واتفاقيتين مع شركة فريتو لاي لتطوير القطاع الزراعي، والشراكة مع شركات متخصصة في المجال الزراعي والتجاري والصناعي.

بيان صادر عن البنك المركزي العراقي

في أعقاب الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، ولقائه برئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وفي إطار الجهود المستمرة لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، عقد محافظ البنك المركزي العراقي سلسلة من الاجتماعات رفيعة المستوى مع المسؤولين في الخزانة الأمريكية.

وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن التوصل إلى تفاهم مشترك يقضي بإعادة المصارف العراقية المقيدة إلى قنوات المراسلة المصرفية الخارجية غير المرتبطة بالدولار الأمريكي، وذلك بعد استيفائها للمعايير والمتطلبات المعتمدة في مجالات الامتثال والحوكمة، واستكمالها المرحلة الأولى من برنامج إصلاح القطاع المصرفي وإعادة الترخيص الذي ينفذه البنك المركزي العراقي، كما ستستعيد المصارف التي تتمكن من إكمال متطلبات الإصلاح وإعادة الترخيص أهليتها لإجراء المعاملات بالدولار الأمريكي، عند استكمال جميع الإجراءات والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

ويأتي هذا التفاهم في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك المركزي العراقي، الهادفة إلى تحديث القطاع المصرفي وتعزيز متانته، والارتقاء بكفاءته وقدرته على الصمود والتنافسية، بما يسهم في تحقيق اندماجه الكامل في النظام المالي العالمي، وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي العراقي وتهيئة البيئة اللازمة لانفتاحه على المؤسسات المالية الدولية.

كما جدد البنك المركزي العراقي التزامه بمواصلة التقييم الشامل لجميع المصارف العراقية، وتعزيز منظومة الرقابة والإشراف، لضمان الامتثال المستدام للمعايير الدولية ومتطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وسيواصل البنك المركزي اتخاذ الإجراءات الرقابية والتنظيمية المناسبة بحق أي مؤسسة لا تستوفي هذه المعايير، بما في ذلك تقييد أو تعليق وصولها إلى القنوات المالية الدولية أو إلغاء ترخيصها، متى ما اقتضت الضرورة، ووفقاً للأطر القانونية والتنظيمية النافذة.

وأوضح محافظ البنك المركزي العراقي أن هنالك (٧) مصارف مؤهلة حالياً للعودة والعمل ضمن قناة

المراسلة المصرفية الخارجية غير المرتبطة بالدولار (العملات الأخرى)، وليكون لها الحق لاحقاً بالتعامل بالدولار الأمريكي بعد اجتياز مراحل أخرى من متطلبات الامتثال والحوكمة.

لقاءات ومباحثات ثنائية

واجرى رئيس مجلس الوزراء العراقي السيد علي فالح الزيدي سلسلة لقاءات مكثفة في الولايات المتحدة الأمريكية، ركزت على تعزيز الشراكات الاقتصادية وجذب الاستثمارات، ولاسيما في قطاعات الطاقة والبنى التحتية والإصلاح الاقتصادي.

واستهل رئيس الوزراء لقاءاته باجتماع مع رئيس مجموعة البنك الدولي، أجاي بانغا، ورئيس مؤسسة التمويل الدولية، مختار ديوب، حيث جرى بحث دعم الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية، وإعداد موازنة البرامج، وتمويل المشاريع التنموية، مع تأكيد البنك الدولي استعداده لتقديم الدعم الفني للعراق.

وفي إطار تعزيز التعاون مع قطاع الطاقة، عقد السيد الزيدي مباحثات مع رؤساء وإدارات عدد من كبرى الشركات الأمريكية والعالمية، شملت شيفرون برئاسة مارك نيلسون، وKBR، وإكسون موبيل برئاسة دارين وودز، إلى جانب ممثلي شركات هاليبرتون وشل وهانيويل ووذرفورد وبيكر هيوز، حيث تركزت المباحثات على رفع إنتاج النفط والغاز، وتطوير المصافي، واستثمار الغاز المصاحب، وتوسعة البنى التحتية وخطوط التصدير، ونقل التكنولوجيا الحديثة إلى العراق.

كما أعلن رئيس الوزراء، خلال مشاركته في ملتقى غرفة التجارة الثنائية العراقية–الأمريكية في مدينة هيوستن، عن خطة إنشاء مدينة الطاقة في الفاو، مؤكداً أن الحكومة تتطلع إلى شراكات استراتيجية طويلة الأمد مع الشركات العالمية، وليس إلى عقود تنفيذية تقليدية فقط.

وفي واشنطن، شارك السيد الزيدي في مؤتمر الأعمال الذي نظمته غرفة التجارة الأمريكية، حيث استعرض الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق والإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تنفذها الحكومة، مؤكداً التزامها بتوفير بيئة استثمارية جاذبة وداعمة للقطاع الخاص.

وشملت اللقاءات أيضاً اجتماعاً مع وزير الطاقة الأمريكي كريستوفر رايت، لبحث التعاون في مجالات النفط والغاز والتعدين، إضافة إلى لقاء مع رئيسة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا، الذي تناول الإصلاحات الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز دور القطاع الخاص، مع تأكيد الصندوق استعداده لتقديم الدعم الفني للعراق.

وعلى الصعيد المجتمعي، التقى رئيس الوزراء أبناء الجالية العراقية في الولايات المتحدة، داعياً الكفاءات ورجال الأعمال إلى المساهمة في مسيرة التنمية والاستثمار في العراق، وموجهاً بتسهيل الخدمات القنصلية وتعزيز التواصل مع العراقيين في الخارج.

ترحيب امريكي بالتعاون بين بغداد ودمشق بشأن خط أنابيب النفط الخام

ترحب الولايات المتحدة باعتزام حكومة جمهورية العراق وحكومة الجمهورية العربية السورية المضي قدمًا في إصلاح وإعادة بناء خط أنابيب النفط الخام بين العراق وسوريا باعتباره مشروعًا للبنية التحتية ذا أولوية وأهمية استراتيجية على الصعيدين الثنائي والإقليمي. ويدرك البلدان الهدف الاستراتيجي المتمثل في استعادة ممر طاقة حيوي يربط إنتاج النفط العراقي بأسواق التصدير في منطقة البحر الأبيض المتوسط وما وراءها. وترحب الولايات المتحدة بمشاركة مجموعة دولية بقيادة الولايات المتحدة لتنفيذ الجوانب الفنية والمالية لهذا المشروع. وبمجرد إتمام الإصلاح وإعادة البناء، ستبلغ الطاقة الاستيعابية الأولية لهذا المشروع الرائد مليوني برميل يوميًا من النفط الخام.

يمثل الإعلان الصادر اليوم علامة فارقة مهمة للمنطقة وللعلاقات السورية-العراقية. إن التزام البلدين بالعمل معًا لإصلاح وتشغيل خط الأنابيب، ووضع إطار قانوني، والتعاون البنّاء مع المجموعة، يعزز الأمن والاستقرار من خلال الازدهار، وهو ما أصبح ممكنًا بفضل رؤية وقيادة الرئيس دونالد ج. ترامب.

وزارة الخارجية الامريكية
مكتب المتحدث الرسمي
١٧ تموز/يوليو ٢٠٢٦

د.شيلان فتحي شريف:

من مشروع الدستور إلى الدستور النافذ

يُعد الدستور الأساس الذي تقوم عليه الأنظمة السياسية الحديثة، فهو ليس مجرد وثيقة قانونية تنظم عمل المؤسسات و يمثل ميثاق الامة كمرجع ام للقوانين بل يمثل العقد السياسي الأعلى الذي يحدد شكل الحكم، ويـوزع الاختصاصات بين السلطات، ويضمن الحقوق والحريات، ويضع القواعد التي تنظم انتقال السلطة واستمرار المؤسسات.ففي الأنظمة الفيدرالية بصورة خاصة، تزداد أهمية وجود دستور خاص بكل اقليم، لأنه يشكل الإطار الذي ينظم العلاقة بين مؤسسات الإقليم ومواطنيه، ويحدد طبيعة صلاحياته ضمن الدولة الاتحادية.

ومن هذا المنطلق، فإن استمرار حكومة وبرلمان إقليم كردستان العراق في العمل من دون دستور نافذ، رغم وجود مسودة دستور أُعدت منذ سنوات، يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه تجربته السياسية والمؤسسية التي دامت لسنوات عديدة اذ ان المشكلة لم تعد مرتبطة فقط بوجود نص دستوري من عدمه، وإنما أصبحت مرتبطة بقدرة هذا الكيان والنظام السياسي على إدارة الخلافات داخل الاقليم ومع الحكومة الاتحادية على حد سواء.اضافة إلى تنظيم الانتقال السلمي للسلطة وضمان استقرار المؤسسات في ظل غياب مرجعية دستورية عليا وملزمة.

لقد استطاع إقليم كـردسـتـان خـلال العقود الماضية بناء مؤسسات سياسية وتشريعية وتنفيذية، وتطوير تجربة حكم متميزة في العراق والمنطقة، إلا أن هذه التجربة بقيت تعاني من نقص أساسي يتمثل في عدم اكتمال البناء الدستوري لها فالمؤسسات تحتاج إلى قواعد واضحة تحدد صلاحياتها وعلاقتها ببعضها البعض، ولا يمكن أن تعتمد بصورة دائمة على التوافقات السياسية بين القوى المختلفة كما كان ومازال الحالي عليه في الاقليم ، لأن التوافقات بطبيعتها متغيرة وقد تتأثر بتوازنات القوة والمصالح الحزبية.

وقد انعكس غياب الدستور النافذ بصورة واضحة على طبيعة الخلافات السياسية داخل الإقليم. فالاختلاف بين القوى السياسية أمر طبيعي في أي نظام ديمقراطي، لكن المشكلة تظهر عندما لا توجد قواعد دستورية واضحة لحسم هذه الخلافات. ففي العديد من القضايا المتعلقة بصلاحيات السلطات، وطبيعة النظام السياسي، وآليات اتخاذ القرار، وانتقال السلطة، أصبحت التفاهمات السياسية بديلا عن النصوص الدستورية، الأمر الذي جعل الأزمات تتكرر باستمرار مع انتهاء مدة كل حكومة من دون حلول مؤسسية دائمة.

ومن أبرز مظاهر هذا الفراغ استمرار حالة الجدل السياسي حول المرحلة الانتقالية بعد الانتخابات الأخيرة، حيث أدى تأخر تشكيل حكومة جديدة إلى استمرار الحكومة السابقة في ممارسة مهامها لفترة طويلةو بكامل الـصـلاحـيـة. وهـذه الحالة كشفت عن معضلة غياب قواعد دستورية تفصيلية تنظم وضع الحكومة خـــلال الـفـتـرات الانتقالية، وتحدد حدود صلاحياتها، وتضع آليات واضحة لضمان الانتقال السلس للسلطة. فوجود دستور نافذ كان يمكن أن يوفر إطارا قانونيا يحسم هذه المسائل ويمنع تحولها إلى أزمة سياسية مفتوحة بين القوى المختلفة.

> **المشكلة لم تعد مرتبطة فقط بوجود نص دستوري من عدمه**

إن استمرار هـذا الوضع لا يؤثر فقط على العلاقة بين الأحـزاب، بل ينعكس أيضا على ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة، وعلى مبدأ التداول الديمقراطي للسلطة، وعلى قدرة النظام السياسي على التطور. فالحكم الرشيد لا يقوم فقط على وجود انتخابات ومؤسسات، بل يحتاج إلى قواعد دستورية مستقرة تضمن أن تكون السلطة

خاضعة للقانون وأن تكون المؤسسات أقوى من الخلافات السياسية.

وتظهر التجارب الديمقراطية في ذات النظام الفيدرالي أهمية وجود دستور خاص بالأقاليم والولايات التي تتمتع بصلاحيات واسعة. ففي ألمانيا، تمتلك الولايات، ومنها بافاريا، دساتير خاصة بها تنظم مؤسسات الحكم وتحدد العلاقة بين البرلمان والحكومة والقضاء، مما ساهم في تحقيق استقرار مؤسسي واضح داخل النظام الفيدرالي الألماني. وفي الولايات المتحدة، تمتلك ولايات مثل كاليفورنيا وتكساس دساتير محلية تحدد صلاحيات السلطات، وتنظم الانتخابات، وتحمي الحقوق على مستوى الولاية، إلى جانب الالتزام بالدستور الاتحادي. كما وتقدم تجربة كتالونيا مثالا مهما في مجال تنظيم الحكم الذاتي، إذ تستند إلى نظام أساسي للحكم الذاتي يحدد مؤسسات الإقليم وصلاحياته وعلاقته بالحكومة المركزية. وعلى الرغم من وجود خلافات سياسية بين الإقليم والمركز، فإن وجود إطار قانوني واضح يجعل طبيعة الخلافات وحدودها أكثر تحديدا.

وتكشف هذه النماذج أن وجود دستور أو نظام دستوري خاص بالإقليم لا يعني إنهاء الخلاف السياسي، بل يعني تنظيمه ضمن قواعد واضحة تمنع تحوله إلى أزمة مستمرة. فالدستور لا يلغي التنافس بين القوى السياسية، لكنه يضع حدودا لهذا التنافس ويمنح المؤسسات القدرة على الاستمرار بعيدا عن الأزمات المتكررة.

عليه فإن إقليم كردستان اليوم بحاجة إلى الانتقال من مرحلة مسودة الدستور إلى مرحلة الدستور النافذ، ليس باعتبار ذلك إجراء قانونيا فقط، بل باعتباره خطوة سياسية ضرورية لاستكمال تجربته المؤسساتية. فالدستور المطلوب يجب أن يكون إطارا جامعا يحدد شكل النظام السياسي، وينظم العلاقة بين السلطات، ويحمي الحقوق والحريات، ويضع قواعد واضحة لانتقال السلطة والمساءلة.

إن استمرار غياب الدستور يعني استمرار حالة عدم اليقين بشأن العديد من القضايا الأساسية، ويجعل النظام السياسي أكثر اعتمادا على التوافقات المؤقتة بدلا من القواعد الدستورية الدائمة.

> **انعكس غياب الدستور على طبيعة الخلافات السياسية داخل الإقليم**

أما إقرار دستور نافذ ومتوافق عليه، فإنه سيمثل مرحلة جديدة في تطور تجربة الإقليم، ويعزز الحكم الرشيد، ويمنح المؤسسات استقرارا أكبر، ويضع أساسا قانونيا وسياسيا لمستقبل أكثر وضوحا واستدامة.

ومن هنا فإن التحول من مسودة الدستور إلى الدستور النافذ لم يعد مطلبا مؤجلا، بل أصبح ضرورة ترتبط بمستقبل الاستقرار السياسي والمؤسسي في إقليم كردستان العراق.

*أكاديمية وناشطة سياسية

ثورة 19 تموز ستواصل مسيرتها في بناء سوريا ديمقراطية

أكد القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، أن ثورة التاسع عشر من تموز شكلت محطة مفصلية في تاريخ سوريا الحديث، ورسخت نموذجاً قائماً على الحرية والديمقراطية والعيش المشترك، مشدداً على أن روح الثورة ستستمر في المرحلة المقبلة ضمن مسيرة بناء سوريا الجديدة.

وفي كلمة له عبر إذاعة "روجآفا FM" بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لثورة ١٩ تموز، بارك عبدي هذه المناسبة لجميع شعوب شمال وشرق سوريا، مؤكداً أن الثورة لم تكن حدثاً عابراً، بل جاءت نتيجة سنوات طويلة من التحضير والنضال، واحتضنت منذ انطلاقتها جميع المكونات والأديان والمذاهب، لتصبح مشروعاً جامعاً لكل السوريين.

وأشار إلى أن الشعب الكردي خاض لعقود نضالاً ضد سياسات حزب البعث البائد، ونظم صفوفه وقدم آلاف التضحيات والشهداء حتى انتصرت ثورة ١٩ تموز، التي سرعان ما تعرضت لهجمات متواصلة من النظام السابق والقوى المرتبطة بالخارج، إضافة إلى الاعتداءات التركية والهجمات الواسعة التي شنها تنظيم داعش، خاصة في

بدايات ظهوره عندما كانت دول عديدة عاجزة عن مواجهته.

وأوضح عبدي أن القوى التي مثلت ثورة روجافا، وفي مقدمتها وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة، تمكنت من التصدي للإرهاب وإثبات قدرتها على الدفاع عن المنطقة، مؤكداً أن المقاومة التاريخية في مدينة كوباني شكلت نقطة تحول مفصلية نقلت الثورة إلى مرحلة جديدة على المستويات الكردستانية والإقليمية والدولية.

وأضاف أن الكرد في مختلف أجزاء كردستان، إلى جانب أبناء الجاليات الكردية في أوروبا والعالم، فضلاً عن أصدقاء الشعب الكردي من الأمميين والديمقراطيين، التفوا حول الثورة ودعموها، كما توحدت في كوباني جهود البيشمركة والكريلا مع أبناء المنطقة في مقاومة تاريخية ضد الإرهاب، لتتحول المدينة إلى رمز عالمي للمقاومة الإنسانية، الأمر الذي مهد لانضمام التحالف الدولي إلى الحرب ضد تنظيم داعش بعد الصمود البطولي الذي أبداه المقاتلون في عام ٢٠١٤.

وبيّن عبدي أن الثورة اتسعت لاحقاً لتشمل مختلف المناطق السورية، وانضم إليها أبناء جميع المكونات، ما أسفر عن تأسيس قوات سوريا الديمقراطية التي نجحت في حماية وتحرير مساحات واسعة من الأراضي السورية من تنظيم داعش، مؤكداً أن من أبرز إنجازات ثورة ١٩ تموز أنها أصبحت، وللمرة الأولى، ثورة بقيادة كردية وريادة مشتركة لجميع مكونات سوريا.

وأكد أن آلاف الشهداء والجرحى قدموا أرواحهم دفاعاً عن مكتسبات الثورة، وأن دماء الكرد امتزجت بدماء العرب والسريان والآشوريين وسائر المكونات السورية دفاعاً عن الإنسانية والكرامة والحرية في هذه المنطقة.

وأشار إلى أنه، ورغم الحرب والاستهداف المستمر، واصلت الثورة عملية بناء المؤسسات المدنية والإدارية والتعليمية، وعززت التنظيم المجتمعي، بما أسهم في ترسيخ نموذج الإدارة الذاتية وتطوير مؤسساتها.

وفي حديثه عن المرحلة الراهنة، أوضح عبدي أن سوريا تدخل مرحلة جديدة بعد سقوط النظام البائد الذي حكم البلاد لعقود، مؤكداً أن سوريا الجديدة هي ثمرة نضال جميع السوريين، ومن بينهم الشعب الكردي والمكونات التي ناضلت في صفوف قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية.

وأضاف أن الاتفاقيات المبرمة مع الحكومة السورية ستقود إلى تغييرات في النظام الإداري والمؤسسات العسكرية والإدارية، بما فيها قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية، مؤكداً أن هذه المؤسسات ستنضم إلى سوريا الجديدة، وأن مكتسبات ثورة ١٩ تموز ستندمج مع الثورة السورية باعتبارها ملكاً لجميع أبناء الشعب السوري.

> **من أجل بناء سوريا ديمقراطية تعددية تضمن حقوق جميع شعوبها**

وشدد عبدي على أن روح ثورة ١٩ تموز وروح المقاومة التي خاضتها قوات سوريا الديمقراطية ضد الإرهاب ستبقيان حاضرتين في المرحلة المقبلة، من أجل بناء سوريا ديمقراطية تعددية تضمن حقوق جميع شعوبها، مؤكداً أن مسؤولية إنجاح هذه المرحلة تقع على عاتق جميع السوريين.

وفي ختام كلمته، أشاد بالدور الريادي الذي لعبته المرأة، ولا سيما المرأة الكردية، في إنجاح ثورة ١٩ تموز، مؤكداً أنها ستواصل أداء دورها القيادي في المرحلة المقبلة، كما أثنى على دور الشباب الكرد الذين شاركوا في النضال ضمن القوات العسكرية والمؤسسات المدنية، مؤكداً أنهم سيكونون شركاء أساسيين في بناء سوريا الجديدة.

حسين جمو:

ماذا رأى ليندسي غراهام في الكرد؟

*المركز الكردي للدراسات

يمكن إعـداد قائمة سريعة وقصيرة للسياسيين والمسؤولين الامريكيين الذين ساهموا في حماية الكرد، أو تقليل تكاليف خسائرهم أمام الدول الإقليمية، المدججة بالوحشية والفتاوى القومية والدينية للإبادة. وفي أي منطقة تتواجد فيها الولايات المتحدة في العصر الحديث، لا يمكن لنظام إبادوي العمل بدون الحصول على «إذن العمل» من الولايات المتحدة، وهذا هو الشرط المثالي لـ «إبادات الشرق» منذ إبادات الأرمن: ألا يكون للمقتول صاحب.

أحدث أسماء قائمة «أصدقاء الكرد» السيناتور الراحل ليندسي غراهام، الذي كان له الدور الرئيس في تعديل مسار إبادتين على الكرد؛ الأولى عام ٢٠١٩ حين شن الجيش التركي وموالوه من الفصائل السورية هجوماً على سري كانيه/ رأس العين وتوقف عند احتلال تلك المنطقة إضافة إلى تل أبيض، فيما كانت الخطة المعلنة والمتفق عليها احتلال روجآفا كاملة على الحدود السورية مع تركيا وتهجير شامل للسكان الكرد على الهوية.

والثانية في هجوم قوات دمشق، الذي جاء في ظل دعم إقليمي وغطاء سياسي امريكي وفرته مواقف توم باراك وفريقه، على الأحياء الكردية في حلب ومناطق قسد شرق الفرات، حيث لعب السيناتور غراهام دوراً كبيراً في طرح مشروع قانون «إنقاذ الكرد» في الكونغرس بتاريخ ٢٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٦ وفتح الطريق أمام

> من يعتقد أن موسم صيد الكرد مفتوح من دون عواقب، سيكتشف أنه مخطئ

إعادة العقوبات على نظام دمشق. وقال حينذاك مهدداً دمشق وحلفاءها بهذا القانون إن «من يعتقد أن موسم صيد الكرد في سوريا مفتوح من دون عواقب، سيكتشف أنه مخطئ».

لا شيء من «المثالب الشرق أوسطية» على غراهام ينبغي أن يعيق حرية التعبير الكردي في أن غراهام، من حيث نتائج أفعاله المؤثرة مباشرة على الكرد، هو صديق للكرد. هو من كبار مؤيدي إسرائيل وأوكرانيا والخليج والناتو. لذلك، يمكن الحمل على ليندسي غراهام من زوايا عديدة، كونه في الصراعات المندلعة في أكثر من مكان، فإنه مع طرف ضد آخر. مع أوكرانيا ضد روسيا، ومع إسرائيل ضد إيران وحماس وحزب الله، ومع الخليج ضد إيران. لكن لا يظهر في السجل المتاح ما يسمح بتفسير دفاع غراهام عن الكرد بصفقة مالية مباشرة أو مصلحة تجارية شخصية، مثل رئيسه وعائلته؛ وليس خافياً أن «فرصة الرشوة الكبيرة» هو أن يكون مؤيداً لأحد أشكال الإسلام السياسي الذي أصبح للعديد من السياسيين والمسؤولين الغربيين «مغارة علي بابا».

إن هذا ما يدفع إلى البحث عن التفسير في عقيدته السياسية ومفهومه لحلفاء امريكا ولشيء غير رائج لكنه موجود في جذور البنية الفكرية، وهو رسالة امريكا. يعتقد بعض السياسيين الامريكيين، وبدافع إيماني مسيحي، أن امريكا تحمل رسالة قيم للعالم وتقاتل من أجلها.

يعمل أشخاص من مدرسة غراهام تحت رقابة قد ينهي معها أي خطأ مالي مستقبلهم السياسي، كما حدث مع السيناتور بوب منديز، أحد أكثر المطالبين بالعدالة في ملف إبادة الأرمن. في المقابل، يحصل مسؤولون غربيون آخرون على عقود وأبراج وصفقات من مناطق ترزح تحت الجرائم والانهيار الاقتصادي.

وهذه المقارنة ليست شهادة نزاهة لغراهام، لكنها تكشف تفاوتاً في المحاسبة، وربما يرى الباحثون عن مراكمة الثروة عبر مناصبهم في ذلك تفسيراً «تيكتوكياً» لأطروحات ماكس فيبر في «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية». هذه، في النهاية، هي البيئة التي عمل فيها غراهام وبين رؤسائه، من دون أن يمنحه ذلك صك نزاهة.

يبقى السؤال المطروح كردياً تشوبه الحيرة. لأن السؤال المطروح من أعداء الكرد ينطوي على إجابة جاهزة مسبقاً، وهو أن غراهام يتبنى خطة تقسيم دول المنطقة، والتي هي ناتجة أساساً عن تقسيم وتفكيك للكيان المشرقي الأخير: العثماني. أو أن ليندسي غراهام يقود تياراً لحماية مصالح إسرائيل في الكونغرس، وإسرائيل – وفق هذا التصور – تريد استخدام الكرد أداة تفكيك وتعطيل للدول القائمة أساساً على «الحق في الغنيمة» بعد إتمام «الحق في الغزو». لدى هؤلاء الإجابات سهلة ولا تحتاج إلى إعمال التفكير.

لكن لدى الكردي الإجابة مشوشة. ماذا رأى ليندسي غراهام في الكرد حتى ينشغل بهم في الكونغرس بأقصى ما يستطيع من إجراءات تشريعية وقوانين وعقوبات على المعتدين عليهم؟ ما الذي يمثله الكرد ولا يعرفونه؟ لماذا هناك أصدقاء للكرد أساساً وهم لا يملكون تراكماً مالياً يحرك الطمع لدى الساعين للثراء والصفقات؟ لماذا وقف غراهام في وجه تركيا – وكان هو قائد حملة ضغط منسقة – وأوقف حملتها الاحتلالية عند حد معين؟

الإجابة، من زاوية كردية ليست سهلة. الكرد حلفاء مُكلِفون. لذلك هناك عبر التاريخ الحديث أحداث مأساوية ناتجة عن تخلي الدول الكبرى عن الكرد في لحظات مصيرية معقّدة، وينجم عنها استئناف سلسلة الإبادات. الكرد رصيد استراتيجي طويل الأمد على الورق،

> صمدت رؤية امريكية للقضية الكردية خارج حدود تركيا

نظراً لتداخل قضاياهم مع قائمة المبادئ الإنسانية النظرية لدى الغرب. في التطبيق العملي كان التلاقي الأكبر في المصالح الكردية والامريكية – الغربية هو الهجوم المضاد على تنظيم داعش و«رؤوسه» فضلاً عن ذيوله المتخفية في دول وتيارات وميليشيات. لقد وقف الكرد مذهولين أمام مأساة الإيزيديين في سنجار/شنكال، بدون إدانة إسلامية مستندة للمنظومة الدينية الأكثر اعتدالاً. تكررت نسخ أخرى من الحرب ضد الوجود الكردي في كوباني وإقليم كردستان (٢٠١٤- ٢٠١٥) وعفرين (٢٠١٨) و(رأس العين – تل أبيض ٢٠١٩) وصولاً إلى حملة ٢٠٢٦.

وفي شمال كردستان (تركيا) في أعوام ٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦ من سروج إلى سور آمد ونصيبين وجزير، وهي الحرب التي أغمض الغرب عينيه عنها نظراً لأن الخدمات التي قدمتها تركيا للغرب طيلة ١٠٠ عام ثمنها زهيد استراتيجياً: أن يصمت الغرب عما تفعله تركيا بالكرد.

لذلك الاختراقات التي قام بها أصدقاء الكرد، من جون ماكين إلى جون بولتون وجيمس ماتيس وبريت ماكغورك وليندسي غراهام، كانت في ساحات خارج تركيا، وبصعوبة شديدة وأثمان غير قليلة للولايات المتحدة مع حليفتها تركيا.

صمدت رؤية امريكية للقضية الكردية خارج حدود تركيا، مع انتكاسات ناجمة عن ثقل التيار الجديد في البيت الأبيض المتمثل في ترامب ورجاله الذين يجوبون العالم بحثاً عن الصفقات ومراكمة الثروات. أمام هذا التيار الحاكم، لطالما تواجد أشخاص لديهم مبادئ مكلفة عليهم.

ومنذ عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٨ حمل السيناتور والمرشح الرئاسي لعام ٢٠٠٨ جون ماكين لواء هذا التيار، وكاد يكون وحيداً، لكنه نجح، مع حلفاء أقوياء في المؤسسة التشريعية الامريكية، في توفير الرعاية اللازمة داخل الكونغرس، مع فريق أوباما، لتأسيس قوات سوريا الديمقراطية وتمويل قوات البيشمركة.

من دائرة جون ماكين ظهر ليندسي غراهام منذ لقائهما التحالفي الأول خلال جلسات محاكمة بيل كلينتون في قضية مونيكا لوينسكي. وحين كان غراهام تلميذاً لدى جون ماكين، كان ترامب في نظره «وغد» ويستحق الجحيم. وكان الازدراء متبادلاً. فقد وصف ترامب غراهام عام ٢٠١٥ بأنه «عديم الوزن» و«أحمق»، وقرأ رقم هاتفه المحمول الخاص أمام حشد خلال تجمع انتخابي في ساوث كارولاينا، وسط ابتهاج الحاضرين.

لكن وفاة ماكين في ٢٠١٨ جعلت غراهام يغير تكتيكه في سبيل التأثير، فضحى بصورته وصلابته و«مدرسة جون ماكين» لينضم إلى ترامب ويطيل المديح والإطراء له، لكن في الوقت نفسه منع غراهام قرارات كثيرة كان يريد ترامب اتخاذها على وجه السرعة، من أوكرانيا إلى كردستان والشرق الأوسط. رغم أنه أصبح أكبر حليف في الكونغرس لترامب، كان أيضاً أكبر عائق له حيثما وجد الإمكانية.

مع ذلك، كان مكلفاً لدرجة كبيرة. في تأبين جون ماكين، كان غراهام يكافح لحبس دموعه عندما قال إن من بين الدروس التي علمه إياها ماكين ضرورة التحلي بالمرونة. وقال غراهام: «علمني أن المبدأ والتسوية لا يتعارضان».

في مجلة ذي نيويوركر، تساءلت روث ماركوس، في قراءة عن تحولات ليندسي غراهام عقب وفاته، تعليقاً على مقولة ليندسي أن المبدأ والتسوية لا يتعارضان: «قد يكون ذلك صحيحاً، لكن السؤال يبقى مطروحاً: في واشنطن دونالد ترامب، هل يتعين تقديم تنازلات عن

قدر كبير من المبادئ إلى درجة ألا يبقى منها شيء؟».

بنى غراهام نفوذه في السياسة الخارجية عبر سنوات طويلة في لجنة القوات المسلحة، وموقعه في لجنة الاعتمادات، وفترة عضويته في لجنة العلاقات الخارجية، إضافة إلى علاقته المباشرة بالرؤساء والقادة الدوليين. ولديه بصمته على السياسة الامريكية في الخارج، فهو من الداعمين الرئيسيين لأوكرانيا، وخصم شرس للرئيس الروسي فلاديمير بوتين في الكونغرس وشارك في صياغة عدد من مشاريع العقوبات، ومن دعاة الحل الجذري لملف إيران وفق طريقة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، ولديه خصومة شهيرة مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بسبب توغلات نفذتها تركيا في الأراضي السورية ضد الكرد، وقاد مع كريس فان هولن مشروعاً واسعاً لفرض العقوبات على تركيا، وأسهم ضغطه في خلق غطاء جمهوري للعقوبات التنفيذية والضغط من أجل وقف الهجمات.

في ولاية ترامب الأولى، مروراً بفترة جو بايدن، ثم ولاية ترامب الثانية الحالية، كان تأثير غراهام وحضوره في السياسة الخارجية يتجاوز أحياناً تأثير مؤسسة الخارجية الامريكية، وغالباً ما كان يلعب دور حارس مبادئ السياسة الخارجية الامريكية القائمة على التدخل الخارجي لما كان يسميه غراهام تصحيح اختلال العدالة، على عكس أطروحة ترامب وفريقه المقرب الذين رسموا شعارات وحملات انتخابية تتمحور حول الانسحاب من الخارج.

في كل سيرته، تظهر خلاصة ملفتة بخصوص علاقته مع ترامب. فقد انتقل من الشتيمة والخصومة الشديدة إلى التحالف والصداقة، في وقت قصير ومن دون أن يكون شيء قد تغير لدى أي منهما. ترامب لم يتغير، وليندسي غراهام لم يتغير.

فعلى أي أساس أصبح ليندسي من «رجال ترامب»؟! لم تتغير عقيدة غراهام التدخلية في السياسة الخارجية بالقدر الذي تغيرت فيه وسيلته للوصول إلى القرار؛ أما في السياسة الداخلية وعلاقته بترامب، فقد قدم تنازلات وتحولات واضحة. بقي من صقور الهيمنة الخارجية الامريكية، ومدافعاً عن «المصالح الامريكية» في العالم وتعزيز نفوذ حلفاء الولايات المتحدة.

> **مسؤولية إنجاح هذه المرحلة تقع على عاتق جميع السوريين**

الشيء الذي تغير هو أسلوب عمل ليندسي غراهام. فقد اختار البقاء بالقرب من الرئيس الامريكي ليساهم في إبطاء وعرقلة اندفاع فريق ترامب نحو التخلي عن إرث امريكا في الخارج، وكاد يقول ذلك صراحة في مقابلة مع نيويورك تايمز حين أعلن أن قربه من ترامب يعزز تأثيره عليه.

وليس من موقع أفضل للقيام بهذه المهمة أكثر من رفع شعار «لنجعل امريكا عظيمة مرة أخرى». وتطورت العلاقة بينهما من خلال جولات الغولف المنتظمة. ونقلت «وول ستريت جورنال» عن السيناتور الديمقراطي ديك دوربين قوله مازحاً إن غراهام استطاع إقناع ترامب بالاستماع إليه لأنه «يخسر باستمرار في الغولف عندما يلعب مع الرئيس».

ربما لم يكن غراهام مؤيداً لحلم قومي كردي كامل، ولم يتبنَّ كل ما يريده الكرد لأنفسهم. لكنه رأى أن اعتبارهم حلفاء في الحرب، ثم تركهم أمام الجيوش التي تريد اقتلاعهم، يمثل إهانة لصدقية الولايات المتحدة وخيانة لمفهومه الشخصي (وهو مفهوم ماكين) عن الشرف والوفاء. في بعض شروحات أصدقاء الكرد، وعلى رأسهم جون ماكين، يشعر المرء وكأن حلقة أصدقاء الكرد تعيش شيئاً من عصر الفرسان النبلاء في نهايات العصور الوسطى الأوروبية.

وردة رشيد محمد:

دور ومكانة المرأة في المجال الدبلوماسي

تعد الدبلوماسية أحد أهم أدوات إدارة العلاقات الدولية، وهي فن يقوم على بناء جسور التواصل والتفاهم بين الـدول بالوسائل السلمية، بعيداً عن الحروب والنزاعات. وتمثل ركيزة أساسية في تعزيز التعاون الدولي، وتسوية الخلافات عبر الحوار والتفاوض، بما يسهم في ترسيخ الأمن والاستقرار وتحقيق المصالح المشتركة بين الشعوب.

وفي هذا الإطـار، برهنت المرأة على أنها شريك فاعل في المجالين السياسي والدبلوماسي، إذ أثبتت عبر تجارب عديدة قدرتها على تولي المناصب القيادية والبعثات الدبلوماسية بكفاءة واقتدار، وأسهمت بدور مؤثر في جهود بناء السلام، وتعزيز العلاقات الدولية، ودعم مسارات الحوار والتقارب بين الدول.

وتتميز المرأة بجملة من الصفات التي تعزز حضورها في العمل الدبلوماسي، من بينها القدرة على التواصل الفعال، وحسن الاستماع، والصبر، والمرونة، والحكمة في إدارة الملفات المعقدة، الأمر الذي يجعلها قادرة على تمثيل بلادها والدفاع عن مصالحها بكفاءة، والمساهمة في معالجة الأزمات وبناء الثقة بين الأطراف المختلفة.

وقد أثبتت العديد من النساء، على المستويين الإقليمي والدولي، نجاحهن في ممارسة العمل السياسي والدبلوماسي، مؤكدات أن الكفاءة والخبرة والقدرة على القيادة هي المعايير الحقيقية للنجاح، بعيداً عن الاعتبارات المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

وعلى الصعيد الداخلي، تعد السيدة هيرو إبراهيم أحمد واحدة من أبرز الشخصيات السياسية الكردية، إذ لعبت أدواراً مهمة في تقريب وجهات النظر بين الأطراف الكردية خلال مراحل مفصلية، وسخرت خبرتها السياسية وعلاقاتها الواسعة لدعم الحوار وتعزيز التفاهم، بما أسهم في ترسيخ الاستقرار وتقوية العمل السياسي المشترك.

وتعد أنجيلا ميركل ايضا واحـدة من أكثر القادة السياسيين تأثيراً في أوروبا خلال العقود الأخيرة، إذ اضطلعت بدور محوري في إدارة الأزمات وتعزيز الحوار والتوافق بين دول الاتحاد الأوروبي، وأثبتت من خلال تجربتها القيادية أن المرأة قادرة على ممارسة القيادة السياسية بكفاءة عالية، والمساهمة في صناعة القرار وإدارة الملفات الدولية المعقدة بحكمة واقتدار.

وتؤكد العديد من الدراسات والبحوث المتخصصة في العلاقات الدولية والدبلوماسية أن مشاركة المرأة في العمل الدبلوماسي وصنع القرار السياسي تسهم في تعزيز فرص نجاح المفاوضات وبناء السلام. كما يشير عدد من الخبراء إلى أن إشراك النساء في عمليات التفاوض وتسوية النزاعات يؤدي في كثير من الأحيان إلى اتفاقات أكثر استقراراً واستدامة، لما تتميز به المرأة من قدرة على بناء الثقة، وإدارة الحوار، والتوصل إلى حلول توافقية.

وفي الوقت ذاته، يمثل التضامن بين النساء عاملاً مهماً في توسيع فرص وصولهن إلى المناصب السياسية والدبلوماسية، وتعزيز حضورهن في مواقع صنع القرار. كما أن نجاح أي امرأة في هذه المجالات لا ينعكس على مسيرتها الشخصية فحسب، بل يشكل حافزاً للمجتمع بأسره لتعزيز ثقته بقدرات المرأة، ويدفع المؤسسات والأسر إلى توفير المزيد من الدعم لتمكين النساء، بما يفتح المجال أمام مشاركة نسائية أوسع وأكثر فاعلية في الحياة السياسية والدبلوماسية، ويعزز مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص في خدمة الصالح العام.

السيدة هيرو لعبت أدوارا مهمة في تقريب وجهات النظر خلال مراحل مفصلية

حيدر خليل سوره ميري:

بين التعددية والإقصاء: أيُّ خطابٍ يحتاجه إقليم كوردستان اليوم؟

في الأنظمة الديمقراطية الحديثة، لم يعد مقبولا أن يحتكر حزبٌ أو جهةٌ سياسية الحقيقة، أو أن تُصور نفسها بوصفها الممثل الوحيد للشعب والوطن. فالديمقراطية تقوم على التعددية، والاعتراف بالاختلاف، وحق القوى السياسية في التنافس السلمي، لا على تخوين الخصوم أو نزع وطنيتهم.

لقد انتهى، في الفكر السياسي المعاصر، منطق «أنا ربكم الأعلى» ومنطق «أنا الحق المطلق»، ولم يعد يتمسك به إلا الأنظمة الديكتاتورية والجماعات المتطرفة التي ترى في كل رأي مخالف تهديدا لوجودها. وحتى الخطاب القرآني، قبل أكثر من أربعة عشر قرنا، رسخ مبدأ حرية الاختيار بقوله تعالى: {وَقُلِ الْحَق مِن ربكُمْ ۖ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ}، وقوله تعالى: {لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ}، في تأكيد واضح على أن الإيمان نفسه لا يُفرض بالإكراه، فكيف تُفرض المواقف السياسية؟

إن الحياة السياسية السليمة لا تُبنى على التخوين، بل على احترام حق الآخر في الاختلاف. أما تحويل كل معارض إلى «عدو للوطن» أو «عدو للشعب»، فهو خطاب يعكس

الحياة السياسية السليمة لا تبنى على التخوين

أزمـة في فهم الديمقراطية أكثر مما يعكس قوة سياسية.

وقد عاد هذا الجدل إلى الواجهة بعد إعلان الاتحاد الوطني الكوردستاني تحالفا مع حركة الجيل الجديد، حيث شهدت الساحة الإعلامية للحزب الديمقراطي موجة من الاتهامات والتخوين، واعتبار هذا التعاون استهدافا لإقليم كوردستان أو محاولة لإضعافه. ومثل هذه اللغة لا تُسهم في ترسيخ الاستقرار، بل تؤدي إلى تعميق الانقسام وإثارة الكراهية السياسية.

إن الدفاع عن كوردستان لا يعني الدفاع عن حزب بعينه، والاتحاد الوطني شعر بالمسؤولية، خصوصا بعد مرور أكثر من عامين على الانتخابات من دون أن تتشكل الحكومة حتى الآن. وقد ذهب السيد بافل طالباني مـرارا وتكرارا لوضع الحلول وإزالة العراقيل أمام تشكيل الحكومة، إلا أن الحزب الديمقراطي رفض جميع المحاولات، لأنه لا يؤمن بالشراكة ولا بالمعارضة. ويعود ذلك إلى العقلية القبلية التي تقود الحزب الديمقراطي، إذ يؤمن بالديكتاتورية والتسلطية فقط. لذلك فقدوا صوابهم بعد إعلان التحالف السياسي بين الاتحاد الوطني، الذي يؤمن بالتعددية والشراكة والديمقراطية، وحركة الجيل الجديد.

الحزب الديمقراطي لا يؤمن بأن الأوطان أكبر من الأحزاب، وأن الشعوب أبقى من الحكومات، وأن الديمقراطية الحقيقية تُقاس بقدرة النظام السياسي على استيعاب التعددية.

ومن يراجع تاريخ الحركة السياسية الكوردية في العراق يدرك أن صفحاتها لم تخلُ من صراعات داخلية مؤلمة، دفعت الجماهير الكوردية ثمنها الباهظ. ولذلك، فإن استدعاء خطاب التخوين اليوم لا يخدم إلا إعادة إنتاج الانقسامات التي أضرت بالقضية الكوردية لعقود.

إن المستقبل الذي يستحقه شعب كوردستان يُبنى بالحوار والمؤسسات الدستورية، لا عبر حملات التشهير والتخوين. فالتعددية ليست خطرا على الأوطان، بل هي أحد أهم أسباب قوتها، لأنها تفتح المجال أمام المحاسبة، وتداول الأفكار، وتصحيح الأخطاء.

إن احترام الـرأي الآخر ليس منة من أحد، بل هو حق سياسي وأخلاقي، وأحد أهم معايير المجتمعات الديمقراطية. وكلما ارتقى الخطاب السياسي فوق منطق الإقصاء، اقترب المجتمع من بناء دولة المؤسسات وسيادة القانون، وهي الغاية التي ينبغي أن تتفق عليها جميع القوى السياسية، مهما اختلفت رؤاها وبرامجها.

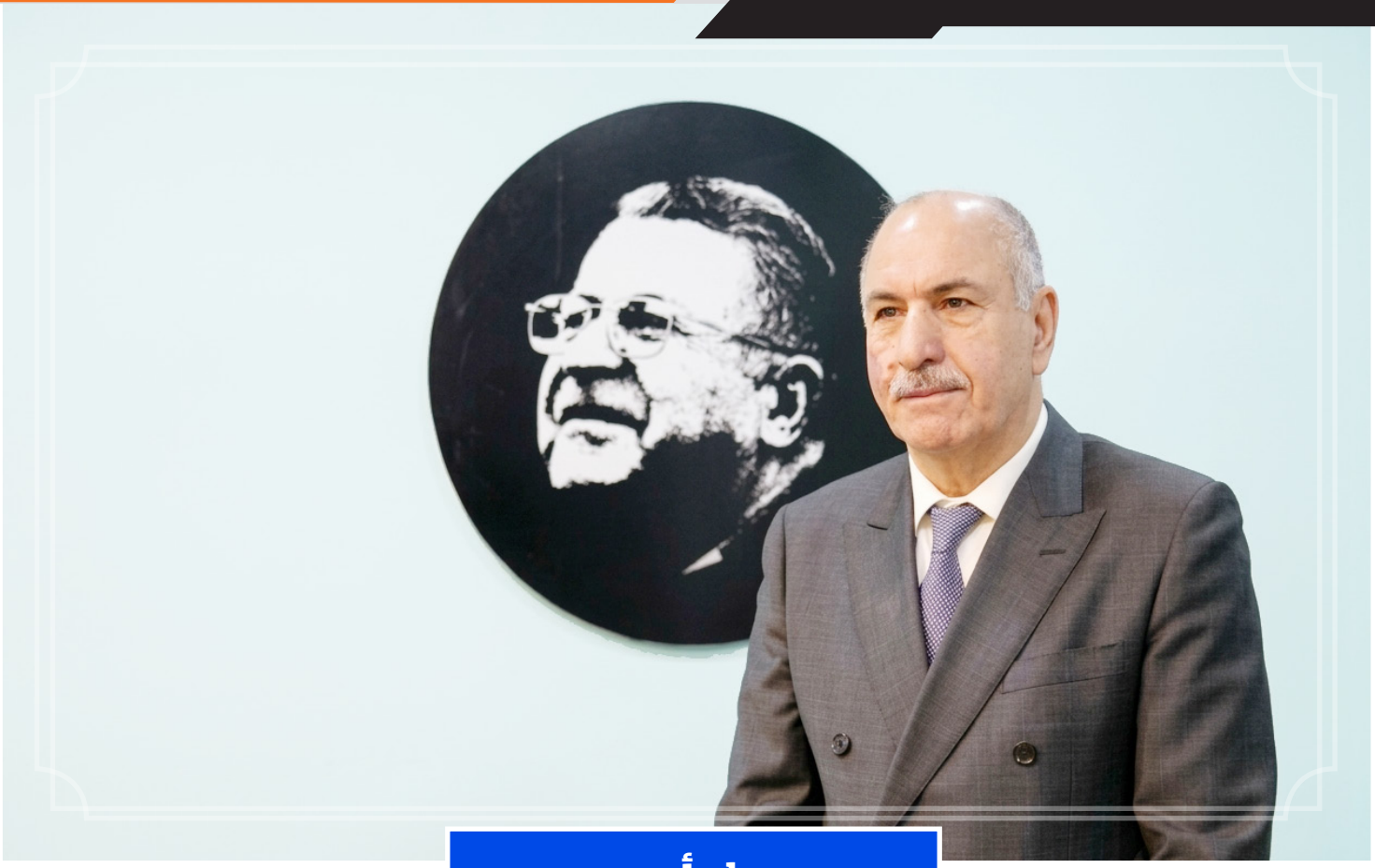

عماد أحمد:

١٤ تموز؛ .. ثورة جاءت بالجمهورية أم انقلاب فتح أبواب الدم؟

*ترجمة : نرمين عثمان محمد/ عن صحيفة كوردستاني نوى

لا يبقى التاريخ دائماً على الأسماء التي يطلقها المنتصرون على أحداثه؛ فبعض الوقائع تبدأ تحت اسم «الثورة»، لكن حين يكشف الزمن الستار عن نتائجها، يطرح سؤالاً آخر أمام الأجيال: هل كانت تلك حقاً ثورة، أم انقلاباً عسكرياً جاء متدثراً بشعارات مطالب الشعب، وبدأ أولى صفحاته بإراقة دماء أسرة كاملة في قصر الرحاب؟

يُعدّ الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ واحداً من الأيام التي لم يحسم التاريخ العراقي حكمه النهائي بشأنها حتى اليوم. فهو بالنسبة إلى البعض يوم الخلاص من النظام الملكي، والهيمنة البريطانية، والظلم الاجتماعي؛ أما بالنسبة إلى آخرين، فهو نهاية مرحلة الدولة المؤسساتية وبداية حقبة من الانقلابات والثأر والحكم العسكري.

إذا كانت الثورة تعني انتفاضة الشعب من أجل الحرية والعدالة، فكيف يمكن أن تُخطَّط داخل الغرف السرية لكبار الضباط، وتبدأ بالدبابات والبنادق، ويُكتب صباحها الأول بقتل أسرة كاملة في قصر الرحاب؟ فالثورة الحقيقية ينبغي أن تنبع من أعماق المجتمع، وأن يكون الشعب صاحبها، لا مجرد متفرج عليها.

أما الانقلاب، ففي الغالب يبدأ من ثكنة عسكرية؛ حيث يستولي عدد من الضباط والجنود على السلطة، ثم يتحدثون لاحقاً باسم الشعب.

في ذلك الوقت، كانت الرغبة في التغيير والسخط الشعبي موجودين بالفعل. فقد شكّلت الفقر، وعدم المساواة، ومشكلة الأراضي الزراعية، والشعور بالتبعية لبريطانيا، أرضيةً خصبة للتغيير. لكن طريقة الاستيلاء على السلطة كانت عسكرية، ولذلك فإن أدق تعريف لذلك الحدث ربما يكون: انقلاباً عسكرياً حظي بتأييد شريحة من الشعب، فاكتسب بعداً ثورياً.

لم يكن النظام الملكي في العراق خالياً من العيوب؛ فقد كانت الهيمنة البريطانية قوية، وكانت السلطة مركزة في يد طبقة محدودة، بينما انتشر الفقر والتفاوت الاجتماعي. ولم يكن صوت المعارضة يُسمع دائماً بحرية، كما أن الشعور الوطني كان كثيراً ما يجد نفسه تحت ظلال المعاهدات والمصالح الخارجية. ومع ذلك، كان العراق يمتلك دستوراً وبرلماناً وحكومة ومحاكم وتقاليد سياسية، ورغم أن الديمقراطية لم تكن مكتملة، فإن أبواب الإصلاح والتطوير لم تكن موصدة. فقد كانت الجامعات والطرق ومشاريع الري ومؤسسات الدولة تمضي إلى الأمام. وكانت المشكلة أن مسيرة الإصلاح كانت أبطأ من سرعة تفاقم الظلم.

في صباح الرابع عشر من تموز، حين قُتل الملك فيصل الثاني وعدد من أفراد العائلة المالكة وخدم قصر الرحاب، لم تكن نهاية أسرة ملكية فحسب، بل كُسر أيضاً حاجز أخلاقي في التاريخ السياسي العراقي. كان بالإمكان إنهاء النظام الملكي من دون قتل البشر؛ وكان من الممكن عزل الملك عن السلطة، أو محاكمته، أو نفيه خارج البلاد. لكن حين يبدأ التغيير بالدم، فإن سفك الدماء غالباً ما يتحول من حدث عابر إلى تقليد دائم.

> **لم يكن النظام الملكي في العراق خالياً من العيوب**

ومنذ تلك اللحظة، أصبح قتل الخصوم جزءاً من لغة السلطة. فمنذ عام ١٩٥٨ حتى انقلاب عام ١٩٦٣، ثم انقلاب عام ١٩٦٨، وصولاً إلى عهد صدام حسين، أصبحت السجون، وحملات التطهير، والانتقام السياسي أدواتٍ للحكم، وتحول العراق تدريجياً من دولة مؤسسات إلى دولة حزب واحد وحكم فردي.

وهنا يبرز سؤال آخر: أيهما كان أفضل، عراق العهد الملكي أم جمهورية عهد صدام؟ إن التاريخ لا يصدر أحكامه بكلمات مبسطة مثل «جيد» أو «سيئ». فقد شهد النظام الملكي ظلماً اجتماعياً وفقراً وتدخلاً أجنبياً، لكن عراق صدام حسين، إلى جانب بعض مراحل التنمية الاقتصادية والتقدم في التعليم والصحة، كان أيضاً شاهداً على الحروب والقمع والكوارث الكبرى.

فقد استنزفت الحرب العراقية الإيرانية، التي استمرت ثماني سنوات، أرواح البلاد وثرواتها. وتركت حملة الأنفال والقصف الكيميائي لحلبجة جرحاً غائراً في ضمير كوردستان والإنسانية. ثم جاء غزو الكويت، وما أعقبه من حرب وحصار، وأخيراً انهيار الدولة عام ٢٠٠٣، ليدخل العراق في دائرة جديدة من المآسي. ولذلك، إذا كان الحكم على الأنظمة يُبنى على نتائجها، فإن النظام الملكي، رغم عيوبه وظلمه، كان أقل تدميراً من الجمهورية التي انتهت إلى الاستبداد والحروب والترهيب. لقد كان النظام الملكي بحاجة إلى إصلاح، أما جمهورية صدام فكانت بحاجة إلى الخلاص من الحكم الاستبدادي.

ولا يوجد في العالم قانون يقول إن الملكية شر مطلق، وإن الجمهورية خير مطلق. فبريطانيا، والسويد، والنرويج، والدانمارك، وهولندا، واليابان، كلها ملكيات، لكنها في الوقت نفسه دول ديمقراطية ومستقرة ومزدهرة، لأن الملك فيها لا يحكم، بل يحكم الدستور والقانون والمؤسسات.

وفي المقابل، هناك دول كثيرة تحمل اسم «الجمهورية»، لكن السلطة فيها محتكرة بيد شخص واحد أو حزب واحد. تُجرى فيها انتخابات، لكن السلطة لا تتغير، ويوجد دستور، غير أن القانون يبقى خاضعاً لإرادة الحاكم.

ولذلك، فإن السؤال الجوهري ليس: ملك أم رئيس؟ تاج أم جمهورية؟ بل هو: من الذي يفرض سيادة القانون على السلطة؟ وكيف تنتقل السلطة؟ وهل يكون الإنسان مصون الحقوق أمام الدولة أم لا؟

وفي ذلك التحول التاريخي، لم يكن الكورد وكوردستان مجرد متفرجين، بل استقبل الكورد قيام الجمهورية على أمل الاعتراف بحقوقهم وهويتهم القومية، غير أن ذلك الأمل سرعان ما تراجع تحت وطأة النزعة المركزية وغياب حل عادل للقضية الكوردية. وقد أثبت التاريخ أن استقرار العراق مرتبط باستقرار كوردستان وبالشراكة الحقيقية بينهما.

وبعد ما يقرب من سبعة عقود، ما زال العراق يبحث عن الاستقرار. سقط النظام الملكي، لكن العدالة الكاملة لم تتحقق. وأُعلنت الجمهورية، لكن السلطة الحقيقية للشعب لم ترَ النور. تبدلت الشعارات والرؤساء، إلا أن الخوف من الانقلابات، والانتقام السياسي، وضعف المؤسسات، بقيت حاضرة بأشكال مختلفة.

> **سقط النظام الملكي، لكن العدالة الكاملة لم تتحقق**

ولعل أعظم درس يقدمه الرابع عشر من تموز هو أن أي سلطة لا تتجدد بمجرد تغيير اسمها. فالجمهورية، إذا خلت من القانون والحرية والثقة، ليست سوى ملكية بلا تاج. كما أن الملكية، إذا صانت الدستور واحترمت إرادة الشعب، قدتكون أكثر ديمقراطية من كثير من الجمهوريات.

لقد نزع الرابع عشر من تموز التاج عن رأس الملك، لكنه لم يستطع أن يرفع ظل العسكر عن السياسة. وجاء بالجمهورية، لكنه فتح أيضاً الباب أمام الانقلابات اللاحقة. ففي ذلك الصباح قُتلت أسرة، لكن ما فُقد على نحو أشد كان فكرة التداول السلمي والقانوني للسلطة.

وفي الختام، فإن الشعوب لا تعتز بالتاج، ولا تنال حريتها بمجرد حمل اسم الجمهورية، وإنما تقوى بسيادة القانون، والعدالة، والثقة، واحترام حياة الإنسان. فالدولة تبدأ يوم تصمت البنادق ويتكلم القانون، ويهدأ التاريخ حين لا تُكتب التغييرات السياسية بعد ذلك بالدماء.

واشنطن وطهران تتنافسان على النفوذ في العراق

معركة أمريكا الأخرى مع إيران

مجلة»ايكونوميست»/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

في الوقت الذي تخوض فيه الولايات المتحدة وإيران صراعا للسيطرة على مضيق هرمز، تدور بينهما معركة أخرى على اليابسة داخل العراق، حيث يتواصل التنافس على النفوذ السياسي والاقتصادي والأمني.

وعلى الورق، تبدو الولايات المتحدة صاحبة اليد العليا، فقد اختار رئيس الـوزراء العراقي الجديد، علي الزيدي، أن تكون واشنطن وجهته الخارجية الأولى، متقدما على إيران، في خطوة حملت دلالات سياسية واضحة.

وعلى خلاف رؤساء الحكومات الشيعة السابقين، لا ينتمي الزيدي إلى التيار الإسلامي، بل هو رجل أعمال لا يمتلك خبرة سياسية سابقة، جمع ثروته من عقود حكومية.

ووصل الزيدي إلى العاصمة الأمريكية في ١٣ تموز حاملا تعهدات بنزع سلاح الفصائل المسلحة المدعومة من إيران داخل العراق، والعمل على الحد من تدفق

الأمـوال العراقية إلى إيـران، كما اصطحب معه وفدا اقتصاديا كبيرا عرض مجموعة واسعة من المشاريع والصفقات الاستثمارية المحتملة.

ويبدو أن الزيدي نجح في اختيار الرسائل المناسبة خلال زيارته، فبعد اجتماعه مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ١٤ تموز، أشاد الأخير بما وصفه بـ»الانسجام الكبير» بينهما، معربا عن اعتقاده بأن الزيدي سيكون «قائدا عظيما في الشرق الأوسط».

ومع ذلك، يرجح مراقبون أن رئيس الوزراء الجديد لن يتمكن من تقليص النفوذ الإيراني في العراق بالقدر الذي تأمله الولايات المتحدة.

ويـمـلـك الـزيـدي أسبابا قوية للحفاظ على علاقات جيدة مع واشـنـطـن. فقد وصل إلـى رئـاسـة الحكومة بعدما مارست الولايات المتحدة، عمليا، حق النقض (الفيتو) على عودة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، المعروف بقربه من إيران، من خلال التلويح بفرض عقوبات إذا أعادت القوى السياسية العراقية تكليفه بتشكيل الحكومة.

وكان الرئيس ترامب قد وجه دعوة إلى الزيدي لزيارة واشنطن منذ شهر نيسان، حتى قبل استكمال تشكيل حكومته، معربا عن أمله في أن ينجح في «تشكيل حكومة جديدة خالية من الإرهاب».

ويعتمد الزيدي بشكل كبير على عائدات النفط لتمويل رواتب القطاع العام العراقي المتضخم، إلا أن هذه الإيرادات تراجعت بالفعل نتيجة الاضطرابات المرتبطة بالقتال في محيط مضيق هرمز، وهو ما يزيد من حساسية الوضع الداخلي، إذ إن أي تأخير في دفع الرواتب قد يهدد الاستقرار الشعبي ويقوض دعم الحكومة.

وبموجب الترتيبات التي تشرف عليها الأمم المتحدة، تمر عائدات النفط العراقية عبر نيويورك، الأمر الذي يجعلها عرضة للعقوبات الأمريكية إذا لم يلتزم رئيس الوزراء العراقي بالسياسات التي تطالب بها واشنطن.

ولا تقتصر دوافع الزيدي على الاعتبارات السياسية فحسب، بل تمتد أيضا إلـى مصالحه الاقتصادية الشخصية، فمصرفه، مصرف الجنوب الإسلامي، يعد واحدا من عدة مصارف عراقية منعتها الولايات المتحدة من التعامل بالعملات الأجنبية.

> **واشنطن تراهن على الزيدي... وطهران تتمسك بنفوذها داخل العراق**

ورغم أن إدارة ترامب خففت بعض القيود المفروضة عليه، فإنها لم تسمح له حتى الآن بإجراء معاملات بالدولار الأمريكي.

وبـعـيـدا عـن المصالح الشخصية، تبدو المكاسب الاقتصادية التي قد يجنيها العراق من تعزيز شراكته مع الولايات المتحدة واعدة. فإضافة إلى مساعدة العراق على إنشاء خطوط أنابيب تتجاوز مضيق هرمز، تجري شركات أمريكية محادثات لتطوير حقول نفط عراقية، وإنشاء محطة للغاز الطبيعي المسال على الساحل الجنوبي، بما يقلل اعتماد العراق على واردات الطاقة الإيرانية.

وفي المقابل، يستطيع الزيدي دعم الجهود الأمريكية لتعزيز العلاقات مع سوريا عبر منح عقود لإنشاء خطوط أنابيب وكابلات إنترنت تربط البلدين.

ويرى مؤيدو رئيس الوزراء أن حكومته بدأت أخيرا بمواجهة الفساد المستشري الذي استنزف الثروة

النفطية العراقية لعقود، فقد أوقفت السلطات نحو خمسين مسؤولا، بينهم نائب وزير النفط الذي تتهمه الولايات المتحدة بالمساعدة في تهريب النفط الإيراني، إضافة إلى اعتقال نحو اثني عشر نائبا في البرلمان، ضمن حملة واسعة لمكافحة الفساد حظيت بتغطية إعلامية كبيرة.

لكن منتقدين يرون أن هذه الحملة تتجنب استهداف الشخصيات السياسية النافذة وزعماء شبكات المصالح الذين أوصلوا الزيدي إلى السلطة.

ويعتقد بعضهم أن رئيس الوزراء ليس سوى واجهة لرئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان، الذي يقود السلطة القضائية منذ ما يقرب من عقد، ويُنظر إليه على نطاق واسع باعتباره الشخصية الأكثر نفوذا في البلاد.

وكـان زيـدان يُعد لـفـتـرة طـويـلـة من الشخصيات المقربة من إيران، إلا أن مراقبين يرون أنه غيّر موقفه مؤخرا تحت ضغط التهديدات الأمريكية بفرض عقوبات.

ويقول دبلوماسي عراقي إن زيدان لا يزال يمسك بمفاصل الدولة، لكن «الولايات المتحدة تبدو راضية الآن» عن هذا الواقع.

ويبقى التحدي الأكثر تعقيدا أمام الزيدي وأنصاره هو نزع سلاح الفصائل الشيعية المدعومة من إيران.

وقد تعهد رئيس الوزراء بإتمام هذه المهمة قبل نهاية شهر أيلول، وهو الموعد المقرر لانسحاب آخر القوات الأمريكية التي انتشرت في العراق عام ٢٠١٤ للمشاركة في الحرب ضد تنظيم «الدولة الإسلامية».

وبينما أعلنت بعض الفصائل استعدادها لتسليم أسلحتها، فإن الجماعات الأكثر تشددا تبدو الأقل استعدادا للقيام بذلك.

وتقول فيكتوريا تايلور، الباحثة في المجلس الأطلسي، وهو مركز أبحاث مقره واشنطن: «يمكن لإسرائيل والولايات المتحدة أن تؤكدا بحق أنهما أضعفتا أجزاء من المنظومة العسكرية الإيرانية، لكن هذه الحرب لم تُضعف النفوذ الإيراني داخل العراق.»

الـجـنرالات الإيـرانـيـون يتمسكون بشبكة وكلائهم في العراق

ولا يبدي القادة العسكريون الإيرانيون أي نية للتخلي عن شبكة الوكلاء التابعة لهم في العراق، والتي تُـعـد أهـم حلقات ما تسميه طهران «محور المقاومة» في المنطقة.

> **الاقتصاد والطاقة في صلب معركة النفوذ الأمريكي الإيراني**

ويواصل نحو ثلاثة آلاف عنصر مسلح تحدي دعـوات رئيس الـوزراء العراقي علي الزيدي لتسليم أسلحتهم. وخـلال الأشهر الأخيرة، شاركت هذه الجماعات إلى جانب إيران في إطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة باتجاه عدد من دول الخليج العربية.

كما استغلت هذه الفصائل مراسم تشييع المرشد الإيراني الراحل علي خامنئي، أثناء مرور موكب التشييع عبر المدن العراقية المقدسة لدى الشيعة، لإظهار حضورها الميداني واستعراض قوتها من خلال تنظيم مراسم العزاء.

واصطفت العربات المدرعة وعناصر الميليشيات والأعلام الإيرانية على طول مسار الموكب، فيما رفعت لافتات حمراء كُتب عليها: «انهضوا لله»، يتوسطها رسم

لقبضة مرفوعة ترمز إلى الثأر.

وقال أحد المشاركين في مراسم العزاء: «سنقف كما وقف الحسين في مواجهة يزيد»، في استحضار للرمزية التاريخية الشيعية المرتبطة بمقاومة الظلم، وهي الرواية التي يرى هذا المشاركون أن رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي يدخل ضمن خصومها.

مزاج شعبي أكثر تقبلا لإيران

وتشير المؤشرات إلى أن المزاج الشعبي في العراق بات يصب، بدرجات متفاوتة، في مصلحة إيران.

فقد تراجعت المشاهد التي شهدتها السنوات الماضية عندما أقدم محتجون عراقيون على إحراق القنصليات الإيرانية، إذ إن الحرب التي خاضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ضد إيران دفعت حتى بعض رموز الحركة الاحتجاجية العراقية إلى إبداء تعاطف مع طهران.

ويقول أحد المحللين في بغداد: «الجيل الذي كان يعادي إيران أصبح اليوم يشيد بها لأنها وقفت في مواجهة الولايات المتحدة وأكدت سيادتها.»

ويتفق مع هذا التقييم رجل أعمال رافق رئيس الوزراء علي الزيدي في زيارته إلى واشنطن، قائلا: «أمريكا تسيطر على السماء، أما إيران فتحكم الأرض... وبالنسبة لمعظم العراقيين، فإن ما يحدث على الأرض هو الأهم.»

كما ينظر كثير من العراقيين بريبة إلى الوعود المتعلقة بالاستثمارات والصفقات المرتبطة بإدارة ترامب.

ويقول أحد القضاة العراقيين في بغداد: «أمريكا تحكم بالدولار، أما إيران فتحكم بالدين... وفي هذه المنطقة من العالم، ينتصر الدين.»

واشنطن قد تلجأ إلى العقوبات

ولم تحدد الولايات المتحدة حتى الآن جدولا زمنيا صارما لنزع سلاح الفصائل المسلحة.

ورغم أن إدارة الرئيس ترامب تنظر بإيجابية إلى الخلفية الاقتصادية والتجارية لرئيس الوزراء علي الزيدي، فإنها قد تواجه خيبة أمل إذا أخفق في تنفيذ تعهداته.

فمن بين الجهات التي دعمت وصول الزيدي إلى رئاسة الحكومة قوى سياسية مقربة من إيران، وهو ما قد يحد من قدرته على كبح نفوذ الفصائل المسلحة الموالية لطهران.

> **إيران تحتفظ بأوراقها: الفصائل المسلحة والمزاج الشعبي**

وفي حال عجزه عن تحقيق الأهداف التي تطالب بها واشنطن، قد تلجأ الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات جديدة على العراق، أو حتى تعليق تحويل عائدات النفط العراقية.

وفي المقابل، يتوقع كثيرون أن تشهد المرحلة المقبلة أعمال عنف، في ظل استعداد إيران لخوض مواجهة تهدف إلى إرغام الولايات المتحدة على سحب نفوذها المالي من العراق، إلى جانب استكمال سحب قواتها العسكرية.

وبذلك، لا تبدو المنافسة الأمريكية الإيرانية في العراق مقتصرة على التوازنات السياسية أو النفوذ الدبلوماسي، بل تمتد إلى صراع معقد تتداخل فيه المصالح الاقتصادية، والولاءات المسلحة، والاعتبارات العقائدية، في وقت يبقى فيه مستقبل العراق رهنا بقدرة حكومته على المناورة بين قوتين تتنافسان على رسم ملامح المرحلة المقبلة.

الفساد في العراق..
حائط صد أمام جذب الاستثمار وتنويع الاقتصاد

العين الإخبارية- علي الخفاجي:على مدى العقدين الماضيين، ظل الفساد ينمو دون رقابة في العراق، ليصبح متجذرا بعمق في كل جانب من جوانب المجتمع تقريبا، وأصبح تفكيكه يتطلب معالجة أسبابه الجذرية.

ويعد الفساد في النظام العراقي بعد عام ٢٠٠٣ مشكلة مستشرية ومتجذرة تعوق تقدم البلاد وتنميتها منذ عقود. ويتطلب فهم أسباب هذا الفساد فحصا دقيقا للعوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المساهمة فيه.

ورغم المساعي التي تبذلها حكومة رئيس الوزراء علي الزيدي المتواصلة لتحسين بيئة الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، لا يزال الفساد الإداري والمالي يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، ويثير تساؤلات بشأن قدرة البلاد على تحقيق هدفها المعلن بتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط.

وتأتي هذه الجهود في وقت تسعى فيه الحكومة إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية واسعة، بالتوازي مع حملات لمكافحة الفساد، وسط ترقب من المستثمرين المحليين والأجانب لمدى انعكاس هذه الإجراءات على بيئة الأعمال والاستثمار.

الفساد.. عقبة أمام الاستثمار

ويرى الخبير المالي الدكتور مصطفى حنتوش أن الفساد الإداري يمثل أحد أهم أسباب تعقيد الاستثمار في العراق، موضحا أن كثرة الموافقات الإدارية والإجراءات الروتينية، عندما تقترن بالابتزاز والمحسوبية، تتحول إلى بيئة طاردة للمستثمرين الحقيقيين.

ويؤكد حنتوش في حديثه لـ«العين الإخبارية»، أن هذه الممارسات تمنح الأفضلية أحيانا لجهات تفتقر إلى الخبرة والكفاءة، فيما تُبعد أصحاب المشاريع المتخصصة، الأمر الذي يؤدي إلى تنفيذ مشاريع ضعيفة أو غير قادرة على المنافسة، أو انتقالها لاحقا إلى أطراف أخرى بعد تعثرها.

ويضيف أن استمرار هذه البيئة يحد من فرص النهوض بالقطاعين الصناعي والزراعي، ويجعل غالبية المشاريع الناجحة تقتصر على المشاريع الاستراتيجية الكبرى، مثل النفط وبعض مشاريع البنى التحتية، التي تحظى بدعم حكومي مباشر.

المستثمر الأجنبي يراقب نظيره المحلي

ويشير الخبير في الشؤون المالية والاقتصادية حنتوش إلى أن المستثمر الأجنبي لا يتخذ قراره بمعزل عن واقع السوق المحلية، بل يراقب أولا أداء المستثمر العراقي.

ويقول إن نجاح المستثمر المحلي وتحقيقه أرباحا في بيئة مستقرة يمثل رسالة ثقة للأسواق العالمية، بينما يؤدي تعثره أو تعرضه للعراقيل الإدارية إلى إحجام المستثمرين الأجانب عن دخول السوق العراقية، باعتبار أن المخاطر لا تزال مرتفعة.

ويرى أن بناء الثقة يبدأ من توفير بيئة تنافسية عادلة تضمن تكافؤ الفرص وتحمي المستثمر من الضغوط الإدارية والمالية.

هل بدأت إجراءات مكافحة الفساد تُؤتي ثمارها؟

ويصف حنتوش الإجراءات الحكومية الأخيرة في مكافحة الفساد بأنها خطوة مهمة، معتبرا أنها أسهمت في توجيه ضربات لشبكات فساد وأرسلت رسائل ردع لمن يفكر باستغلال المال العام أو استغلال موقعه الوظيفي لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

إلا أنه يشدد على أن نجاح هذه الإجراءات لن يقاس بعدد ملفات الفساد التي يتم كشفها، بل بقدرتها على

ترسيخ بيئة قانونية مستقرة يشعر فيها المستثمر بأن حقوقه مصانة وأن فرص نجاح مشروعه تعتمد على الكفاءة وليس على العلاقات أو النفوذ.

تكلفة اقتصادية باهظة

ولا يقتصر تأثير الفساد على تعطيل المشاريع الاستثمارية، بل يمتد إلى ارتفاع كلفة تنفيذ المشاريع الحكومية، وتأخر إنجازها، وضعف جودة الخدمات، فضلا عن استنزاف الموارد المالية للدولة.

كما يؤدي إلى تقليل كفاءة الإنفاق العام، ويضعف قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل مستدامة، ويؤخر تنفيذ مشاريع التنمية التي يعول عليها في تنويع الاقتصاد.

وتشير العديد من التقارير الدولية إلى أن الدول التي تنجح في الحد من الفساد تشهد عادة مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر، وانخفاضا في تكاليف ممارسة الأعمال، وتحسنا في تنافسية الاقتصاد.

الفساد والبيروقراطية ما زالا يحدّان من تدفق رؤوس الأموال

ويرى الخبير الاستثماري منذر خيرالله أن التحسن الملحوظ في الوضع الأمني خلال السنوات الأخيرة شكّل عاملا مهما في إعادة جذب اهتمام الشركات العربية والأجنبية بالسوق العراقية، إلا أن استمرار مظاهر الفساد الإداري والمالي وتعقيد الإجراءات الحكومية لا تزال تمثل تحديات رئيسية أمام تحقيق طفرة استثمارية تتناسب مع حجم الفرص المتاحة في العراق.

ويؤكد خيرالله، في حديثه لـ «العين الإخبارية»، أن قرارات الاستثمار في أي سوق تعتمد على مجموعة من العوامل المتكاملة، من بينها الاستقرار الأمني، ووضوح البيئة القانونية، وكفاءة النظام المصرفي، وسهولة الإجراءات، وضمان حركة الأموال، فضلا عن توفر الثقة بين المستثمر والجهات الحكومية. وفي هذا السياق، يشير إلى أن التحسن الأمني الذي شهده العراق خلال السنوات الثلاث الماضية أسهم في تغيير نظرة العديد من المستثمرين، ودفع شركات عربية وأجنبية إلى دراسة فرص الدخول في السوق العراقية بشكل أكثر جدية.

لكن هذا التحسن، بحسب الخبير، ما زال يصطدم بعوائق تحد من قدرة العراق على استقطاب الاستثمارات، وفي مقدمتها الفساد الإداري والمالي، والروتين الحكومي، وبطء الإجراءات المتعلقة بمنح التراخيص والموافقات الاستثمارية.

كما أن وجود انطباعات عن منح بعض الفرص لشركات أو جهات تمتلك علاقات أو نفوذا معينا، على حساب مبدأ المنافسة والكفاءة، يضعف ثقة المستثمرين ويؤثر في جاذبية البيئة الاستثمارية.

ويشير خيرالله إلى أن من أبرز المؤشرات على استمرار هذه التحديات أن عددا من المستثمرين العراقيين يفضلون توجيه رؤوس أموالهم إلى أسواق خارجية، رغم توفر فرص داخلية واعدة، وذلك نتيجة تجارب سابقة مرتبطة بتعقيد الإجراءات أو طول فترة إنجاز المعاملات أو مواجهة عراقيل إدارية.

ويؤكد أن ذلك لا يعني غياب قصص النجاح في القطاع الاستثماري العراقي، إذ تمكنت بعض المشاريع من تحقيق نتائج إيجابية، إلا أن المرحلة الحالية تتطلب إصلاحا أوسع لمنظومة الاستثمار، من خلال استثمار حالة الاستقرار الأمني كقاعدة لانطلاق مشاريع اقتصادية حقيقية تسهم في تنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على النفط، وتوفير فرص عمل جديدة.

ويشدد الخبير الاستثماري على أن معالجة الفساد في القطاع الاستثماري، وتبسيط الإجراءات، واعتماد معايير مهنية وشفافة في منح الفرص الاستثمارية، تمثل خطوات أساسية لتعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، وتحويل العراق من سوق استهلاكية إلى بيئة منتجة وجاذبة لرؤوس الأموال.

ما المطلوب لتحسين بيئة الأعمال؟

ويرى حنتوش أن مكافحة الفساد يجب أن تترافق مع إصلاحات هيكلية تشمل تبسيط الإجراءات الحكومية، وتقليص الروتين الإداري، وتحديث التشريعات المنظمة للاستثمار، إضافة إلى بناء بنية تحتية اقتصادية قادرة على دعم المشاريع الإنتاجية.

كما يؤكد أهمية إزالة المحسوبيات في منح الإجازات الاستثمارية، واعتماد معايير واضحة وشفافة في التعامل مع المستثمرين، بما يعزز الثقة بالسوق العراقية.

بين الإصلاح والطموح

ويجمع مراقبون على أن نجاح العراق في استقطاب الاستثمارات لن يتحقق عبر الحملات الأمنية والقضائية لمكافحة الفساد وحدها، بل يتطلب إصلاحا مؤسسيا طويل الأمد يضمن سيادة القانون، ويعزز الشفافية، ويخلق بيئة أعمال مستقرة وقابلة للتنبؤ.

وفي ظل توجه الحكومة نحو تنويع الاقتصاد، يبقى الحد من الفساد أحد الشروط الأساسية لتحويل العراق إلى وجهة استثمارية قادرة على استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، ودفع عجلة التنمية بعيدا عن الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية.

ويقول عضو في اللجنة المالية بالبرلمان العراقي لـ«العين الإخبارية»، أن الفساد في العراق لم يعد يقتصر على حالات فردية أو مخالفات إدارية، بل تحول إلى ظاهرة بنيوية ارتبطت بسنوات طويلة من عدم الاستقرار السياسي وضعف مؤسسات الدولة.

وأضاف أن تعاقب الأزمات الأمنية والسياسية منذ عام ٢٠٠٣، إلى جانب نظام المحاصصة السياسية، أوجد بيئة سمحت بتداخل النفوذ السياسي مع المصالح الاقتصادية، ما أدى إلى ترسيخ شبكات فساد يصعب تفكيكها دون إصلاحات مؤسسية شاملة تعزز استقلال القضاء والهيئات الرقابية، وتحد من التدخلات السياسية في عملها.

ولفت النائب بالبرلمان -مشترطا عدم الكشف عن هويته- أن نجاح العراق في استقطاب الاستثمارات

الأجنبية لا يرتبط فقط بتوفير الفرص الاقتصادية، بل يعتمد بالدرجة الأولى على بناء بيئة أعمال تتسم بالشفافية وسيادة القانون. فغياب الشفافية، وضعف الرقابة، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وغياب المساءلة، جميعها عوامل ترفع كلفة الاستثمار وتزيد من المخاطر التي يأخذها المستثمرون بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراتهم.

الفساد لم يقتصر على تعطيل المشاريع التنموية

ويرى أن الحملات الحكومية الأخيرة ضد الفساد تمثل خطوة إيجابية، لكنها لن تحقق أثرا مستداما ما لم تترافق مع إصلاحات تشريعية وإدارية، وتبسيط إجراءات الاستثمار، وتعزيز الإفصاح المالي، وحماية المبلغين عن الفساد، بما يعيد الثقة للمستثمرين المحليين والأجانب.

ويشير إلى أن الفساد في العراق لم يقتصر على تعطيل المشاريع التنموية، بل أدى أيضا إلى استنزاف مليارات الدولارات التي كانت مخصصة لإعادة الإعمار وتطوير البنية التحتية والخدمات العامة. ويستشهدون بقضية «سرقة القرن» التي كُشف عنها عام ٢٠٢٢، والتي تضمنت اختلاس نحو ٢/٥ تريليون دينار عراقي (ما يقارب ١/٩ مليار دولار) من أموال الهيئة العامة للضرائب عبر عمليات سحب احتيالية نُسبت إلى شبكة ضمت شركات ومسؤولين حكوميين، في واحدة من أكبر قضايا الفساد المالي في تاريخ العراق الحديث.

ويؤكد أن هذه القضية كشفت حجم الاختلالات في منظومة الرقابة المالية، وأظهرت مدى قدرة شبكات الفساد على استغلال الثغرات المؤسسية للوصول إلى المال العام.

ويلفت النائب العراقي إلى أن جذور الأزمة إلى سنوات طويلة من الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت منذ عام ٢٠١٥، ثم بلغت ذروتها في احتجاجات أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠١٩، التي رفعت شعارات مكافحة الفساد وتحسين الخدمات العامة وتوفير فرص العمل. ورغم إطلاق الحكومات المتعاقبة حزم إصلاحية وإنشاء لجان وهيئات لمكافحة الفساد، فإن كثيرا من تلك الإجراءات لم تحقق نتائج جوهرية، بسبب استمرار المشكلات البنيوية وضعف التنفيذ.

ضرورة إصلاح البيئة السياسية والإدارية

ويرى أن التحدي الذي تواجهه حكومة الزيدي لا يقتصر على ملاحقة قضايا الفساد، وإنما يمتد إلى إصلاح البيئة السياسية والإدارية التي سمحت بتراكم هذه الظاهرة على مدى سنوات، مشيرا إلى أن نجاح جهود مكافحة الفساد يتطلب إصلاحات مؤسسية وتشريعية تعزز استقلال القضاء، وتطور منظومة الرقابة المالية، وتحد من تأثير المحاصصة السياسية وشبكات المحسوبية في إدارة مؤسسات الدولة.

كما يلفت إلى أن مكافحة الفساد أصبحت عاملا أساسيا في استعادة ثقة المستثمرين، إذ إن بناء بيئة أعمال شفافة وقابلة للتنبؤ لا يقل أهمية عن توفير الأمن والاستقرار، خاصة في ظل توجه العراق نحو تنويع اقتصاده وتقليل اعتماده على الإيرادات النفطية.

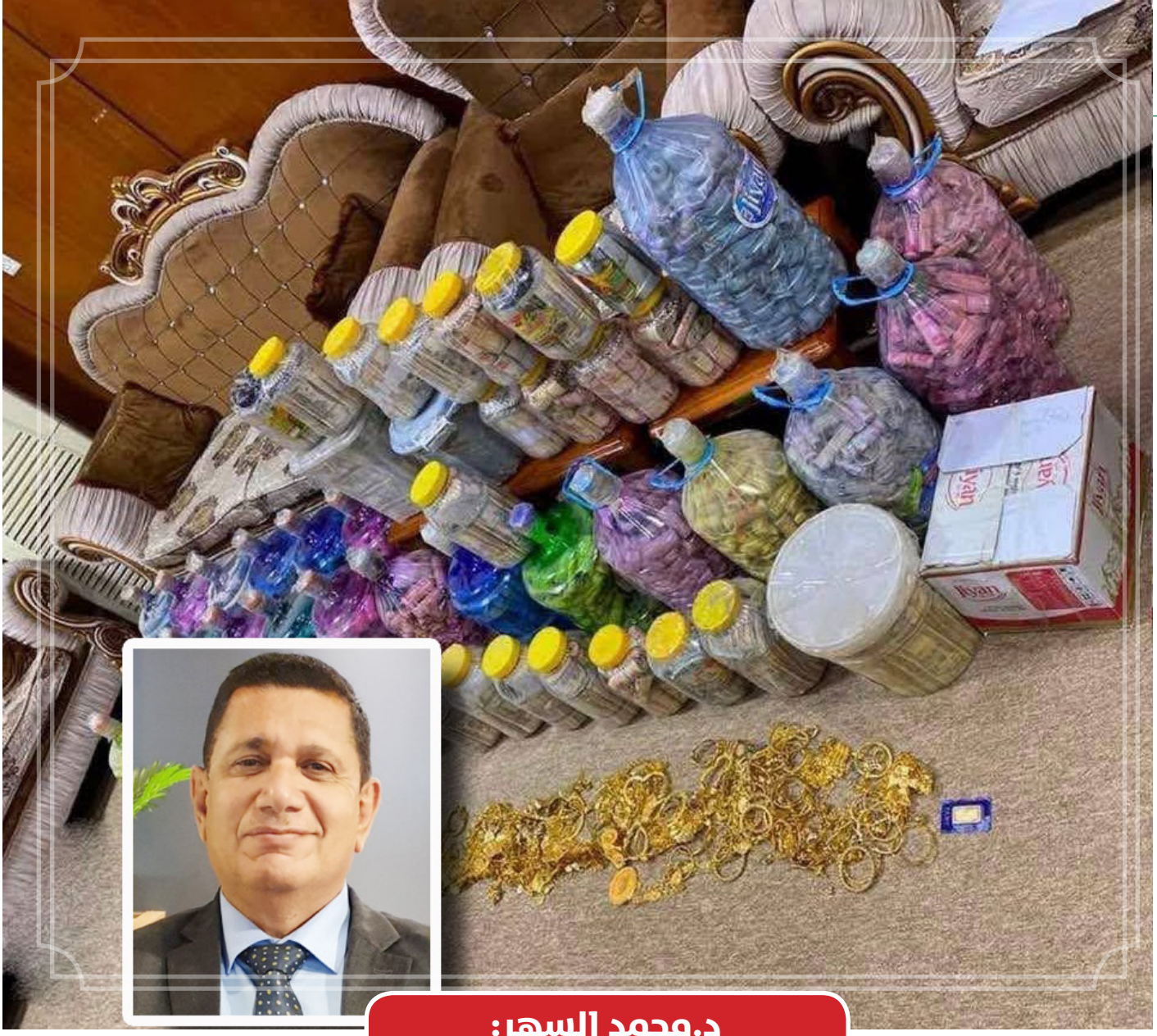

د.محمد السهر:

الفساد العراقي بين نموذج (فلوسك بالقوطية) ونموذج أسرة (ميديتشي)..

بدأ ظهور أسرة ميديتشي كقوة مؤثرة في مدينة فلورنسا نهاية القرن الرابع عشر، عندما قام جوفاني دي ميديتشي بتأسيس (بنك ميديتشي) عام ١٣٩٧ ، وفي عام ١٤٣٤ تمكن كوزيمو جوفاني من السيطرة الكاملة على إدارة جمهورية فلورنسا..

لم تحكم عائلة ميديتشي (Medici)، فلورنسا بالتاج أو السيف في البداية، بل بقوة المال والدهاء، إذ سرعان ما تحولَّ هؤلاء المصرفيون إلى (مهندسي عصر النهضة) الذين صنعوا بظلال ثروتهم أشهر عباقرة البشرية.

وللتعرف على الكيفية التي أدارت بها هذه العائلة أكبر مصنع للإبداع في التاريخ، لا بد من المرور عبر ثلاث خطوات استراتيجية:-

١. تأسيس الإمبراطورية المالية و(بنك البابا), إذ بدأ صعود العائلة مع جوفاني دي ميديتشي، الذي أسس (بنك ميديتشي) في أواخر القرن الرابع عشر وحوله إلى شبكة مالية عابرة لأوروبا. وبذكاء شديد، أقرض جوفاني الأموال لرجال دين طامحين

> ليس من بين الأسر الفائقة الثراء من له القدرة على تقديم نموذج مشابه لميديتشي

في الكنيسة الكاثوليكية؛ وعندما أصبح أحدهم بابا الفاتيكان، كافأ عائلة ميديتشي بجعل بنكهم هو المسؤول الحصري عن إدارة ثروات وأموال الفاتيكان في جميع أنحاء أوروبا. هذا الاحتكار منح العائلة سيولة مالية ونفوذا سياسيا جعلها القوة الفعلية وراء جمهورية فلورنسا.

٢. مفهوم الرعاية الفنية (Patronage) كأداة سياسية، عندما تسلم كوزيمو دي ميديتشي (الابن) قيادة العائلة، أدرك أن القوة المالية وحدها تجلب الحسد والعداء. ولكي يكتسب شرعية شعبية، بدأ بإنفاق أجزاء هائلة من ثروته في تمويل بناء الكنائس، والمكتبات، والقصور، ورعاية الفنانين. ولقد تحولت رعاية الفن من مجرد هواية إلى أداة سياسية؛ فاللوحات والمباني الفخمة أصبحت تعكس عظمة فلورنسا (وعظمة عائلة ميديتشي بالتبعية).

كما موّل كوزيمو بناء قبة كاتدرائية فلورنسا الشهيرة على يد المهندس العبقري برونيلسكي، وهو إنجاز هندسي تحدى قوانين الفيزياء آنذاك وأبهر العالم.

٣. لورينزو العظيم (Lorenzo the Magnificent) ومدرسة العباقرة، حيث بلغت العائلة ذروتها الثقافية مع حفيد كوزيمو، لورينزو دي ميديتشي (حكم من ١٤٦٩ إلى ١٤٩٢). لم يكن لورينزو مجرد ممول، بل كان شاعرا ومتذوقا حقيقيا للفن والفلسفة، قام بتأسيس ما يشبه أكاديمية الفنون في حدائق قصره، ودعا إليها المواهب الشابة.

كما تبني مايكل أنجلو عندما كان مراهقا فقيرا في الرابعة عشرة من عمره، بعد رصد موهبته في النحت. لم يكتفِ بإعطائه المال، بل أخذه ليعيش في قصره كواحد من أبنائه، حيث أجلس الصبي على نفس مائدة الطعام مع كبار فلاسفة العصر، مما شكل عقله وفلسفته الفنية. ثم قام برعاية دافنشي وبوتيشيلي، حيث حظي ليوناردو دافنشي وساندرو بوتيشيلي (صاحب لوحة ولادة فينوس) برعاية ودعم مباشرين من لورينزو، ووفر لهما الحماية السياسية الكاملة من ملاحقات الكنيسة بتهم الهرطقة أو السحر الناتجة عن أبحاثهما العلمية الجريئة.

٤. إحياء الفلسفة: لم تقتصر رعاية العائلة على الألـوان والنحت، بل أنشأ كوزيمو ولورينزو (الأكاديمية الأفلاطونية) في فلورنسا.

بعد أن موّلت العائلة المفكر مارسيليو فيشينو ليتفرغ لترجمة أعمال أفلاطون بالكامل من اليونانية القديمة إلى اللاتينية لأول مرة في الغرب. هذا العمل بعث الفلسفة اليونانية من مرقدها، ووفر الوقود الفكري الذي قاد المدرسة الإنسانية.

> من هنا ندرك مدى الفجوة في التفكير والتدبير بين المجتمعات والأفراد

باختصار،

لولا دهـاء وأمـوال عائلة ميديتشي، لربما قضى دافنشي ومايكل أنجلو حياتهما كحرفيين مغمورين يرسمون جـدران الكنائس المحلية كأجراء، ولتأخرت النهضة الأوروبية لعقود طويلة. ولقد كان لهذه التسرة الأثر البارز في الشرارة التي فجرت الإبداع في أوربا، عندما بدأ عصر النهضة من فلورنسا أواخر القرن الرابع عشر..

وفي العراق تطالعنا الأخبار اليوم بصدور حكم قضائي بالحبس الشديد على نائب في البرلمان العراقي طلب رشوة قيمتها خمسون ألف دولار من مدير مدرسة لقاء إبقائه في منصبه، كما هناك خبر آخر يتعلق بإلقاء القبض على مدير شركة المنتجات النفطية بتهمة فساد بعد إلقاء القبض يوم أمس على مدير عام شركة توزيع كهرباء الفرات الأوسط بذات التهم، أما الخبر الأبرز فقد كان يتمثل في العثور على ٢٥ مليار دينار عراقي مع ٤ كيلو غرام مصوغات ذهبية مرتبطة بقضية عدنان الجميلي..

الكربولي، والجميلي،والزيدي، والأسدي،والم خزومي،والآلوسي،والجبوري وغيرها من ألقاب الأشخاص الذين يتم إلقاء القبض عليهم ضمن أكبر عملية مكافحة فساد يشهدها العراق حتى الآن، هذه الألقاب تشير إلى عشائر وعوائل عربية مسلمة تنشطر في الغالب مذهبيا إلى شيعة وسنة، يفرقهم اختلاف فقهي عمره ١٤ قرن يتعلمون مبادئه عبر التنشئة الاجتماعية، فيما يجمعهم (الأشخاص المتهمون أقصد) الفساد المالي والإداري..

لكن حتى فساد هؤلاء ظل بدائي، تقليدي متخلف، يتمثل في تعبئة علب بلاستيكية بالعملات الورقية، أو خزنها في داخل جدران المنازل وأحواض السباحة، أو دفنها في الأراضي الزراعية.. وهو نموذج كان العراقيون يتندرون به على الشخص الذي يدخر أمواله في بيته دون إنفاقها على نفسه وعائلته بأنه من جماعة(ضم الفلوس بالقوطية)..

وفي الحقيقة ليس من بين الأسـر الفائقة الثراء بعد ٢٠٠٣ من له القدرة على تقديم نموذج مشابه لنموذج ميديتشي، كما لم يكن ذلك ممكنا قبل ٢٠٠٣.. على الرغم من أن الفارق الزمني بين النموذجين أكثر من ستة قرون.. من هنا ندرك مدى الفجوة في التفكير والتدبير بين المجتمعات والأفراد والجماعات التي تعيش فوق نفس الأرض وتتنفس ذات الهواء..

*كاتب واستاذ جامعي

الحرب على ايران..
تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة

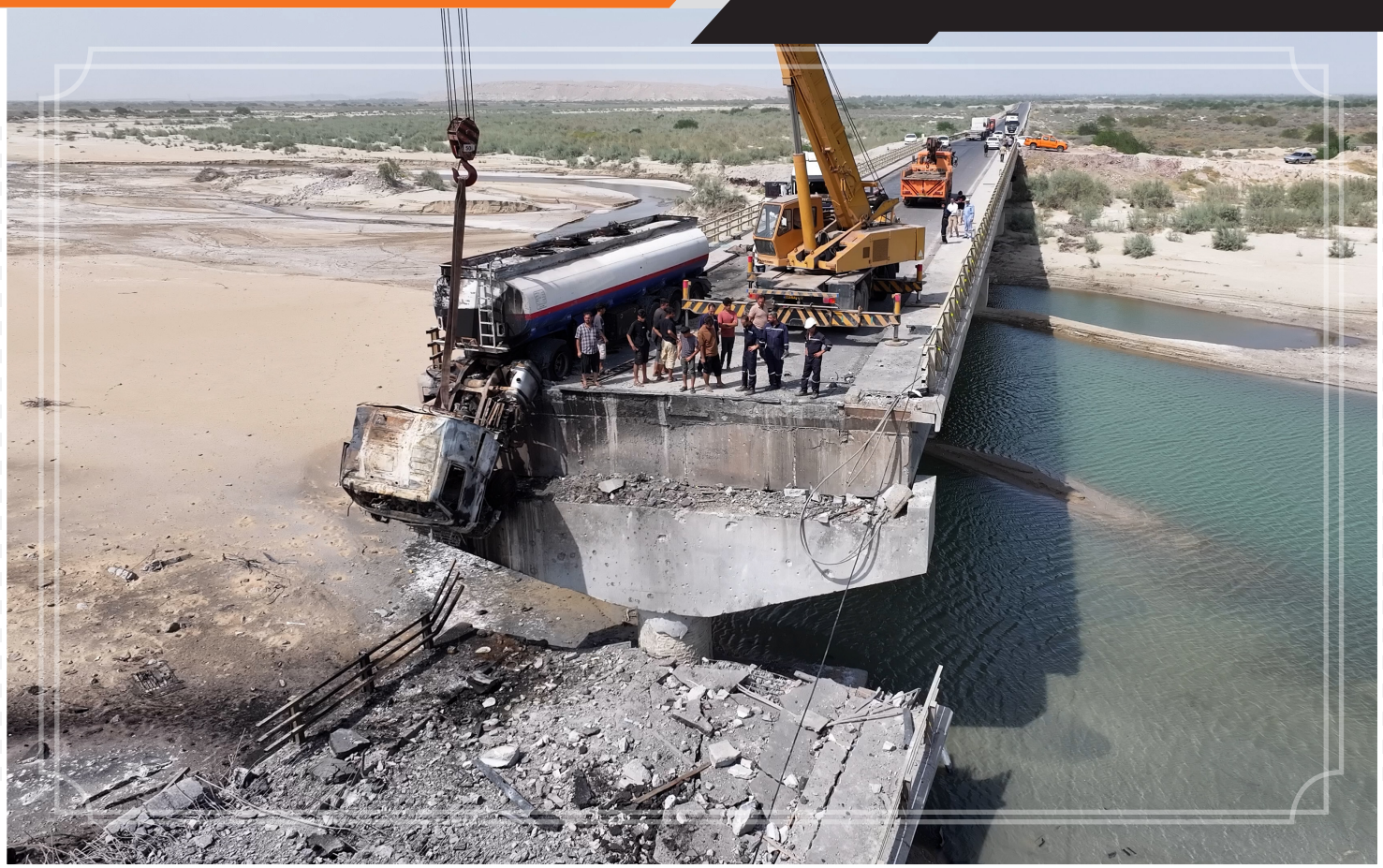

امريكا تضرب في الاعماق
و ايران تهدد بتدمير البنى التحتية في المنطقة

قصف الجسور والطرق في إيران: هل تجهّز واشنطن للغزو البرّي؟

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

في تطور لافت له دلالاته في مسار التصعيد الجديد بين طهران وواشنطن، انتقلت المواجهات الليلية المحدودة بين الطرفين إلى استهداف البنى التحتية الإيرانية في جنوب البلاد، لا سيما

الجسور والطرق في محافظة هرمزغان الساحلية.

واللافت أن هذه الاستهدافات تطاول حالياً الجسور والطرق التي تربط المحافظة بمحافظة فارس التي تشكل حلقة الوصل الأقرب بين وسط البلاد وشمالها والمحافظتين الساحليتين هرمزغان وبوشهر، ما يعني أن الهدف هو عزل الساحل الإيراني في هرمزغان، التي يقع مضيق هرمز ضمن نطاقها الجغرافي، عن المركز.

ويطرح ذلك تساؤلات بشأن ما إذا كانت الحرب تقترب من لحظة تختار فيها الولايات المتحدة الذهاب إلى الغزو البرّي لأراضي إيرانية، وهو ما اعتبره متابعون عملية معقّدة ومكلفة.

ويُعدّ محور شيراز (مركز محافظة فارس) ـ بندر عباس (مركز محافظة هرمزغان)، لا سيما مقطع كهورستان ـ لار، أهم شريان نقل يربط فارس بهرمزغان. علماً أن ما جرى استهدافه هو طرق الوصول الأسرع والأقصر زمنياً بين محافظتي فارس وهرمزغان، فيما لا تزال هناك طرق بديلة أخرى بين المحافظتين، لكنها تستغرق وقتاً أطول. وأعلنت السلطات الإيرانية المعنية فتح طرق جانبية بديلة، إلى جانب الجسور المستهدفة، لتسيير حركة مرور السيارات.

وخلال مواجهات اليومين الأخيرين، طاولت الهجمات الامريكية ما لا يقل عن ثمانية جسور ونفقاً وثلاثة خطوط للسكك الحديدية، بالإضافة إلى مطار إيرانشهر في محافظة سيستان وبلوشستان جنوب شرقي البلاد. وأدّت هذه الهجمات إلى إعلان السلطات المحلية حظر التنقل على هذه المحاور البرّية في محافظة هرمزغان، ودعوة المواطنين الإيرانيين إلى استخدام طرق بديلة.

في الأثناء، أثار استمرار الهجمات على الجنوب الإيراني الساحلي، خصوصاً استهداف البنى التحتية، موجة تضامن وتعاطف بين الإيرانيين، بمختلف توجهاتهم السياسية، وحتى من معارضين في الخارج كانوا قد حرّضوا على الحرب على البلاد.

الرد الايراني

وأعلن الحرس الثوري الإيراني، اليوم، أنه، رداً على استهداف الجسور والطرقات، نفذ هجمات على جسور في البحرين. وقال إن «امريكا، عبر مهاجمة المستشفى والجسر والسكك الحديدية والميناء والمطار وقتل المدنيين، تحاول إخفاء هزيمتها في الحرب المباشرة مع قواتنا المسلحة».

في السياق، رأت وزيرة المواصلات الإيرانية فرزانة صادق، يوم السبت، أن قصف الطرق الإيرانية في الجنوب يأتي في إطار «حرب الممرات». وأضافت صادق، في تصريحات أوردتها وكالة «إيسنا» الإيرانية، أن «العدو يسعى إلى فصل إيران عن شبكة المواصلات الإقليمية والدولية».

احتمالات الغزو البرّي

في السياق، رأى الخبير العسكري الإيراني محمد طاهري، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه لا يمكن الجزم حتى الآن بأن الهدف الامريكي من ضرب الجسور والطرقات هو عزل الساحل الإيراني عن باقي المناطق تمهيداً لشنّ الغزو البرّي أم لا، مشيراً إلى أن المعطيات الحالية لا تسمح بإطلاق حكم قاطع بشأن ما إذا كانت واشنطن تعتزم فعلاً تنفيذ عملية برّية ضد مناطق داخل إيران. لكنه أضاف أن السلوك الامريكي في الميدان يوحي بأن خيار الغزو البرّي قد يكون مطروحاً ضمن السيناريوهات المحتملة إذا اتسعت الحرب في المرحلة المقبلة.

وأوضح طاهري أن ثمة نقاطاً تستدعي التوقف عندها في هذا السياق، من بينها أن الولايات المتحدة، خلال الفترة الأخيرة من المواجهات، لم تستهدف القواعد الصاروخية الإيرانية على نحو مباشر، ما أتاح لطهران، بحسب تقديره، هامشاً واسعاً من حرية الحركة لمواصلة عملياتها الصاروخية باستخدام صواريخ نوعية تعمل بالوقود الصلب.

ورأى أن الغزو البرّي الامريكي ضد إيران، إذا حصل، سيواجه تعقيدات ميدانية كبيرة، لأن تنفيذ الغزو البرّي يتطلب السيطرة على نطاق جغرافي واسع. وأشار إلى أن منطقة بندر عباس، والمدينة نفسها، إلى جانب الساحل الشمالي لمضيق هرمز، تفتقر إلى عمق برّي داعم من الجهة الجنوبية، ما يعني أن أي هجوم محتمل عليها سيكون مضطراً إلى الاعتماد على البحر للوصول إليها.

واعتبر الخبير العسكري الإيراني أن غياب مسارات الإسناد البرّي المباشر سيجعل مهمة القوات الامريكية أكثر صعوبة بكثير، ليس فقط على مستوى التقدم الأولي، بل خصوصاً في ما يتعلق بالاحتفاظ بالمواقع التي قد تتمكن من السيطرة عليها.

واعتبر طاهري أن القوات الامريكية في حال الغزو البرّي لن تكون قادرة على تثبيت وجودها في تلك المنطقة إلا إذا تمكنت من السيطرة على شريط ساحلي واسع يتجاوز ألف كيلومتر، أو على طول سواحل الخليج وبحر عمان، بما يتيح لها تأمين طرق إمداد ودعم برّي. لكنه شدّد على أن تحقيق هذا الغزو البرّي سيكون بالغ الكلفة، ويتطلب أعداداً ضخمة من القوات، فضلاً عن معدات وإمكانات عسكرية هائلة.

في المقابل، أكد طاهري أن إيران وضعت منذ سنوات مثل هذا السيناريو للغزو البرّي في حساباتها، وتعاملت معه في مناوراتها العسكرية بوصفه احتمالاً قائماً، ولذلك عملت على التدرب لمواجهة هجوم برّي امريكي، وأعدت تحصينات ساحلية وصفها بأنها «جيدة جداً» وقادرة على الصمود حتى في ظل القصف الجوي.

قاليباف: دخلنا حرباً وجودية مع امريكا

واعتبر رئيس مجلس الشورى في إيران، محمد باقر قاليباف، أن لا مبرّر لالتزام بلاده بمذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة إذا لم تحقق منفعةً لها، مؤكداً أن القوات المسلحة الإيرانية تتمتع بحرية كاملة لمواجهة أي عدوان.وقال قاليباف، في بيان: «يجب أن نكون مستعدين دائماً للقتال، وأن نقف حتى آخر رمق دفاعاً عن أمننا ومصالحنا الوطنية»، مضيفاً: «يجب أن ندرك أننا دخلنا في حرب وجودية مع الولايات المتحدة الامريكية».

وأشار إلى أن امريكا «تسعى، كلما سنحت لها الفرصة، إلى توجيه ضربات لإيران وتحقيق مصالحها، ولا يقتصر ذلك على الحرب أو المفاوضات أو على الرئيس الامريكي الحالي وحده»، مبيناً أنه «يجب أن نبقى دائماً على استعداد للقتال، وفي الوقت نفسه علينا الاستفادة من أدوات الدبلوماسية والتفاوض لتحقيق المصالح الوطنية وترسيخها».

واعتبر رئيس مجلس الشورى الإيراني أن «مذكرة التفاهم لا يكون لها معنى إلا إذا كانت بنودها سارية المفعول وقيد التنفيذ، وإذا لم تحقق إيران منفعةً من مذكرة التفاهم، فلا مبرّر لالتزامها بها»، لافتاً إلى أن «قواتنا المسلحة تتمتع، كما هو الحال دائماً، بحرية عمل كاملة لمواجهة أي عدوان».

وأوضح أن الأمن القومي الإيراني «يكمن اليوم في الحفاظ على الترتيبات الإيرانية في مضيق هرمز، وضمان العبور الآمن وغير المعيق لأكبر عدد ممكن من السفن التجارية عبر هذا الممر المائي، بما يعزز أمن إيران».

إيران: سندمّر كافة البنى التحتية في المنطقة

وفي موازاة العمليات العسكرية، صعّد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لهجته تجاه إيران، محذراً من استهداف جسور ومحطات لتوليد الكهرباء إذا لم تعد طهران إلى المحادثات الأسبوع المقبل.

وعندما سُئل، مساء الأربعاء، عما إذا كان سيمنح إيران مهلة قبل تنفيذ تهديده، قال إنه لا يفضل تحديد المهل، مضيفاً أن الإيرانيين «يعرفون ما ينتظرهم» وأن عليهم أن «يحسنوا التصرف».

وقال ترامب لاحقاً خلال قمة دفاعية إن إيران «ليست سعيدة الآن» وإنها تريد التوصل إلى تسوية، مضيفاً أن واشنطن ستقرر ما إذا كانت ستقبل بذلك أو «تنهي الأمر».

في المقابل هددت طهران، الخميس، باستهداف البنى التحتية في المنطقة إن نفّذت الولايات المتحدة تهديداتها.

وقالت القيادة المشتركة للقوات المسلحة الإيرانية رداً على تهديدات الرئيس الأمريكي «ستُدمر جميع البنى التحتية في المنطقة بضربات فولاذية من القوات المسلحة الإيرانية الجبارة، ولن يبقى لها أثر، وكأنها لم تكن موجودة».

شريف هريدي:

ورقة هرمز من طوق نجاة إلى فخ استراتيجيمُقامرة طهران

*مركز المستقبل للابحاث والدراسات المستقبلية

ينص البند الخامس من «مذكرة التفاهم» الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، في ١٧ يونيو ٢٠٢٦، على أن تتخذ إيران ترتيبات لضمان المرور الآمن والمجاني للسفن التجارية بين الخليج العربي وبحر عُمان لمدة ٦٠ يوماً، وأن تقوم إيران بإزالة العوائق التقنية والعسكرية وإزالة الألغام، وأن تجرى حواراً مع سلطنة عُمان، بشأن تحديد الإدارة والخدمات البحرية المستقبلية للمضيق، وذلك بالتنسيق مع دول الخليج الأخرى، بما يتماشى مع القانون الدولي.

ووفق خبراء القانون الدولي؛ فإن مضيق هرمز، يندرج تحت أنواع المضايق الطبيعية -أي التي ليست من صنع البشر مثل القنوات كقناة السويس على سبيل المثال- التي تخضع عموماً لقواعد القانون الدولي للبحار، وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، التي تكفل ما يُسمّى بحق «المرور العابر»؛ أي المرور المجاني والسريع للسفن والطائرات عبر هذا النوع من المضايق، دون أي عوائق أو رسوم.

وبالعودة لمذكرة التفاهم، فقد نصَّت على فتح المضيق بشكل كامل وآمن ومجاني خلال الفترة المنصوص عليها على الأقل، إلا أن طهران فسّرت تلك المادة -وبشكل أحادي- بأن هذا «الفتح» لا يتم إلا عبر الحصول على إذن من السلطات الإيرانية، ومن خلال المسارات التي تحدّدها إيران، ومن يخالف ذلك، يعاقب بالعدوان؛ وهو ما جرى خلال الأيام الأولى من يوليو الجاري، وتحديداً يوم ٧ يوليو عندما هاجمت القوات الإيرانية ثلاث سفن؛ كانت تحاول عبور المضيق.

أهمية استراتيجية:

بادئ ذي بدء، قد يكون من المفيد معرفة موقع مضيق هرمز وأهمية السيطرة عليه، في المخيال الاستراتيجي الإيراني؛ حتى يمكن محاولة فهم سلوكه تجاه هذه المسألة، ويمكن إجمال ذلك على النحو التالي:

١. أداة للردع وتصدير الأزمة:

ينظر النظام الإيراني إلى السيطرة على مضيق هرمز، ورغم مخالفتها لكل القوانين والأعراف الدولية كما ذكر آنفاً؛ بأنها أداة الردع الأنجع بالنسبة له في سياق الحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، حتى إن مُستشار المرشد الإيراني محسن رضائي، قد وصف السيطرة على هرمز، في منتصف يوليو الجاري، بأنها «أقوى من عشرات القنابل الذرية».

وينطلق ذلك من نظرة النظام الإيراني إلى الحرب الأمريكية الإسرائيلية، التي اندلعت صبيحة يوم ٢٨ فبراير ٢٠٢٦، بأنها حرب تستهدف وجوده، وذلك بخلاف المواجهات الثلاث السابقة التي حدثت بين إيران وإسرائيل، في إبريل وأكتوبر ٢٠٢٤ وحرب الـ١٢ يوماً (في الفترة من ١٣ يونيو حتى ٢٤ يونيو ٢٠٢٥)؛ حيث كانت واشنطن «داعمة» لإسرائيل فيها، وليست «شريكاً» مثلما حدث في الحرب الأخيرة، وفي ضوء محدودية القدرات العسكرية التقليدية للنظام الإيراني، بسبب العقوبات على توريد الأسلحة منذ عقود؛ فقد لجأ إلى أدوات غير تقليدية في محاولة لتحقيق الردع، كان على رأسها «ورقة هرمز».

كما يبدو أن طهران قد هدفت، عبر توظيفها لورقة هرمز، إلى ربط أمنها بأمن العالم بأسره، في محاولة لما يمكن أن يوصف بـ«تصدير الألم»؛ بمعنى أنه -وفق هذا التصور- إذا تعرضت إيران لهجوم؛ فإنها ستقدم على إغلاق المضيق، بما يؤثر في اقتصادات دول العالم، من خلال تأثر إمدادات النفط والأسمدة والمواد الغذائية وغيرها.

٢. تعويض عن تراجع «النفوذ الإقليمي»:

ترى طهران في السيطرة على مضيق هرمز، تعويضاً عن نفوذها الإقليمي الآفل، خاصة بعد الضربات القاصمة الأمريكية والإسرائيلية التي تعرض لها وكلاء إيران في المنطقة؛ حزب الله اللبناني والحوثيون في اليمن والمليشيات الولائية في العراق، في خضم الأحداث التي تلت ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، إضافة إلى خسارتها لنفوذها في سوريا بالكلية بعد الإطاحة بنظام بشار الأسد.

إذ يعتقد النظام الإيراني، أن «خط الدفاع الأمامي» الذي يتمثل في الوكلاء في المنطقة، قد تآكل للدرجة التي سمحت للحرب أن تصل إلى الأراضي الإيرانية ذاتها، وهي المهمة التي أسس النظام الإيراني هذه المليشيات للحيلولة دون حدوثها؛ لذا لجأت طهران إلى ما تكفله لها الجغرافيا، عبر السيطرة على مضيق هرمز، مُستبدلة قوة -تدافع عنها- من بُعد (أي الوكلاء)، بقوة أخرى عند عتبتها (أي مضيق هرمز).

٣. ابتزاز لعدم تجدد الحرب وفرض العقوبات:

يذكر المسؤولون الإيرانيون أن الهيمنة على إدارة مضيق هرمز، هي «ضمانة» لعدم تجدد الحرب ضد بلادهم، وينبع ذلك من أساس أن طبيعة الخلاف بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جانب وإيران من جانب آخر، والذي بدأ منذ الثورة الإيرانية في ١٩٧٩، قد تغير بالفعل؛ حيث انتقل من مرحلة إدارة الخلاف وحروب الظل، إلى مرحلة المواجهات

العسكرية المباشرة.

يُضاف إلى ذلك، أن لدى الإيرانيين فقدان ثقة كبير في أن تلتزم واشنطن -أو تل أبيب- بأي اتفاقات قد تعقد حتى لو نصت على «عدم تجدد الاعتداء»؛ ومن ثم فإن تجدد الحرب أصبح جزءاً من المخيال الاستراتيجي والشعبي لدى الإيرانيين، ووفق هذا التصور؛ فإن النظام يعتبر «ورقة هرمز»، كفيلة بعدم تجدد الحرب أو رفع كُلفتها على أقل تقدير.

بل ترى بعض الأوساط الرسمية في إيران، أن امتلاك السيطرة على مضيق هرمز، سوف يضع حداً لفرض عقوبات مُستقبلاً على طهران، على أساس أن من يقوم بفرض عقوبات على إيران، أو من يلتزم بتلك العقوبات؛ سوف يُحرم من العبور في المضيق، وفق رؤيتها. كما أشارت بعض تلك الأوساط -ومنهم نائب رئيس البرلمان الإيراني علي نيكزاد- بأنه لن يُسمح لسفن «الدول المعادية» عبور المضيق إلا بعد دفع «تعويضات الحرب»» كشرط أساسي للحصول على تصريح يسمح لها بعبور المضيق.

٤. رافعة تفاوضية بديلة:

ترى طهران أن «ورقة هرمز»، ربما تكون أهم أوراقها في التفاوض مع الولايات المتحدة، وذلك بعد تراجع دور أوراقها الأخرى مثل البرنامج النووي، والذي تعرض لضربات لا تبدو هينة خلال حرب الـ١٢ يوماً، وكذلك نفوذها الإقليمي كما سبقت الإشارة.

إذ يعتبر النظام الإيراني أن الضغط بواسطة ورقة المضيق؛ من شأنه أن يحسّن شروط التفاوض مع الولايات المتحدة، ويجعلها -أي إيران- تقدّم تنازلات أقل، وتحصل على مكاسب أكبر، بل ينظر البعض إلى أن إثارة طهران لأزمة مضيق هرمز؛ تهدف لتشتيت الانتباه عن القضية الأساسية، التي يفترض أن تكون الحرب قد اندلعت من أجلها، وهي قضية البرنامج النووي؛ بحيث أصبح جُل الحديث منصباً على أزمة المضيق، وليس البرنامج النووي.

٥. ادّعاء النصر و«التأميم الجديد»:

رغم ما تعرضت له إيران من خسائر فادحة، سواء على مستوى القدرات العسكرية أو البنية التحتية أو كبار القيادات؛ فإن لدى جزء من نخبتها شعور مزعوم بالنصر، وهذا البعض يرى أن السيطرة على مضيق هرمز هو أحد غنائم هذا «النصر» وفق تصورهم، وقد كرّر المسؤولون الإيرانيون هذا الزعم، ومنهم على سبيل المثال، مستشار المرشد الإيراني للشؤون الدولية علي أكبر ولايتي، الذي صرّح في ١٥ يوليو ٢٠٢٦، بأن «مضيق هرمز صار خاضعاً لسيادتنا بقرار من المرشد كإنجاز لحرب الـ٤٠ يوماً».

كما صوّر بعض المسؤولين الإيرانيين، ومنهم رئيس لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني إبراهيم عزيزي، السيطرة على هرمز، بأنها «تأميم نفط جديد»، في استدعاء لحركة تأميم النفط الإيراني عام ١٩٥١، التي قام بها رئيس الوزراء الإيراني الأسبق محمد مصدق في عهد شاه إيران محمد رضا بهلوي.

توظيف إيراني:

بعد استعراض موقع مضيق هرمز في العقل الإيراني، يمكن الوقوف على بعض الإجراءات التي اتخذتها إيران؛ بهدف محاولة السيطرة على مضيق هرمز، وهي كلها تندرج تحت أعمال القرصنة البحرية ومحاولة مغلوطة لتغيير واقع المرور الآمن في المضيق الذي يكفله القانون الدولي:

١. عسكرة المضيق وتعطيل الملاحة:

منذ بداية الأيام الأولى لحرب الـ٤٠ يوماً، قامت طهران بتعطيل حركة الملاحة في مضيق هرمز، بل إنها استخدمت الأسلوب الأقصى في تعطيل الملاحة، وهو زراعة الألغام في مياه المضيق، إضافة إلى استهداف السفن والناقلات التي تحاول العبور بالزوارق السريعة ما يعرف عسكرياً باسم «أسطول البعوض»؛ ما أدى إلى شبة توقف لحركة العبور في المضيق. وينسجم هذا الأسلوب مع التغيرات التي حدثت في الداخل الإيراني، بعد سيطرة الحرس الثوري على كامل مفاصل السلطة والقرار في طهران.

ورداً على ذلك، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في ٣ مايو ٢٠٢٦، «مشروع الحرية» وهي عملية عسكرية لمرافقة وحماية السفن التجارية وتأمين عبورها مضيق هرمز، إلا أنها أُوقفت سريعاً؛ لإفساح المجال للمسار التفاوضي. وجرت محاولات أخرى بعد ذلك لفتح المضيق، ومنها الهجمات العسكرية، التي تشنها الولايات المتحدة، منذ ٧ يوليو الجاري، رداً على اعتداء إيران على ثلاث سفن تجارية.

٢. مأسسة داخلية لإدارة المضيق:

في إطار محاولته فرض أمر واقع مغلوط على المضيق، لجأ النظام الإيراني إلى اتخاذ عدد من الخطوات التنظيمية؛ ومنها الإعلان عن إنشاء «هيئة إدارة مضيق هرمز»، في ١٨ مايو ٢٠٢٦، باعتبارها الهيئة المسؤولة عن إدارة وتنظيم حركة الملاحة في مضيق هرمز، مع إلزام السفن بالتنسيق المسبق والحصول على إذن تصاريح العبور، والحصول على رسوم، وقد أعلنت الولايات المتحدة فرض عقوبات على الهيئة بعد أيام من الإعلان عن تأسيسها.

يُضاف إلى ذلك، تقديم مشروع قانون بشأن مضيق هرمز في البرلمان الإيراني، خلال يوليو ٢٠٢٦، بعنوان «الإجراء الاستراتيجي لضمان أمن مضيق هرمز والخليج وتحقيق التنمية المستدامة فيهما»، ينص على منع عبور أي سفينة مرتبطة بإسرائيل، ومنع سفن الدول التي يصنفها مجلس الأمن القومي «معادية»، ومنع أو تقييد سفن الدول التي تفرض عقوبات على إيران، واشتراط استخدام «التسمية الإيرانية للخليج» في وثائق الملاحة والبيانات الرسمية، والحصول على تصاريح وأذون مسبقة، وإلزام دفع الرسوم بالريال الإيراني، وإلزام الدول التي تعتبرها إيران شاركت في الحرب بـ«دفع تعويضات»، ومنح القوات المسلحة صلاحية تفتيش بعض السفن المشكوك في أمرها، وإمكانية مصادرة ما يعادل ٢٠٪ من حمولة السفينة عند مخالفة الأحكام، وتخصيص الإيرادات للدفاع وإعادة الإعمار ودعم معيشة المواطنين.

٣. فشل التنسيق مع الجانب العُماني:

سعت إيران إلى محاولة استقطاب سلطنة عُمان إلى جانبها، وتأكيد أن مضيق هرمز خاضع لسيطرة الدولتيْن المتشاطئتيْن له، وهما إيران وسلطنة عُمان.

إلا أن عُمان قد أكدّت أكثر من مرة، ضمان حرية المرور العابر والآمن والمجاني لكافة السفن، وقد تقدمت بذلك في مقترح، عندما زار وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي مسقط، في ١١ يوليو ٢٠٢٦، ونص هذا المقترح على فتح الممر الجنوبي -الذي تسيطر عليه عُمان- بشكل كامل، إلا أن إيران رفضت هذا المقترح، وأصرت على إغلاق كامل للمضيق، وقامت بالاعتداء على سفن مرتبطة بدول المنطقة؛ ما أدى إلى تجدد الهجمات الأمريكية على إيران لإضعاف سيطرتها على المضيق.

تداعيات مُحتملة:

يترتب على الإجراءات التي تتخذها إيران بشأن محاولة السيطرة على مضيق هرمز، عدد من التداعيات، يمكن تسليط الضوء على أبرزها على النحو التالي:

١. فشل التفاهم:

تبدو طهران تقامر بمسار التفاهم مع الولايات المتحدة برمته؛ نتيجة لإصرارها على السيطرة «الأحادية» على مضيق هرمز، وقد أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في ٧ يوليو ٢٠٢٦، انتهاء العمل بمذكرة التفاهم، بعد اعتداء إيران على ثلاث ناقلات نفطية في هذا التاريخ، كما سبقت الإشارة، ومنذ ذلك الوقت صعّدت واشنطن عسكرياً؛ مستهدفة قدرات عسكرية إيرانية على طول الساحل الإيراني الممتد من ميناء تشابهار في محافظة سيستان بلوشستان (جنوب شرق إيران)، حتى محافظة خوزستان في غرب إيران على الخليج العربي، إضافة إلى أهداف في العمق الإيراني في محافظات مثل كرمان وگلستان وغيرهما.

كما أسفرت الممارسات الإيرانية -المخالفة لبنود مذكرة التفاهم خاصة البند الخامس- عن إعلان واشنطن إعادة فرض الحصار الاقتصادي البحري على إيران (الذي كان قد رُفع بموجب البند الرابع من مذكرة التفاهم)، وأعادت الولايات المتحدة أيضاً الحظر المفروض على تصدير النفط ومنتجات البتروكيماويات الإيرانية (والذي كان قد رُفع بموجب المادة العاشرة من المذكرة)، إضافة إلى انهيار التفاهم حول حصول إيران على جزء من أموالها المجمدة (المذكور في البند الحادي عشر من المذكرة).

ولا شك أن النظام الإيراني بحاجة ماسة إلى التوصل لاتفاق يرفع نير العقوبات التي أرهقت كاهل الإيرانيين، في ضوء التخوف من تجدد الاحتجاجات في الشارع، بعد انتهاء مرحلة اللاحرب واللاسلم الراهنة؛ إذ يفترض أن النظام على موعد مع «كشف حساب» مع الشارع، بعد انتهاء تلك المرحلة لتقييم كل ما حدث.

٢. الاختناق الاقتصادي الذاتي:

أسفر تعطيل إيران الملاحة في مضيق هرمز، عن إعلان واشنطن فرض حصار بحري على الموانئ الإيرانية، كما سبقت الإشارة؛ وهو أمر بالغ التأثير في تصدير إيران لنفطها واستقبال وارداتها التجارية، ووفق خبراء الطاقة، فإن الحصار البحري الأمريكي على إيران؛ سيؤدي إلى توقف كبير لتصدير النفط، وامتلاء القدرات التخزينية؛ الأمر الذي يُجبر طهران على إغلاق آبار النفط لوقف الإنتاج، وهو أمر بالغ الخطورة يتسبب في تضرر دائم لآبار النفط، ويحد من أي قدرة على معاودة الإنتاج بشكل طبيعي، وقد حدث ذلك جزئياً في الحصار البحري الذي فُرض على إيران، في ١٣ إبريل ٢٠٢٦، قبل توقيع مذكرة التفاهم في ١٧ يونيو من نفس العام.

صحيح أن طهران تُجيد الالتفاف على العقوبات المفروضة على نفطها وجزء من تجارتها، باستخدام بعض الممرات البحرية والبرية، إلا أن الهجمات الأمريكية الأخيرة (التي بدأت في ٧ يوليو الجاري) تعمّدت استهداف خطوط للسكك الحديدية التي تربط إيران بروسيا ودول آسيا الوسطى والصين، مثل جسر «آق تكيه خان» في محافظة كلستان (شمال شرق)، وكذلك استهداف ميناء تشابهار، وهو الميناء الإيراني الوحيد المطل مباشرة على المحيط الهندي، ويقع في محافظة سيستان وبلوشستان (جنوب شرق)، إضافة إلى التركيز على مهاجمة الموانئ

الإيرانية النفطية المهمة على سواحل الخليج العربي مثل بندر عباس وجاسك وجزيرتي خارك وقشم وغيرهم. كما أن باقي المنافذ البرية والبحرية لا تغطي سوى نسبة ضئيلة من القدرات التصديرية والتوريدية لإيران، وفق تقارير عديدة.

٣. اصطفاف دولي وإقليمي:

لا شك أن استمرار تعطيل إيران الملاحة في مضيق هرمز، سوف يضر بدول العالم كافة اقتصادياً؛ نتيجة لتأثيرات ذلك المباشرة في سلاسل النقل والإمداد؛ ومن ثم فإذا ما كانت بعض الأطراف في خانة «تفهُّم» الموقف الإيراني من تعطيل الملاحة في المضيق، كأحد أدوات الردع لمواجهة الحرب الأمريكية والإسرائيلية عليها، فمن غير المُحتمل أن يستمر هذا «التفهُّم» إلى أمد أبعد؛ نتيجة للتضرر الاقتصادي من ناحية، ومن ناحية أخرى نتيجة لفقدان «الذريعة» التي كان يمكن أن تُساق لتبرير تعطيل المضيق، ويأتي على رأس هذه الدول الصين؛ وهي المستفيد الأول من حرية الملاحة في مضيق هرمز، وأيضاً الدول الأوروبية وروسيا، وأطراف إقليمية عديدة، إضافة إلى ما يسفر عنه استمرار تعطيل الملاحة من منح «شرعية» للهجمات التي تشنها الولايات المتحدة ضد إيران، حتى من تلك الدول التي كانت ترى أن تلك الحرب «غير شرعية».

٤. تسريع إيجاد بدائل لهرمز:

في ضوء توظيف مضيق هرمز، أداة للابتزاز، في التوترات التي نشبت بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، وهو أمر قد يتكرر مع أي تجدد للتوترات، فقد لجأت بعض الأطراف الإقليمية والدولية إلى إيجاد بدائل لمضيق هرمز؛ تضمن لها استدامة تدفق الإمدادات النفطية والغذائية وغيرها.

ومن هذه البدائل، تسريع الاستثمار في إنشاء خطوط أنابيب متجهة إلى البحر الأحمر وبحر عُمان، وكذلك بناء مخزونات استراتيجية خارج الخليج، وتنويع مصادر النفط والغاز، والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، ورغم كونها لا تستطيع -في المدى القصير- استبدال مضيق هرمز بشكل كامل؛ فإنها على المديين المتوسط والبعيد، قد تُفقد مضيق هرمز، قيمته باعتباره ممراً دولياً استراتيجياً.

خاتمة،

يبدو أن إصرار النظام الإيراني على تحويل مضيق هرمز من ممر ملاحي دولي تحكمه القوانين والأعراف الدولية منذ القدم، إلى «أداة ضغط» لتصفية الحسابات؛ يمثل مقامرة شديدة الخطورة؛ إذ يجعله في مواجهة مفتوحة ليس فقط مع الولايات المتحدة وإنما حتى مع أصدقائه والمجتمع الدولي بأسره.

كما أسفر السلوك الإيراني في مضيق هرمز عن انهيار التفاهمات الأخيرة، والعودة سريعاً إلى مربع الضربات العسكرية والحصار البحري؛ ما يزيد من النزيف العسكري والاقتصادي لإيران، رغم أنها خرجت من الحرب الأخيرة أصلاً مدماة، إضافة إلى أن هذا السلوك قد يفرغ تلك الورقة التي تتشبث بها إيران، ويحولها من «طوق نجاة» كما تعتبره إلى «فخ استراتيجي».

*باحث متخصص في الشأن الإيراني

د.محمد الرميحي:

إيران الحائرة... والمحيّرة

منذ فترة والكثير من الكتابات العربية، وخصوصاً من الخليج، تحاول تفسير ما وراء سياسة النظام الحاكم في طهران، ولماذا هي عدوانية تجاه العرب؛ تارة بمحاولة تفتيت أوطانهم، وأخرى بالاعتداء عليهم مباشرة كما يحدث لدول الخليج حالياً، مما يوضح أن إحدى أهم المعضلات في إيران المعاصرة هي السؤال عن الهوية. فهو سؤال لم يُحسم منذ قيام الثورة الخمينية، بل ازداد تعقيداً مع مرور الزمن. وقد بدا ذلك واضحاً في مشهد عزاء المرشد الإيراني الراحل علي خامنئي، حين كانت تُتلى آيات من القرآن الكريم بالعربية أمام الوفود المعزية.

كان المشهد يحمل دلالة دينية وسياسية في الوقت نفسه، لكنه أثار سؤالاً آخر: كم من الإيرانيين يفهمون ما يُتلى عليهم بالعربية؟

تشير التقديرات إلى أن الذين يعرفون العربية معرفة تامة في إيران لا يمثلون سوى نسبة محدودة من السكان، تتراوح بين عشرة وخمسة عشر في المائة، وإذا استُثني عرب إيران، ورجال الدين، فإن النسبة تصبح أقل من ذلك بكثير. وهذا يعني أن اللغة التي تمنح النظام شرعيته الدينية، ليست لغة غالبية المجتمع، بل لغة المؤسسة الدينية التي تتولى الحكم.

> وجدت النخبة الحاكمة نفسها أمام معضلة يصعب تجاوزها

صحيح أن العربية حاضرة في بعض المصطلحات الرسمية؛ فوزارة الخارجية مثلاً تُعرف بالفارسية باسم «وزارت امور خارجه»، وهي عبارة تحمل جذوراً عربية واضحة، إلا أن هذا الحضور اللغوي لا يعني قبولاً ثقافياً أو شعوراً بالانتماء إلى الفضاء العربي، بل إن العلاقة تبدو أكثر تعقيداً؛ إذ تتداخل فيها اعتبارات التاريخ والقومية والدين والسياسة.

الإيرانيون قبلوا الإسلام، لكنهم لم يقبلوا دائماً من حمله إليهم. الواقع يقدم شواهد كثيرة على وجود هذا التناقض؛ فالإسلام جزء أصيل من هوية الدولة الحاكمة، لكن العلاقة مع العرب، الذين خرج الإسلام من بينهم إلى العالم، بقيت علاقة ملتبسة تتأرجح بين الاستفادة من الإرث الإسلامي والابتعاد عن الامتداد العربي.

هذا الالتباس عبّر عنه أيضاً وزير الخارجية الإيراني الأسبق محمد جواد ظريف عندما كتب: «إن الإيرانيين هم الذين منحوا الإسلام بعده الحضاري». قد يختلف المرء مع هذا الرأي، أو يتفق معه، أو مع الوزن النسبي لتلك الإضافة، لكنه يكشف محاولة لإعادة صياغة الرواية التاريخية، بحيث يصبح الإسلام، في صورته الحضارية، امتداداً للهوية الإيرانية أكثر منه امتداداً لبيئته العربية الأولى. المساهمة الحضارية في الماضي لا تعني دوراً سياسياً في الحاضر!

لقد وجدت النخبة الدينية الحاكمة في طهران نفسها أمام معضلة يصعب تجاوزها؛ فهي تستمد شرعيتها من دين لغته العربية، لكنها تحكم مجتمعاً يغلب عليه الحس القومي الفارسي، وفيه قطاع واسع يحمل مواقف سلبية تجاه العرب، سواء لأسباب تاريخية أو سياسية أو ثقافية. ومن هنا جاءت محاولات التوفيق بين النقيضين، لكنها لم تُنتج هوية مستقرة؛ التوفيق إما بإيجاد أتباع (أذرع) أو بالاعتداء المسلح، وكلاهما يغذيان الشعور القومي بالتفوق!

ولتحقيق هذا التوازن، سلك النظام مسارين متوازيين؛ الأول تعظيم البعد المذهبي خارج إيران، خصوصاً في بعض الدول العربية، لإظهار أن نفوذ الجمهورية الإسلامية يمتد عبر الانتماء المذهبي، وهو ما يخاطب الداخل الإيراني بوصفه دليلاً على القوة والتمدد. أما المسار الثاني فكان إبقاء مسافة سياسية ونفسية مع العرب، بل استخدام مصطلحات ذات دلالة سلبية مثل «الأعراب»، وهو تعبير قرآني ارتبط في سياقه الأصلي بوصف فئة محددة من المتخلفين عن قيم الإسلام، لكنه استُخدم لاحقاً بطريقة ملتبسة تخدم الخطاب السياسي أكثر مما

> حين تعجز الدولة عن تعريف نفسها، يصبح كل مختلف خصما

تخدم الدقة اللغوية أو الدينية.

هذه الازدواجية تكشف أن الأزمة ليست في السياسة الخارجية وحدها، بل في تعريف هوية الدولة نفسها؛ هل هي دولة قومية فارسية، أو دولة دينية عابرة للقوميات، أو مشروع مذهبي يسعى إلى توسيع النفوذ؟ إن الجمع بين هذه المشاريع الثلاثة في وقت واحد جعل الخطاب الرسمي مملوءاً بالتناقضات.

واللافت أن قطاعات واسعة من الشعب الإيراني لا تشارك هذه الرؤية. فقد ساهمت شرائح متعلمة ومتحضرة في إسقاط النظام السابق، وكانت تتطلع إلى بناء دولة حديثة تتفاعل مع العالم، وتستفيد من منجزاته. غير أن مسار الثورة أخذ اتجاهاً آخر، وانتهى إلى تهميش تلك القوى لمصلحة المؤسسة الدينية والأجهزة الأمنية.

وأتذكر نقاشاً دار إبان سنوات الثورة مع عدد من المنتمين إلى ذلك التيار المدني، فقال أحدهم: «نحن نستخدم فتاوى الخميني لإخراج المظاهرات المليونية». كان الاعتقاد أن المرجعية الدينية وسيلة لإسقاط النظام فقط، ثم يعود القرار إلى القوى المدنية. لكن ما حدث كان مختلفاً تماماً؛ فالقوى التي أُطلقت لإسقاط الشاه، أصبحت هي الحاكمة الجديدة، ثم التهمت كثيراً ممن ساعدوا على إطلاقها.

ومنذ ذلك الوقت لم تنجح الجمهورية الإسلامية في حل معضلة الهوية؛ فلا هي استطاعت بناء دولة قومية مستقرة، ولا نجحت في تقديم نموذج ديني قادر على التعايش مع العصر، ولا تمكنت من إقامة علاقات طبيعية مع محيطها أو مع العالم. لذلك تبدو أزماتها الخارجية امتداداً لأزمة داخلية أعمق، هي عجز النخبة الحاكمة عن حسم سؤال: ما هي هويتنا؟

إن كثيراً من الصراعات التي تشهدها المنطقة لا يمكن فهمها بعيداً عن هذا الالتباس العميق في هوية الدولة الإيرانية، وهو التباس يجعل القرار السياسي أسير التردد بين القومية والدين والثورة، فلا يستقر على مشروع قادر على إنتاج دولة متوازنة ومتصالحة مع نفسها، قبل أن تتصالح مع الآخرين.

آخر الكلام:

حين تعجز الدولة عن تعريف نفسها، يصبح كل مختلف في نظرها خصماً، ويتحول الصراع إلى وسيلة لإثبات ذاتها.

*أستاذ الاجتماع السياسي في جامعة الكويت.
*صحيفة»الشرق الاوسط»

د.طاهر آزاد*

الشرق الأوسط الجديد: القوة، التصورات، ونظام ما بعد الحرب الإيرانية

مجلة (سمول وورز جورنال) :

بالنتائج التي انتهت إليها، لم تحسم حرب العام ٢٠٢٦ على إيران الأسئلة التي كان يُفترض أن تجيب عنها. وكان ما فعلته هو أنها زعزعت الافتراضات التي كان النظام الإقليمي قائما عليها. وثمة أطروحة أساسية لهذه الدراسة تتلخص في فكرة مباشِرة وواضحة: لقد تغيّر شكل الشرق الأوسط حقا -حتى وإن كان النظام العالمي الأوسع لم يلتحق بهذا التحول بعد.

منطقة لن تعود إلى شكلها السابق

ثمة سؤال مطروح اليوم في كل وزارة خارجية وكل غرفة أخبار، هو: هل يستطيع الشرق الأوسط أن يعود إلى ما كان عليه قبل حرب العام ٢٠٢٦؟ والجواب هو: لا. فقد أعاد نزاع واحد، مكثف وقصير نسبيا، تشكيل التصورات التي كان النظام الإقليمي يعتمد عليها، لأن التصور، وليس الأرض، هو العملة التي يُحفظ بها النظام.

بين الضربات الإسرائيلية والامريكية التي نُفذت في ٢٨ شباط (فبراير)، وأدت إلى مقتل المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي وجزء كبير من هيكل القيادة الإيرانية، وبين وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه باكستان في ٧ نيسان (أبريل)، كان هناك أكثر من خمسة أسابيع من القتال الذي امتد ليشمل منطقة الخليج بأكملها.

وفي تلك الأسابيع، ضربت الصواريخ والطائرات المسيّرة جميع دول الخليج بدرجات متفاوتة، وحدث اختناق في مضيق هرمز، وامتدت موجات نقص الوقود إلى آسيا والاقتصاد العالمي على نطاق أوسع.

لم يكن ما يجعل هذه الحرب نقطة تحول حجمها الذي ظل محدودا، وإنما سرعتها والأهداف التي استهدفتها. فقد تقلصت الأطر الزمنية لاتخاذ القرار إلى ساعات. واتخذ التصعيد مسارا أفقيا عبر أنحاء المنطقة بدلا من أن يتصاعد رأسيا نحو جبهة واحدة. وكانت الأصول التي تعرضت للهجوم هي تحديدا تلك التي كان النظام الذي تبلور بعد الحروب السابقة يعتبرها بمنأى عن المساس: القيادة العليا للخصم من جهة، والبنية الحمائية التي يقوم عليها نظام التحالفات الامريكية من جهة أخرى. وعندما ثبت خلال الشهر نفسه أن كلا هذين الركنين قابل للاستهداف، تغيرت معه الافتراضات التي كان النظام الإقليمي يستند إليها.

ماذا حققت الحرب فعلا؟

لعل المعيار الصادق للحكم على أي حرب هو ما إذا

> **حرب 2026 تعيد رسم موازين القوة في الشرق الأوسط**

كانت قد حققت الهدف المعلن الذي شُنّت من أجله. وبالقياس إلى الهدف الذي تم تبرير هذه الحملة به -منع إيران من امتلاك سلاح نووي- تبدو النتائج، في أفضل الأحوال، ملتبسة، وفي أسوأها، جاءت بنتائج عكسية.

تقدّر «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» أن مخزون إيران، الذي يبلغ نحو ٤٤٠ كيلوغراما من اليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠ في المائة، والذي راكمته قبل الضربات، لم يتم القضاء عليه. وصرح المدير العام للوكالة، رافائيل غروسي، بأن هذه المواد ما تزال على الأرجح سليمة داخل مجمع الأنفاق في أصفهان، من دون أن تُظهر صور الأقمار الصناعية أي مؤشرات على نقلها، في حين لم يتمكن مفتشو الوكالة من الوصول إلى الموقع منذ اندلاع النزاع.

كما توصلت «خدمة أبحاث الكونغرس الامريكي» إلى النتيجة الحذرة نفسها، حيث ترى أن تأثير الضربات على قدرة إيران على تخصيب اليورانيوم ما يزال غير واضح، ببساطة.

وهنا تكمن المفارقة الأساسية في هذه العملية. يفترض أن الضربات دمرت المباني وأجهزة الطرد المركزي، لكنها تركت المواد الانشطارية، والمعرفة المتراكمة، والقدرة الكامنة، في أيدي إيران، بينما أبعدت في الوقت نفسه المفتشين الذين كانوا قادرين على التحقق من أي شيء. وفي حين كانت طهران قد عرضت في السابق تخفيف نسبة تخصيب اليورانيوم لديها باعتبار ذلك تنازلا، فإنها تدخل اليوم إلى طاولة المفاوضات وهي تستخدم ذلك المخزون نفسه كورقة تفاوض.

البرنامج النووي الإيراني... أهداف معلنة ونتائج متباينة

في الواقع، أصبح عدم اليقين بحد ذاته مصدرا من مصادر النفوذ الإيراني. وهكذا، جعلت حملة كان المقصود منها إغلاق ملف البرنامج النووي الإيراني هذا الملف أقل شفافية، ومنحت -في ما ينطوي على مفارقة- الموقف التفاوضي الإيراني مزيدا من القوة.

بالنسبة لإدارة ترامب، يطرح هذا الوضع سؤالا داخليا لا مهرب منه: ماذا ربحت الولايات المتحدة من هذه الحرب؟

كان ما حدث هو أن الصراع استقر عند حافة هاوية سياسية في مضيق هرمز بدلا من أن يفضي الحصار البحري إلى نتيجة حاسمة، ومن غير المرجح أن تُسفر المفاوضات الجارية الآن عن شروط يمكن وصفها بأنها انتصار امريكي.

مهما تكن التسوية النهائية، فإنها ستُقاس في ضوء كلفتها: الصواريخ الاعتراضية التي تم استهلاكها؛ وحاملات الطائرات التي أُعيد نشرها؛ والتجارة التي جرى تعطيلها؛ والحلفاء الذين تم تعريضهم للمخاطر.

لا يوجد مخرج نظيف من حرب كان أبرز إنجازاتها إظهار حدود القوة العسكرية في مواجهة خصم مصمِّم ومتنوع القدرات. وقد زعمت إدارة ترامب أنها نجحت في إلحاق تدهور كبير بالبنية التحتية النووية الإيرانية وقدراتها العسكرية. وفي حين وصف البيت الأبيض نتائج العملية بأنها «دمرت تماما القدرات الإيرانية الأساسية اللازمة لتجميع سلاح نووي بسرعة»، قال وزير الدفاع بيت هيغسيث إن الضربات أعادت البرنامج النووي الإيراني إلى الوراء بصورة كبيرة.

مع ذلك، ليست هناك أدلة واضحة على أن الولايات المتحدة حققت أهدافا استراتيجية أوسع، مثل تغيير النظام، أو إعادة فتح مضيق هرمز، أو إنهاء النفوذ الإقليمي الإيراني، أو تحقيق انتصار سياسي حاسم. وقد وصف منتقدون في الكونغرس الحرب بأنها «باهظة الكلفة»، وقالوا إنها أخفقت في تحقيق أهدافها، بينما تشير التقارير إلى أن واشنطن تظل منخرطة في مفاوضات صعبة، وتواجه تحديات أمنية إقليمية مستمرة.

ولا تتوقف تداعيات الحرب عند حدود المنطقة. فقد استدرجت الحرب قدرات وخبرات الدفاع الجوي الغربية إلى منطقة الخليج في وقت كانت فيه هذه القدرات موزعة في أماكن أخرى، وهو ما يُذكّر بأن الولايات المتحدة لا تستطيع في آنٍ واحد ضمان الأمن في الخليج، وردع روسيا في أوروبا، والتوجه نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ بلا عناء.

ويصف «مجلس الشرق الأوسط للشؤون العالمية» الخليج بأنه أصبح الآن في قلب نظام عالمي جديد متنازع عليه بدلا من أن يكون على هامش نظام امريكي. وأدركت كل قوة متوسطة تراقب الوضع، من منطقة المحيطين الهندي والهادئ إلى أوروبا، تكلفة الاعتماد على ضامن واحد، ومدى قدرة الدولة على تحمل الضربة الاستباقية. هذه هي التيارات العابرة للأقاليم التي ستحمل تبعات الحرب إلى ما هو أبعد كثيرا من الخليج.

انكشاف الضمانة الأمنية الامريكية

لم تكن أكبر خسائر الحرب في إيران من الأساس، وإنما تمثلت في ضرب مصداقية الضمانة الأمنية الامريكية في الخليج.

على مدى ثلاثة عقود، كانت المعادلة بسيطة: تقوم الدول الخليجية باستضافة القوات الامريكية، وتشتري المعدات العسكرية الامريكية، وفي المقابل تحصل على الحماية.

لكن هذه الحرب نسفت الشق الثاني من هذه المعادلة على مرأى الجميع. فقد شاهدت دول الخليج كيف أن مئات المليارات من الدولارات التي أُنفقت على منظومات «باتريوت» و«ثاد» ومقاتلات «إف-١٥» لم توفر أكثر من حماية محدودة في مواجهة الصواريخ الإيرانية. كما تولد لديها انطباع بأن واشنطن أعطت أولوية للدفاع عن تل أبيب على حساب الرياض والدوحة وأبو ظبي والمنامة.

وقد لخّص «المجلس الأطلسي» المزاج السائد في دول الخليج بثلاث كلمات: «لقد أصبحوا مكشوفين».

ويفسر منطق الردع سبب الأهمية البالغة لهذا الوضع.

كما جادل توماس شيلينغ، فإن الردع الممتد ليس له وجود مادي؛ وترتكز قيمته بأكملها على اعتقاد كل من الحلفاء والخصوم بأنه سيُستخدَم عند الحاجة. وعندما تهتز هذه القناعة، فإن الضمانة الأمنية تتعرض للتآكل -حتى وإن لم يطرأ أي تغيير رسمي على الالتزامات القائمة.

لهذا السبب، لم يعد السؤال الذي يتردد الآن في عواصم المنطقة، والذي صاغته بوضوح سحر خان في تحليل نشره موقع «ريسبونسيبل ستيتكرافت»، سؤالا بلاغيا: «ما جدوى استضافة قواعد عسكرية لم تستطع الدفاع عن الدول التي تستضيفها، بل قد تستجلب إليها النيران ذاتها التي يُفترض أن تردعها؟».

يجدر، من باب الإنصاف، عرض أقوى حجة مضادة لهذا الطرح. يرى «معهد الشرق الأوسط» أن القواعد الامريكية لم تكن هي التي استجلبت النيران الإيرانية؛ لقد تعرضت دول الخليج للهجوم بسبب موقعها المحوري في اقتصاد الطاقة العالمي، وبسبب اندماجها في المنظومة الامريكية، وكانت إيران ستستهدفها في جميع الأحوال.

ربما يكون ذلك صحيحا من حيث العلاقة السببية. لكنّ ذلك لا يغيّر الدرس الذي استوعبته دول الخليج نفسها: سواء كانت القواعد هي التي استجلبت الصواريخ الإيرانية أم أنها أخفقت ببساطة في اعتراضها، فإن الشعور

> **صمود إيران يعيد تشكيل معادلات الردع الإقليمي**

بالانكشاف قد ترسخ الآن. وهذا التصوُّر هو الذي يقود سياسات التحوط التي تليه.

الصمود الإيراني وسياسات التصوُّر

إذا كانت الحرب قد ألحقت الضرر بمصداقية الولايات المتحدة، فإنها عززت، في المقابل، جانبا في الحالة الإيرانية يصعب قياسه ويصعب قصفه. فقد استوعبت إيران عملية استهداف قمة هرمها القيادي، وتدمير جزء كبير من بنيتها العسكرية، ومع ذلك لم تنهَر الدولة. وقد احتفظت بقدر كافٍ من تماسك القيادة مكّنها من الرد، وإغلاق مضيق هرمز، والإبقاء على زمام التصعيد في يدها.

غيّر صمود المجتمع الإيراني والدولة الإيرانية في مواجهة ضربة أول غربية-إسرائيلية التصورات العالمية بشأن من يستطيع تلقي مثل هذه الضربة، ويظل مع ذلك واقفا على طاولة المفاوضات.

وليس المقصود بهذه الحجة الدفاع عن الحكومة الإيرانية، وهي مسألة تختلف بشأنها الآراء بصورة مشروعة. إنها تتعلق بالإشارة الاستراتيجية التي أرسلتها الحرب.

إن دولة يمكن أن تتعرض قيادتها العليا للاستهداف، ومع ذلك تظل قادرة على فرض كلفة على الاقتصاد العالمي، والسيطرة على ممر بحري حيوي، والتفاوض بشأن ما تبقى من مخزونها النووي، تكون قد أظهرت مستوى من الصمود ستدرسه قوى متوسطة أخرى عن كثب. والدرس الذي قد تستخلصه هذه القوى هو أن القدرة على البقاء، والقدرة على إيلام الخصم هما عنصران

مضيق هرمز.. ساحة اختبار للقوة والنفوذ العالمي

أهم من التكافؤ في القوة العسكرية -وهو استنتاج تتجاوز آثاره منطقة الخليج بكثير.

انفتاح الفرصة أمام الصين، والحيز المتاح لروسيا

في الفراغ الذي خلّفه تراجع الثقة نتيجة الحرب، تتقدم بكين. ولا تتخلى دول الخليج عن واشنطن بالضرورة، لكنها تتجه بصورة واضحة إلى تنويع شراكاتها، والصين هي المستفيد الرئيسي من هذا التحول.

تكتسب الطائرات المسيّرة، والصواريخ، ومنظومات المراقبة الصينية جاذبية خاصة لأنها تأتي من دون شروط سياسية. كما أن العرض الصيني يمتد ليشمل كل شيء، من البنية التحتية التجارية والموانئ إلى التكنولوجيا العسكرية المتقدمة.

ويصف محللون الآن الاستراتيجية الصينية بأنها محاولة متعمدة لتطويق شبكة القواعد الامريكية واستنزافها بمرور الوقت من خلال التكامل الاقتصادي والأمني بدلا من المواجهة المباشرة. ويرى خبراء «مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي»، من بين السيناريوهات المختلفة المحتملة، أن دول الخليج قد تتجه إلى اقتناء منظومات دفاع جوي صينية.

كما ستجد روسيا أيضا مساحة للتحرك، مستندة إلى موقعها في أسواق الطاقة، وإلى تعاونها النووي القائم مع إيران. لكنّ الصين، التي تعززت ثقتها بنفسها بصورة واضحة نتيجة الحرب، هي التي تمتلك اتساع نطاق العروض الكفيل بإعادة تشكيل أنماط اعتماد المنطقة على القوى الخارجية.

ومع ذلك، تقتضي الأمانة الفكرية الإشارة إلى الحدود التي قد يبلغها هذا التحول. وكما تلاحظ صحيفة «آسيا تايمز»، لا تضاهي المنظومات الصينية حتى الآن منظومة الدفاع الجوي المتكاملة التي تستطيع الولايات المتحدة نشرها. كما أن فجوة التسليح هذه لا يمكن ردمها بسرعة.

إن ما تريده دول الخليج وتسعى إليه هو الاستقلالية الاستراتيجية وسياسة تأمين متعددة الأقطاب، وليس انشقاق كامل عن واشنطن والارتماء في أحضان بكين. لكن اتجاه الحركة قد تحدد الآن، والاتجاه، إذا استمر لسنوات، هو الكيفية التي تتغير بها النظم الدولية. ولا تتعلق المسألة بما إذا كانت الصين قد حلت محل الولايات المتحدة في الخليج، وإنما بأن الاحتكار الذي تمتعت به الولايات المتحدة ذات مرة قد انتهى، ولن يعود.

اتفاقات أبراهام وحدود نموذجٍ قديم

لعل أوضح دليل على أن واشنطن ما تزال تستند إلى خريطة عفا عليها الزمن هو المتمثل في اندفاعها المتجدد نحو توسيع «اتفاقات أبراهام». حتى الآن، ما يزال الرئيس يواصل الضغط على القادة العرب والمسلمين من أجل تطبيع العلاقات مع إسرائيل باعتباره جزءا من أي تسوية محتملة، وقد أجرى اتصالات هاتفية بقادة السعودية، والإمـارات، وقطر، وباكستان، وتركيا، ومصر، والأردن، والبحرين لهذا الغرض.

لكنّ هذا النموذج صُمم لمنطقة لم تعد موجودة. ما تزال المملكة العربية السعودية تصر على أنه لا يمكن أن يكون هناك تطبيع من دون وضع مسار موثوق يقود إلى إقامة دولة فلسطينية. كما أن الرأي العام السعودي، الذي كان معارضا أصلا قبل حرب غزة، ازداد تشددا بعدها.

وكان أقوى دفاع عن «اتفاقات أبراهام» هو الذي ورد في تقييم حديث نشرته مجلة «ذا ناشيونال إنترست».

وهو يرى أن إطار الاتفاقات صمد أمام أصعب اختبار؛ حيث لم تنسحب أي دولة موقعة منها، بل إن إسرائيل نشرت منظومات دفاع جوي دعما لإحدى الدول العربية الشريكة.

وهذا صحيح، ومن الواجب الإقرار به. لكنّ البقاء ليس توسعا، والاستمرار ليس تبريرا لنجاح الفكرة.

كان المنطق الذي قامت عليه عملية التطبيع يقوم على فكرة أن الاصطفاف إلى جانب إسرائيل والولايات المتحدة سيؤمن الحماية في مواجهة إيران. لكنّ الحرب نسفت المصداقية التي استند إليها هذا الافتراض تحديدا.

ولذلك، يصبح تسويق إطار يقوم على الثقة بالمظلة الأمنية الامريكية شأنا بالغ الصعوبة في اللحظة نفسها التي بدا فيها أن هذه المظلة تعاني من الثقوب. ولا ينسجم موقف ترامب من «اتفاقات أبراهام» مع الواقع الذي أفرزته الحرب. كما أن البيئة الحالية لا توفر الظروف الداعمة له.

الخلاصة والتقييم

لم تُنتج حرب العام ٢٠٢٦ منتصرا بالمعنى التقليدي. إنها لم تحقق مكسبا استراتيجيا واضحا للولايات المتحدة أو لإسرائيل، وتركت إيران منهكة -لكنها ما تزال صامدة، محتفظة بموادها المخصَّبة، وبسيطرتها على الممر البحري الحيوي، وبموقف تفاوضي أكثر قوة.

كان ما أفرزته الحرب بصورة لا لبس فيها هو ظهور خاسر استراتيجي تمثل في تراجع مصداقية الهيمنة الامريكية بالشكل الذي كانت تُمارَس به سابقا. ومن المرجح أن تبدو أي نتيجة تفضي إليها المفاوضات الجارية الآن أكثر ملاءمة لطهران منها لواشنطن أو تل أبيب، لأن الحرب غيّرت بالفعل ميزان القوى الأساسي الذي لا تفعل هذه المفاوضات سوى إضفاء الطابع الرسمي عليه.

وسوف يحتاج النظام العالمي الأوسع إلى وقت حتى يستوعب كل هذه التحولات. في العادة، تتم الانتقالات بين القوى الكبرى ببطء. كما أن لغة المعاهدات والقمم تتأخر دائما عن مواكبة الوقائع على الأرض.

> **تكلفة الحرب تتجاوز الميدان إلى الاقتصاد والأمن العالمي**

وقد تحول الشرق الأوسط نفسه بالفعل. لم يعد انكشاف الضمانة الأمنية الامريكية، والتشكيك في جدوى القواعد العسكرية، والصمود الذي أعاد تشكيل التصورات بشأن إيران، والفرصة التي فُتحت أمام الصين، مجرد توقعات مستقبلية. لقد أصبحت هي واقع المنطقة في الزمن الحاضر.

ربما يستغرق تحول النظام العالمي سنوات، لكن تحول الشرق الأوسط حدث فعليا.

وبالنسبة لصناع القرار، فإن الأولوية التي تفرض نفسها الآن هي إدارة التصعيد في منطقة تقلصت فيها الأطر الزمنية لاتخاذ القرار، وأصبحت الضمانات الأمنية فيها موضع شك، ودخل فيها عدد أكبر من الموردين والمتنافسين على النفوذ.

لقد انتهى النظام الذي كان يقوم على ضامن واحد ونموذج واحد. وسوف تتمثل المهمة في العقد في فهم ما سيحل محله، والمساهمة في تشكيله.

***د. طاهر محمود آزاد Tahir Azad: المؤسس والمدير التنفيذي لـ«حوار لندن» (London Dialogue LD)، وهو مركز أبحاث وفكر مستقل مقره لندن، يركز على قضايا الدفاع، والشؤون الاستراتيجية، والتقنيات الناشئة. متخصص في سياسات الأسلحة النووية، والأسلحة فرط الصوتية، وتكنولوجيا الصواريخ، والاستقرار الاستراتيجي، والتقنيات العسكرية الناشئة. ويحمل درجة الدكتوراه من جامعة الدفاع الوطني الباكستانية.**

روسيا، والحرب مع إيران، والشرق الأوسط..
(راي خبراء)

في التاسع من تموز/يوليو، عقد معهد واشنطن منتدى سياسي افتراضي شارك فيه مات تافاريس ، وكيث كيلوغ، وآنا بورشيفسكايا. يتمتع تافاريس بخبرة تمتد لعقدين في شؤون الأمن القومي الأمريكي، اكتسبها خلال عمله مسؤولا سابقا في «البنتاغون». أما كيلوغ، فهو ضابط في الجيش الأمريكي حائز على العديد من الأوسمة، وشغل عدة مناصب، منها المبعوث الرئاسي الخاص لأوكرانيا، ومستشار الأمن القومي الأقدم للرئيس. أما بورشيفسكايا، فهي زميلة أولى في برنامج مؤسسة «ديان وجيلفورد غلازر» المعني بالتنافس بين القوى العظمى والشرق الأوسط في معهد واشنطن، ومؤلفة مشاركة – مع تافاريس – لتقرير المعهد لعام٢٠٢٦ بعنوان «بعد أوكرانيا: آفاق عودة الظهور الروسي في الشرق الأوسط». أدار اللقاء الصحفي والمؤلف المخضرم كريستيان كاريل. فيما يلي ملخص المقررين لتصريحات المتحدثين.

مات تافاريس:

قد تكون المعدات الروسية منخفضة التكلفة ولا تضاهي القوة الجوية الأمريكية، لكن العديد من الدول التي لا تمتلك قوة جوية قادرة على المنافسة أو دفاعا مناسبا ستختار مع ذلك شراء منظومات الصواريخ «S-٣٠٠» و«S-

٤٠٠» ومن موسكو. ولا يسعى معظم هؤلاء العملاء إلى بناء قوة قادرة على هزيمة الضربات الأمريكية - الإسرائيلية المشتركة.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من إظهار الحلفاء تفوقا جويا غير مسبوق على الأنظمة الإيرانية، فإن طهران وموسكو تمتلكان قاعدة صناعية دفاعية صُممت لمواجهة الولايات المتحدة في هذا النوع من النزاعات. فحرب الاستنزاف، مثل الحرب الحالية، تصب في مصلحة الخصم - وفي هذه الحالة، تستطيع طهران الاعتماد على طائرات «شاهد» المسيّرة لشن هجمات يصعب تعقبها، وإخفاء قواتها عن الاستطلاع الجوي، ونقل قاعدتها الصناعية إلى الخارج.

من ناحية أخرى، يمكن لأوكرانيا أن تؤدي دورا رئيسيا في الحد من النفوذ الإقليمي لروسيا من خلال توفير تقنيات ومساعدات لمكافحة الطائرات المسيّرة. وقد برز ذلك خلال الحرب مع إيران، إذ قاد مسؤولو الدفاع الأوكرانيون، عقب الهجمات الإيرانية المتكررة على دول الخليج، جهودا للتواصل مع حكومات المنطقة بهدف صياغة اتفاقيات للتعاون في مجال مكافحة الطائرات المسيرة. وفي كثير من الحالات، تستطيع كييف أن تحل محل المساعدات الدفاعية التي تقدمها روسيا حاليا، من خلال تولي عقود حكومية لنشر أنظمة الأسلحة والمركبات القتالية وصيانتها. وإذا تحقق هذا التحول، فقد يتباطأ الزخم الذي تستند إليه العديد من العلاقات الإقليمية الروسية.

وعلى الرغم من تراجع مبيعات موسكو الدفاعية وتواصلها مع الشرق الأوسط بسبب الحرب في أوكرانيا، فمن المهم التفكير في كيفية إحياء هذه العلاقات وتوسيعها بمجرد انتهاء ذلك الصراع. فقبل الحرب، كانت الصناعات الدفاعية الروسية إحدى أهم أدوات النفوذ التي استخدمتها موسكو في العديد من دول الشرق الأوسط. واليوم، لا تزال هذه الصناعات تمثل ذراعا رئيسيا للدولة، إذ تنتج ما بين ٤,٠٠٠ و٥,٠٠٠ طائرة مسيرة من طراز «شاهد» شهريا. وقد يتحول الهدف الاستراتيجي لهذه الشركات بعد الحرب سريعا إلى أداة دبلوماسية تعزز نفوذ الكرملين في الشرق الأوسط.

وترغب دول عديدة في تجنب التعامل التجاري مع روسيا بسبب الحرب في أوكرانيا، لكن بمجرد زوال هذا العائق، قد تدرك أنظمة كثيرة أن الأسلحة الروسية ليست منخفضة التكلفة ومجربة في ساحات القتال فحسب، بل إنها أيضا لا تخضع لقيود الاستخدام النهائي، وهو ما يمثل ميزة تنافسية كبيرة. وقد بدأت بعض دول الشرق الأوسط بالفعل في الاستجابة للحرب مع إيران والتناقضات في السياسة الأمريكية من خلال تنويع موردي أسلحتها، بما في ذلك احتمال شراء أسلحة من روسيا والصين. وينبغي لواشنطن أن تدرس بعناية إصلاح برامج المشتريات وبرامج المبيعات العسكرية الأجنبية «FMS» للحفاظ على جاذبيتها لدى العملاء المحتملين لموسكو في المنطقة.

والجدير بالذكر أن الروس تلقوا ضربات قوية في سياستهم الخارجية في كل من أوكرانيا وسوريا، لكنهم أثبتوا في كلتا الحالتين قدرتهم على تجاوزها. بل قد تفقد موسكو قاعدتيها في سوريا غدا مع بقائها قادرة على التحول إلى وجهة أخرى. ولا تزال روسيا تمتلك مجموعة كبيرة من الخيارات في الشرق الأوسط وخارجه، ولذلك يجب على واشنطن وحلفائها أن يدركوا أن موسكو قادرة على تغيير اتجاهها بسرعة أكبر مما يتصورون، واتخاذ قرارات سياسية مدروسة في مواجهة الانتكاسات.

اللواء (متقاعد) جوزيف كيلوغ:

لقد تدهور دور روسيا وسمعتها العالميان تدريجيا منذ بداية الحرب في أوكرانيا عام ٢٠٢٢، وقد وجهت الحرب مع إيران ضربة أخرى لهما. فقد فشلت التكنولوجيا الروسية المستخدمة في إيران في الصمود أمام العمليات العسكرية

الأمريكية، مما أدى إلى تآكل الثقة بها وتقليص جاذبية النفوذ الروسي في الشرق الأوسط. وبما أن الحربين لا تزالان بلا أفق للحل، ستستمر دول المنطقة في تبني سياسة ‹التريث والحذر› قبل الإفصاح عن مواقفها النهائية. ومع ذلك، فإن دول الخليج، على وجه الخصوص، وبعد الهجمات الإيرانية المتعددة التي نُفذت بدعم روسي، ستكون أكثر استعدادا لإعادة النظر في علاقاتها مع روسيا.

وقد كشفت قدرة أوكرانيا على التصدي للعدوان الروسي على مدى سنوات عن تضاؤل قوة موسكو. واليوم، وبعد دخول الحرب عامها الخامس، تفتقر روسيا إلى القوة العسكرية أو الدبلوماسية، فيما يزداد وضعها الاقتصادي ضعفا يوما بعد يوم. كما أنها لم تعد قادرة على فرض السياسة العالمية كما فعل الاتحاد السوفيتي، بل انحصر دورها في التعطيل.

ومن الجدير بالذكر أيضا الدور الروسي الذي قد يؤدي إلى اضطراب العلاقات الأمريكية – التركية. ففي عام ٢٠١٧، اشترت تركيا نظام الدفاع الصاروخي «S-٤٠٠» من روسيا، مما تسبب في توترات داخل تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة. وأعربت واشنطن، بدورها، عن قلقها بشأن إتمام صفقة بيع مقاتلات «F-٣٥» إلى أنقرة، المعلقة منذ سنوات، بسبب المخاوف من احتمال تعرضها للاختراق الروسي.

ومع تضاؤل الدور الروسي، تجد أوكرانيا نفسها على أعتاب التحول إلى قوة عسكرية واقتصادية مؤثرة. وقد أظهرت أوكرانيا قدرة لافتة على الإنتاج السريع للمعدات الدفاعية، وأحيانا في غضون ستة أشهر، مما قد يشكل نموذجا لبناء قاعدة صناعية دفاعية أمريكية أقل تضخما. وحتى في الوقت الذي تخوض فيه أوكرانيا حربا ضد روسيا على أراضيها، فإنها تواجه أيضا المصالح الروسية في منطقة الساحل، مما يساهم في تعزيز قدراتها الدفاعية وتفكيرها الاستراتيجي. وتسعى دول الخليج بالفعل إلى إقامة شراكات عسكرية مع أوكرانيا، وقد كان الرئيس فولوديمير زيلينسكي من أبرز الداعمين لمثل هذه الترتيبات.

وفي ظل تراجع دورها بوصفها قوة إقليمية، تتمثل نقاط النفوذ الرئيسية لروسيا في أسلحتها النووية واقتصادها النفطي. فدولة بقوة روسيا المزعومة لا يُفترض أن تحتاج إلى دعم القوات الكورية الشمالية، كما حدث بالفعل. كما أن الروايات الأمريكية التي تهول من القوة الروسية اعتمادا على الإرث السوفيتي قد تؤدي إلى صياغة سياسات قائمة على الخوف ومبنية على تقديرات غير دقيقة. وعلى النقيض من ذلك، فإن اتباع نهج أكثر واقعية يمكن أن يعزز الموقف الأمريكي تجاه روسيا. وتظل الصين التهديد الأكبر مقارنة بروسيا، ولذلك ينبغي أن تكون في صدارة أولويات الولايات المتحدة وحلفائها.

آنا بورشيفسكايا:

لا توجد أي مؤشرات على أن روسيا تنسحب من الشرق الأوسط. فإذا نظرنا إلى المشهد من منظور أوسع، نجد أن استراتيجية موسكو الإقليمية أكثر تعقيدا بكثير من مجرد التحالف مع إيران. ففي سوريا بعد سقوط نظام الأسد، على سبيل المثال، اتضح أن الاعتقاد بأن روسيا تعرضت لهزيمة دائمة كان قراءة ضيقة للمشهد. فالعلاقة مع الرئيس السوري السابق بشار الأسد لم تكن الهدف الحقيقي لموسكو، بل كانت وسيلة لترسيخ مكانتها كقوة موازنة للولايات المتحدة. ولهذا السبب حافظت روسيا على موطئ قدمها في سوريا حتى بعد سقوط الأسد، واحتفظت بقواعدها على نحو لم تتمكن الولايات المتحدة من تحقيق مثله بعد انسحابها من فيتنام الجنوبية.

ولا يشبه النهج الروسي الأوسع تجاه المنطقة استراتيجية الاتحاد السوفيتي السابقة. فقد درس القادة في موسكو

إخفاقات الاتحاد السوفيتي بعناية، وأعادوا صياغة نهجهم وفقا لذلك. وبدلا من محاولة استبدال الولايات المتحدة بوصفها ضامنا للأمن، تنتهج روسيا استراتيجية صبورة ومتعددة المسارات تستهدف تقويض النفوذ الأمريكي، وتُعد مبيعات الأسلحة إحدى الأدوات التي تستخدمها لتحقيق ذلك. ومن المثير للاهتمام أن المنطقة لم تتجه إلى عزل روسيا بسبب غزوها لأوكرانيا. بل اتخذت دول الشرق الأوسط، في أفضل الأحوال، موقفا حذرا، في حين تعمقت بعض العلاقات – لا سيما مع الإمارات العربية المتحدة وتركيا – خلال السنوات الأربع الماضية، ولم تعد تقتصر على التعاون العسكري، بل امتدت أيضا إلى المجالات التجارية.

وتنعكس سياسة التحوط الإقليمية هذه على الحرب في أوكرانيا، التي تحولت من صراع أوروبي إلى صراع عالمي كشف عن الروابط العميقة بين أوروبا والشرق الأوسط. وقد واصلت دول الخليج، غير المقيدة بالعقوبات الغربية، التبادل التجاري مع روسيا، بما في ذلك في مجال التكنولوجيا مزدوجة الاستخدام، التي ساهمت في دعم مجهودها الحربي. فقد تتمكن أبو ظبي من شراء التكنولوجيا من معظم دول العالم، ومع ذلك لا تزال تتعامل مع موسكو، في إشارة إلى أن دول المنطقة لا ترغب في الانحياز ضد روسيا. وما لم تتعرض الموارد الروسية لاستنزاف ملموس، فمن المرجح أن تسهم هذه الديناميكية في إطالة أمد القتال.

ويمنح الأمن في مجالي الطاقة والغذاء روسيا نفوذا إضافيا. فموسكو تتنافس على مشروع إنشاء أول محطة طاقة نووية تجارية في المملكة العربية السعودية، كما أن دورها في «أوبك+» يبقيها في صميم حسابات الطاقة الخليجية حتى في خضم الحرب. كما أصبحت روسيا واحدة من أكبر منتجي الأسمدة في العالم، مما يضعها في موقع ضامن للأمن الغذائي العالمي بدلا من مجرد كونها مصدرا للنفط. وتتبع علاقة روسيا بإسرائيل منطقا حذرا مماثلا. فلا يرغب أي من الطرفين في الدخول في أزمة ثنائية، كما أن السكان اليهود في روسيا يمنحون موسكو ورقة نفوذ مع القدس. وتظل سوريا مصدر قلق مشترك، حيث تنظر إسرائيل إلى دور روسيا هناك باعتباره إحدى القوى الموازنة ضمن عدة قوى على حدودها.

ولروسيا تاريخ طويل في التعافي من الخسائر وإعادة بناء العلاقات، حتى مع خصومها السابقين، كما يتضح من اعترافها مؤخرا بحركة «طالبان»، وهي جماعة معادية لروسيا تاريخيا. ويؤيد هذا النمط ضرورة النظر إلى السلوك الروسي من منظور طويل الأمد، بدلا من الحكم عليه يوما بيوم. ومهما كانت النتيجة في أوكرانيا، ينبغي للولايات المتحدة أن تتوقع أن تظل روسيا غاضبة وغير نادمة، وأن تواصل تشكيل تحدٍ مستمر في جميع أنحاء الشرق الأوسط لسنوات قادمة.

***مات تافاريس هو محلل سابق في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، يركز على الاستراتيجية العسكرية الروسية والسياسة الخارجية الأمريكية.**

***كيث كيلوغ:شغل اللواء (متقاعد) جوزيف «كيث» كيلوغ منصب المستشار الأعلى للأمن القومي ومساعد الرئيس ترامب، ومستشار الأمن القومي لنائب الرئيس بنس، والمبعوث الرئاسي الخاص لأوكرانيا.**

***آنا بورشفسكايا هي زميلة أقدم في «برنامج مؤسسة دايين وغيلفورد غليزر حول منافسة القوى العظمى والشرق الأوسط» في معهد واشنطن، وتركز في عملها على السياسة الروسية في الشرق الأوسط وتساهم أيضا في شركة «أوكسفورد أناليتيكا» الاستشارية.**

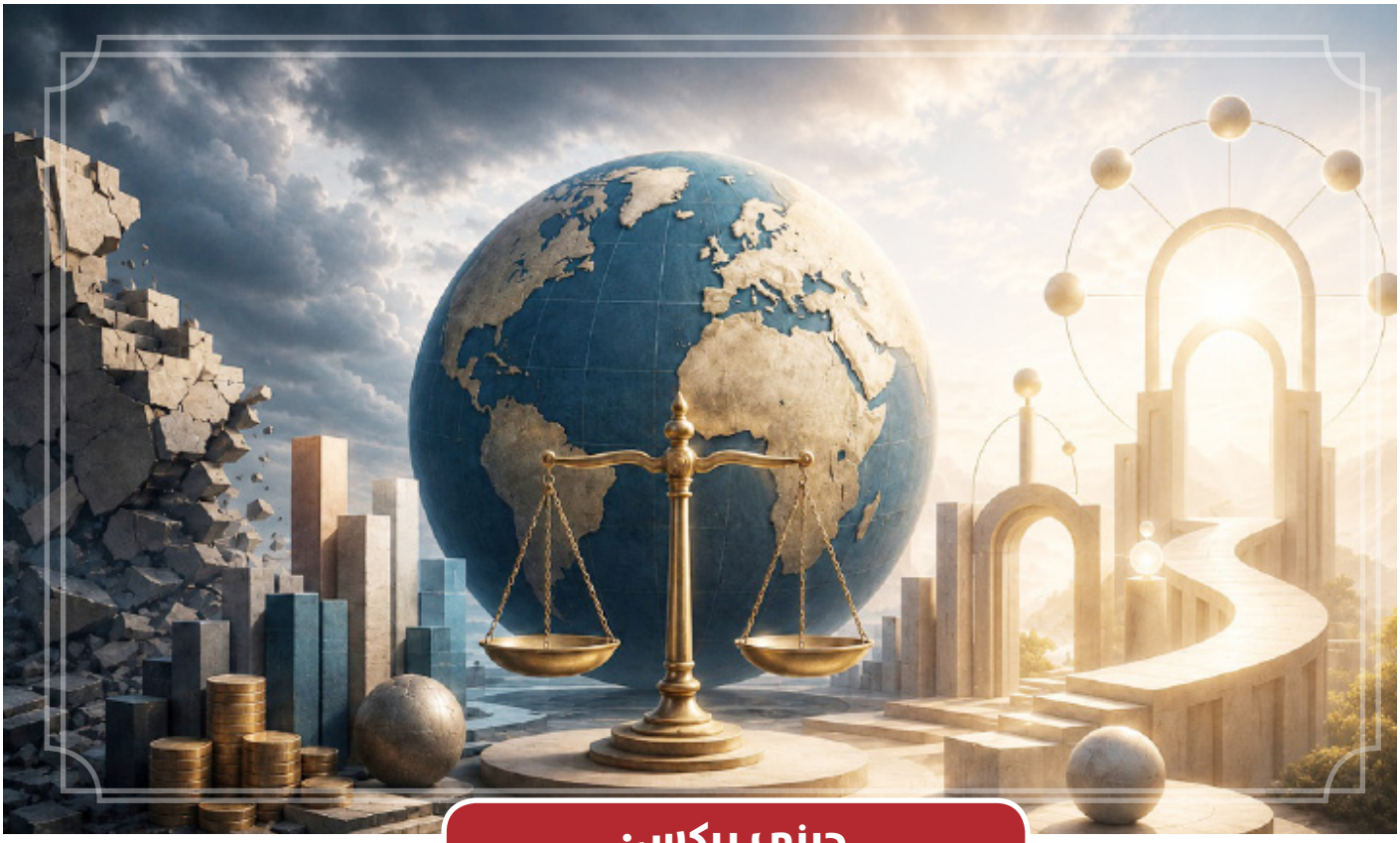

جيني ريكس:

ثلاثة عناصر أساسية لنظام عالمي أكثر إنصافا

*بروجيكت سنديكيت

جوهانسبرج ــ في كلمته أمام الاجتماع الأول للتعبئة التقدمية العالمية في أبريل/نيسان، سَلَّطَ الرئيس البرازيلي لويز إيناسيو لولا دا سيلفا الضوء على الصلة بين الديمقراطية والكرامة المادية. فإذا لم يؤمن المواطنون بأن حياتهم ستتحسن، فسوف تظل الديمقراطية تواجه التحديات من قِـبَـل الشعبويين وغيرهم من الاستبداديين الذين يَـعِدون كذبا بأنهم وحدهم القادرون على تحسين أحوال الناس العاديين.

على نحو مماثل، نشهد وعيا متناميا بأوجه الظلم والتفاوت المتأصلة في النظام الدولي. ما لم يتمكن الأشخاص الذين يتحملون التكاليف المترتبة على قرارات وأفعال آخرين من التأثير على النظام المتعدد الأطراف ومحاسبة الأطراف الفاعلة القوية، فسوف يُنظر إلى النظام الدولي على أنه غير عادل وغير شرعي.

ما يدعو إلى التفاؤل أن الزخم يتنامى نحو عملية إعادة ترتيب عالمية. في مايو/أيار، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش تقريرا بعنوان «حساب ما يهم»، الذي يتناول نقطة عمياء طال أمد بقائها في قياس التقدم. في حين أقر جوتيريش بأن الناتج المحلي الإجمالي لا يزال مقياسا مهما، فقد شدد على الحاجة إلى نظام محاسبة أكثر تطورا وإنسانية

الديمقراطية والعدالة الاقتصادية... معركة إصلاح النظام العالمي

«يوائم بشكل واعٍ بين المقاييس وأهدافنا الفعلية ــ وليس مؤشرات قياس بديلة تحجب أو تخفي التحديات التي يواجهها عالمنا».

لكن بعض المراقبين يخشون أن تنتهي الحال بالجهود الرامية إلى تصميم نظام متعدد الأطراف يراعي مصالح الأغلبية العالمية إلى الحفاظ على البنية الحالية، ولكن في ظل قادة صوريين جدد. لتجنب هذه النتيجة، يجب على المجتمع الدولي أن يركز على بناء آليات قابلة للتنفيذ وقادرة على تزويد البلدان بقدر أعظم من الاستقلالية المالية.

ولكن كيف قد يبدو هذا في الممارسة العملية؟ بادئ ذي بدء، من شأن إطار عمل ملزم تابع للأمم المتحدة لإعادة هيكلة الديون السيادية أن ينقل عملية وضع القواعد واتخاذ القرار من وراء الأبواب المغلقة إلى قاعات يجلس فيها الجميع حول الطاولة. الواقع أن بنية الديون الحالية تجبر بلدانا مثل ملاوي على إنفاق ٤٣٪ من إيراداتها على سداد الفوائد. وسوف يتغير هذا الوضع إذا حصل المدينون على مقعد على طاولة المفاوضات.

على عكس نادي باريس للدائنين السياديين، الذي لم تنضم إليه الصين، أو الإطار المشترك لمعالجة الديون التابع لمجموعة العشرين، الذي تعثر بسبب الطابع الطوعي لمشاركة حاملي السندات من القطاع الخاص، بوسع آلية تابعة للأمم المتحدة أن تفرض شروطا تلزم كل الدائنين فعليا بعملية واحدة. وقد تشمل هذه الشروط وقفا تلقائيا للسداد بمجرد بدء مفاوضات إعـادة الهيكلة، وخسائر متساوية بين الدائنين من القطاعين العام والخاص، وتقييما مستقلا لقدرة البلد على تحمل الديون يَـعتبر إنفاق المقترضين على الصحة والعمل المناخي مطلبا ذا أولوية، وليس مطلبا ثانويا.

أما عن مسألة الضرائب، فإن المفاوضات بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الضريبي الدولي تشكل فرصة مهمة لوضع قواعد عالمية. (في حين أحرز إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين الشامل بشأن تآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح تقدما في اعتماد حد أدنى عالمي لضريبة الشركات، فقد أُعفيت الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات منذ ذلك الحين). ومن شأن اتفاقية طموحة أن تفرض ضريبة حد أدنى فَعّـالة على الشركات تتصدى لنقل الأرباح، وتُلزم كل الدول بتبادل المعلومات المالية تلقائيا.

ينبغي لهذه الاتفاقية أن تنص أيضا على فرض ضريبة منسقة على الثروات الفاحشة من النوع الذي اقترحته البرازيل كجزء من رئاستها لمجموعة العشرين في عام ٢٠٢٤. إن فرض ضريبة سنوية بنسبة ٢٪ على أصحاب المليارات في العالم كفيل بأن يدر مئات المليارات من

> العالم أمام لحظة إعادة التأسيس: من يدفع الثمن يجب أن يكتب القواعد

الدولارات لتمويل الاستثمار العام. الأدوات موجودة؛ والمشكلة تكمن في تحديد من سيتولى التحكم فيها.

أخيرا، يحتاج المجتمع الدولي إلى آلية دائمة للتحقق من شرعية المطالبات السيادية قبل أن يُجبر السكان على سدادها. فعندما تُـنهَب مليارات الدولارات من صندوق مثل صندوق 1MDB في ماليزيا بمساعدة بنوك كبرى تتقاضى رسوما باهظة مقابل إدارة إصدارات السندات دون أن تكترث لذلك، تقع الخسارة على عاتق المواطنين. إن عملية تقودها الأمم المتحدة لتحديد وإبطال الديون التي جرى التعاقد عليها عن طريق الاحتيال أو بما يتعارض مع المصلحة العامة من شأنها أن تعيد المخاطر إلى من يتحملها أصلا: المقرضين المتهورين، وليس الأشخاص الذين سُرِقوا.

لن يتسنى بناء أي من هذا من أعلى إلى أسفل. ذلك أن الحكومات ذاتها التي تدعو إلى فرض ضرائب على الثروة على الساحة العالمية تفرض غالبا تدابير تقشفية أو تتجنب فرض ضرائب على الأغنياء في بلدانها، مثل الهند، والبرازيل، وفرنسا. يجب أن يستند النظام الدولي الجديد إلى الجهود الرامية إلى سد هذه الفجوة، وهو ما يتطلب حكومات تقود بمبادئها، ومواطنين يصوغون تلك الوعود ويحاسبون قادتهم على الوفاء بها.

الحركات المحلية أيضا تجبر الحكومات على التصرف على نحو مختلف على الساحة العالمية، وتظل الالتزامات التي تُقطع هناك حبيسة الورق إلى أن تظهر قواعد جماهيرية في الداخل لفرض تنفيذها. لذا، يجب على المواطنين أن ينظموا أنفسهم في العواصم وقاعات المؤتمرات في ذات الوقت، لأن النظام الذي يستجيب لهم لا يمكن الفوز به إلا على الجبهتين معا.

إن عاملة النظافة التي تدفع أكثر من نصف راتبها للوصول إلى محل عملها، والمزارع الذي لا يستطيع شراء الأسمدة، والعامل في مجال الرعاية الذي لا ينعكس عمله أبدا في الحسابات الوطنية، يدركون الآن أن مشكلاتهم التي تبدو متباينة هي في حقيقة الأمر أعراض لخلل بنيوي. لقد تحول النظام الدولي إلى نظام يطلب من الأغلبية العالمية أن تدفع ثمن مجموعة من القواعد التي لم تدونها. وتصميم نظام جديد يستلزم تسليم القلم إليهم.

الاختيار ليس بين النظام القديم والفوضى، بل بين نظام جديد مبني حول الأغلبية العالمية ونظام يكتفي باستبدال مجموعة مختلفة قليلا من الشخصيات الرمزية. والحركات المدنية ليست هامشية في هذا النظام الأكثر إنصافا؛ بل هي القوة الدافعة له. هذه المجموعات تدرك ديناميكيات الاقتصاد العالمي الحقيقية. ويكمن التحدي الآن في ضمان إدراك من يصممون المؤسسات الدولية الجديدة أيضا لهذه الديناميكيات.

كريستيان ألكسندر:

الفصل الثاني من اتفاقيات أبراهام

صحيفة»جيروزاليم بوست»/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

عندما صرّح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مؤخرا بضرورة انضمام السعودية وقطر إلى اتفاقيات أبراهام «فورا»، وألمح إلى إمكانية انضمام إيران في نهاية المطاف إلى إطار إقليمي أوسع، اعتبر كثيرون هذه التصريحات مجرد استعراض سياسي. وبدا اقتراح السيناتور ليندسي غراهام بأن تفاهما أمريكيا إيرانيا مستقبليا قد يُكمّل الاتفاقيات بدلا من تقويضها، طموحا بنفس القدر.

لكن وراء هذا الخطاب يكمن سؤال أكثر أهمية: بعد خمس سنوات من توقيعها، ما الذي أصبحت عليه اتفاقيات أبراهام بالضبط؟

لا تزال معظم النقاشات تتعامل مع الاتفاقيات في المقام الأول كمبادرة تطبيع عربية إسرائيلية، ويُقاس نجاحها بمعيار واحد بسيط: من سينضم تاليا؟ تهيمن السعودية على الحوار، بينما تُقيّم قطر وعُمان والكويت وفقا لظروفها السياسية. لكن هذا السؤال أصبح خاطئا.

تدخل اتفاقيات أبراهام مرحلة ثانية. وستعتمد أهميتها على المدى الطويل بشكل أقل على جذب المزيد من الموقعين عليها، وأكثر على قدرتها على التطور إلى شيء أكثر طموحا: إطار غير رسمي للحوكمة الإقليمية.

ما بدأ في عام ٢٠٢٠ كإنجاز دبلوماسي، توسع تدريجيا ليشمل التعاون في مجالات الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة،

والأمن الغذائي، والسياحة، والربط البحري، والتعليم العالي، والاستثمار. وباتت هذه الاتفاقيات تركز بشكل متزايد على إنشاء شبكات من التعاون الاقتصادي والتكنولوجي والمؤسسي، بدلا من مجرد تبادل السفراء.

هذا التطور يجعلها مختلفة جوهريا عن كل من معاهدات السلام العربية الإسرائيلية السابقة والعلاقات الثنائية التقليدية. وقد طبعت معاهدة السلام المصرية عام ١٩٧٩ واتفاقية الأردن عام ١٩٩٤ العلاقات مع إسرائيل، لكنها ظلت في معظمها ترتيبات ثنائية.

توفر اتفاقيات أبراهام مظلة سياسية مشتركة تُمكّن حكومات متعددة، وصناديق ثروة سيادية، وشركات، وجامعات، ومستثمرين، ومؤسسات بحثية من التعاون في آن واحد. ولا تكمن ميزتها النسبية في الاعتراف الدبلوماسي فحسب، بل في خلق بيئة من الترابط الإقليمي يصعب على أي مجموعة من الاتفاقيات الثنائية محاكاتها بسهولة.

ومن المفارقات أن هذا النجاح جعل الاتفاقيات أكثر عرضة للمخاطر السياسية. فمع توسع نطاقها ليشمل مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والحوكمة، أصبحت أكثر تشابكا مع خطوط الصدع غير المحسومة في الشرق الأوسط، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ومستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية، والسعي نحو نظام إقليمي أكثر استدامة.

يعكس حماس ترامب المتجدد للتوسع هدفا أمريكيا أوسع. فمن شأن توسيع الاتفاقيات أن يعزز شبكة إقليمية من الشركاء القادرين على التعاون في مجالات التجارة والتكنولوجيا والاستخبارات والاستثمار والأمن البحري، مع تمكين واشنطن من تقليص عبئها العسكري في المنطقة تدريجيا. كما أن التوسع سيعزز أحد أهم إنجازات ترامب في السياسة الخارجية، وسيؤطر أي تقارب مستقبلي مع إيران لا كتنازل، بل كجزء من استراتيجية أوسع لتحقيق الاستقرار الإقليمي لكن البيئة السياسية التي جعلت اتفاقيات أبراهام ممكنة في عام ٢٠٢٠ لم تعد موجودة.

التحديات التي تواجه الاتفاقيات

إن الافتراض الأساسي الذي قامت عليه الاتفاقيات الأصلية، وهو إمكانية تقدم التطبيع مع بقاء القضية الفلسطينية معزولة إلى حد كبير، أصبح من الصعب الحفاظ عليه بعد غـزة. فقد أعـادت الـحـرب فـكـرة الـدولـة الفلسطينية إلى صميم الدبلوماسية العربية، مما أجبر الحكومات على الموازنة بين العلاقات الاستراتيجية والاقتصادية المتنامية مع إسرائيل وبين المطالب المحلية والإقليمية المتجددة بتحقيق تقدم سياسي حقيقي.

> **توفر اتفاقيات أبراهام مظلة سياسية مشتركة يمكن للحكومات من خلالها التعاون.**

تُجسّد المملكة العربية السعودية هذا التحوّل خير تجسيد. فقبل الصراع في غزة، بدت الرياض وكأنها تتجه بحذر نحو التطبيع كجزء من اتفاق استراتيجي أوسع مع واشنطن. واليوم، لا يزال القادة السعوديون يُقرّون بالفوائد المحتملة لتوثيق العلاقات مع إسرائيل، لكنهم أوضحوا أن التطبيع يتطلب مسارا لا رجعة فيه نحو إقامة دولة فلسطينية.

لم يعد السؤال هو ما إذا كانت المملكة العربية السعودية ترى قيمة استراتيجية في الانضمام إلى

الاتفاقيات؛ بل ما إذا كان من الممكن إضفاء الشرعية السياسية على التطبيع دون معالجة القضية الفلسطينية.

تُبرز دول خليجية أخرى قيودا مختلفة. تكمن قيمة قطر في قدرتها على التوسط بين جهات فاعلة نادرا ما تتواصل مباشرة فيما بينها، مما يجعل التطبيع الرسمي مكلفا لدورها الدبلوماسي.

وبالمثل، فإن سياسة عُمان طويلة الأمد المتمثلة في الحياد الاستراتيجي تثبط التوافق مع المبادرات التي يُنظر إليها على أنها تُفضل كتلة إقليمية واحدة.

في غضون ذلك، تُظهر الكويت أن السياسة الخارجية لا تزال مرتبطة ارتباطا وثيقا بالشرعية الداخلية. فحتى بعد تعليق عمل البرلمان، لا تزال قيادتها تعمل ضمن ثقافة سياسية راسخة تدعم القضية الفلسطينية بقوة.

تشير هـذه الحالات مجتمعة إلى واقع أوسع. فالتوسع المستقبلي سيعتمد بشكل أقل على ما إذا كانت الحكومات العربية تـدرك المزايا الاقتصادية والاستراتيجية للانخراط مع إسرائيل – ومعظمها يدركها بالفعل – وأكثر على ما إذا كانت قادرة على إقناع مجتمعاتها بأن التطبيع يعزز تطلعات الفلسطينيين، لا أن يهمشها.

أثبتت المرحلة الأولى من اتفاقيات أبراهام إمكانية التطبيع العربي الإسرائيلي دون حل النزاع الفلسطيني أولا وستختبر المرحلة الثانية ما إذا كان التطبيع سيظل مستداما سياسيا دون مواجهة هذا النزاع في نهاية المطاف.

إطار عمل للحوكمة الإقليمية

غالبا ما يُغفل في النقاشات حول التوسع أن اتفاقيات أبراهام قد بدأت بالفعل في تغيير طريقة تنظيم التعاون الإقليمي. فهي لم تعد مجرد مبادرة تطبيع عربية إسرائيلية، بل باتت تُشبه بشكل متزايد إطارا ناشئا، وإن كان غير رسمي، للحوكمة الإقليمية.

تكمن أهميتهم اليوم بشكل أقل في الاعتراف الدبلوماسي وأكثر في إنشاء منصة مشتركة تتعاون من خلالها الحكومات وصناديق الثروة السيادية وشركات التكنولوجيا والجامعات والمستثمرون ومؤسسات البحث عبر قطاعات متعددة.

لقد باتت النتائج العملية واضحة بالفعل. فقد توسع التعاون ليشمل مجالات أخرى غير الدبلوماسية، مثل الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والطاقة المتجددة، والأمن الغذائي والمائي، والابتكار في مجال الرعاية الصحية، والبنية الـتـحـتـيـة الـرقـمـيـة، والخدمات اللوجستية، والسياحة، ورأس المال الاسـتـثـمـاري، والربط البحري.

> **هل ينتقل التطبيع العربي الإسرائيلي إلى مرحلة جديدة؟**

ليست هذه مشاريع هامشية. ففي جميع أنحاء منطقة الخليج، أصبح التنويع الاقتصادي، والتنافسية التكنولوجية، ومرونة سلاسل التوريد، عناصر أساسية في استراتيجيات الأمن القومي. وتوفر اتفاقيات أبراهام بشكل متزايد آلية تمكّن الدول المشاركة من تحقيق هذه الأولويات المشتركة دون الحاجة إلى منظمة إقليمية ذات هيكل مؤسسي معقد.

يُفسر هذا التطور أيضا سبب كون الاتفاقيات أكثر مرونة مما توقعه الكثيرون. تعتمد اتفاقيات السلام التقليدية بشكل كبير على العلاقة السياسية بين الحكومتين، وغالبا ما تتوقف عند تدهور العلاقات الدبلوماسية.

على النقيض من ذلك، تُسهم اتفاقيات أبراهام تدريجيا في خلق منظومة أوسع من أصحاب المصلحة.

فمع نمو الاستثمارات، وتعميق الشراكات البحثية، وتوسع السياحة، وترسيخ التعاون بين القطاع الخاص، لم تعد الحكومات الجهة الوحيدة المعنية بالحفاظ على الاستقرار. بل باتت مجتمعات الأعمال والجامعات والمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا ومنظمات المجتمع المدني تكتسب جميعها مصالح ملموسة في الحفاظ على التعاون.

لا يعني ذلك أن الإطار قد أصبح بنية أمنية إقليمية شاملة. لم تُصمم اتفاقيات أبراهام قط لتكون بمثابة حلف شمال الأطلسي (الناتو) للشرق الأوسط. تكمن ميزتها النسبية في جوانب أخرى. فهي لا تستطيع حل التنافس الإسرائيلي الإيراني، أو التفاوض على إقامة دولـة فلسطينية، أو توفير ضمانات دفاع جماعي ضد التهديدات الإقليمية. ولم يكن هذا هو الهدف منها أصلا.

تكمن قوتهم في خفض الحواجز السياسية أمـام الـتـعـاون في المجالات التي تتلاقى فيها المصالح بشكل متزايد، مما يخلق عادات تعاون يمكن أن تعزز تدريجيا القدرة على الصمود الإقليمي حتى مع استمرار المنافسة الجيوسياسية.

تكتسب هذه الفروقات أهمية أكبر في أعقاب تجدد الجهود الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وإيران. فإذا نجحت واشنطن في تخفيف حدة التوتر مع طهران مع تشجيع تعاون أعمق بين شركائها الإقليميين، فمن غير المرجح أن تصبح اتفاقيات أبراهام المؤسسة الأمنية المهيمنة في الشرق الأوسط.

بدلا من ذلك، قد تتطور هذه العناصر لتصبح ركيزة واحـدة لنظام إقليمي أكثر تعقيدا، نظام يكمل فيه التكامل الاقتصادي والابتكار التكنولوجي والترابط المؤسسي، بدلا من أن يحل محل، الترتيبات الدبلوماسية والأمنية التقليدية.

لكن تحقيق هذه الرؤية يعتمد على حل تناقض جوهري. فقد أثبتت الاتفاقيات أن التطبيع يمكن أن يحقق مكاسب اقتصادية واستراتيجية كبيرة. ومع ذلك، فإن استمرار توسعها يعتمد بشكل متزايد على الشرعية السياسية.

كما أظهرت الحرب في غـزة، لا يمكن للتعاون الاقتصادي وحده أن يحمي الدبلوماسية الإقليمية من القضية الفلسطينية العالقة. يجب على الدول المرشحة للانضمام إقناع الرأي العام المحلي بأن الانخراط مع إسرائيل يعزز الاستقرار الإقليمي دون التخلي عن التطلعات الفلسطينية. أمـا الـــدول الأعـضـاء الحالية، فيجب عليها أن تثبت أن التطبيع يوفر نفوذا للدبلوماسية بدلا من مجرد مكافأة الوضع الراهن.

> **هل تنجح اتفاقيات أبراهام في إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط؟**

في نهاية المطاف، لـن يتحدد مستقبل اتفاقيات أبراهام بعدد الدول الإضافية التي ستوقع عليها، بل سيتحدد بقدرة هذا الإطار على التوفيق بين واقعين متناقضين: الطلب المتزايد في المنطقة على التكامل الاقتصادي والتعاون التكنولوجي، ومطلبها الدائم بوجود أفق سياسي موثوق للفلسطينيين.

* محلل جيوسياسي مقيم في دبي. عمل سابقا كزميل أول وباحث رئيسي في معهد ربدان للأمن والدفاع، وكزميل أول في شركة ترينذز للأبحاث والاستشارات، وقبل ذلك كأستاذ مساعد في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة زايد في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

www.marsaddaily.com

«رويبضة » العصر الرقمي

*محمد شيخ عثمان

«سيأتي على الناس سنوات خداعات، يصدق فيها الكاذب، ويكذب فيها الصادق، ويؤتمن فيها الخائن، ويخون فيها الأمين، وينطق فيها «الرويبضة»». قيل: وما «الرويبضة» يا رسول الله؟ قال: «الرجل التافه يتكلم في أمر العامة».

لم يكن هذا الحديث النبوي الشريف مجرد وصف لمرحلة عابرة، بل كان استشرافا عميقا لزمن تتبدل فيه الموازين، وتصبح الشهرة بديلا عن المعرفة، والضجيج بديلا عن الحكمة، والمنصة بديلا عن المنجز. ولعل عصرنا الرقمي هو التجسيد الأكثر وضوحا لهذه النبوءة، حيث لم يعد «الرويبضة» فردا استثنائيا، بل تحول إلى ظاهرة اجتماعية وثقافية وسياسية تتكاثر بسرعة مذهلة.

لقد ألغت وسائل التواصل الاجتماعي كثيرا من الحواجز بين الـرأي والعلم، وبين الشهرة والكفاءة، وبين الجرأة والمعرفة، فصار الحديث في الشأن العام متاحا للجميع، وهذا في ذاته مكسب حضاري، لكن الخطر يكمن حين يصبح الجهل واثقا بنفسه أكثر من العلم، ويتصدر المشهد من لم يتقن حتى معرفة ذاته، فضلا عن فهم قضايا وطن أو أمة.

ولم يعد «الرويبضة» يقتصر على شخص عادي يطلق الأحكام من خلف شاشة هاتف، بل تمددت الظاهرة إلى بعض السياسيين الذين يتحدثون في الاقتصاد بلا اقتصاد، وفي القانون بلا قانون، وفي التاريخ بلا تاريخ، وإلى بعض الإعلاميين الذين يستبدلون البحث بالصراخ، والتحليل بالإثارة، وإلى مواطنين يوزعون الأحكام القطعية في كل شأن عام، وكأن المعرفة أصبحت تقاس بعدد المتابعين لا بعدد الكتب التي قرئت، ولا بحجم التجربة التي عيشت.

أخطر ما في «الرويبضة» أنه لا يدرك حدود جهله، فهو لا يسأل، لأنه يظن أنه يعرف، ولا يتردد، لأنه يعتقد أنه يملك الحقيقة المطلقة. ولذلك فإن أول ما يفتقده هو معرفة نفسه، فالإنسان الذي يعجز عن تقييم قدراته وحدود معرفته لا يستطيع أن يكون مرشدا لغيره، مهما ارتفع صوته أو كثر أتباعه.

ومن هنا ينشأ ما يمكن تسميته بـ»المجد الزائف». ذلك المجد الذي لا يقوم على الإنجاز، بل على صناعة الصورة، ولا على القيمة، بل على الترويج، ولا على التاريخ الحقيقي، بل على حملات التلميع. إنه مجد هش، يصنعه التصفيق السريع، لكنه ينهار أمام أول اختبار جاد.

ولطالما كان التاريخ هو المحكمة الأخيرة التي تميز بين أصحاب الإنجاز الحقيقي وأصحاب الضجيج المؤقت، غير أن التاريخ نفسه لم يعد كما كان ،ففي الماضي كانت الأكاذيب قد تعيش عقودا قبل أن تنكشف، أما اليوم فإن سرعة تداول المعلومات، وتعدد وسائل التوثيق، وقدرة الناس على المقارنة، جعلت عمر الزيف أقصر بكثير.

لعل كثرة سقوط الأقنعة، وتسارع انكشاف الزيف، يمنحان المجتمع مناعة أكبر، ويقدمان درسا ليس للأذكياء وحدهم، بل حتى للأغبياء أيضا، فالتجربة حين تتكرر إلى هذا الحد، تصبح معلما لا يحتاج إلى شرح.

لن تنهض الأمم بكثرة المتحدثين، بل بكثرة العارفين، ولا تبنى بالضجيج، بل بالبصيرة وسيبقى التاريخ، مهما قصر زمنه، يفرق دائما بين من صنع أثرا حقيقيا، ومن صنع ضجيجا عابرا.

أما «الرويبضة»، فإن أقصى ما يستطيع أن يربحه هو لحظة من التصفيق، لكنه يخسر في النهاية حكم الزمن، وهو الحكم الذي لا يمكن تزويره، ولا شراء ذمته، ولا خداع ذاكرته.